

البراء في ضوء السنة النبوية

إعداد

أحمد عبد الله عيد المخيال

المشرف

الأستاذ الدكتور باسم بن فيصل الجوابرة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

الحديث

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

آب، ٢٠٠٥م

ب

الجامعة الأردنية
نموذج التفويض

أنا أحمد عبد الله عيد المخيال أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ من
رسالتي البراءة في ضوء السنة النبوية للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو
الأشخاص عند طلبها.

التوقيع :

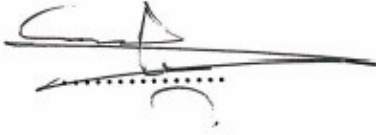
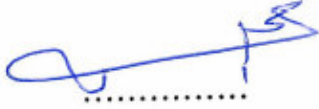
التاريخ

:

نوقشت هذه الرسالة (البراء في ضوء السنة النبوية) وأجيزت بتاريخ ٨/٤/٢٠٠٥م

٢٠٠٥م

التوقيع


أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور باسم فيصل الجوابرة ، مشرفاً
أستاذ حديث - أصول الدين

الدكتور سلطان سند العكايلة ، عضواً
أستاذ حديث - أصول الدين

الدكتور ياسر أحمد الشمالي ، عضواً
أستاذ حديث - أصول الدين

الدكتور عبد الرزاق أبو البصل ، عضواً
أستاذ حديث - جامعة اليرموك

شكر و تقدير

الشكر أولاً لله ﷻ على ما أنعم علي به ووقفني إليه من كتابة لهذه الرسالة وتقديمها بهذه الصورة، فأسأله أن يعينني على شكره وذكره وحسن عبادته.

ثم إنه من الاعتراف بالجميل أرى من الواجب علي أن أتوجه بالشكر إلى والدتي العزيزة التي كان لها الفضل بعد الله ﷻ في غرس حب العلم في نفسي ، وكانت عوناً لي في استكمال دراستي ، فأسأل الله أن يجعل ذلك في ميزان حسناتها ، وأن يرزقها طول العمر وحسن العمل . وإلى فضيلة شياخي المكرم الأستاذ الدكتور باسم الجوابرة الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث وكان له الفضل - بعد الله ﷻ - في اشتغالي بهذا الموضوع، وإخراجه بهذه الصورة مع ما عاملني به من تقدير وحسن أدب فأسأل الله أن يبارك له في عمره وذريته ، وأن يجزل له المثوبة في الدنيا والآخرة.

وأقدم أيضاً بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الأساتذة الأفاضل على تفضلهم بمناقشة هذا البحث وتقويمه.

كما لا يفتني أن أقدم الشكر والامتنان إلى مشايخي وأساتذتي في كلية الشريعة الدكتور سلطان العكايلة، والأستاذ الدكتور ياسر الشمالي، والدكتور عبد الكريم الوريكات، الذين لم يبخلوا علي بالنصح والتوجيه وكانوا عوناً لي في دراستي، نفع الله بعلمهم وبارك في عملهم. وأقدم بالشكر لكل من ساعدني وقدم لي النصح وأعانني في الحصول على كتاب أو فائدة.

جزى الله الجميع خير الجزاء،،،

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	• قرار لجنة المناقشة
ج	• شكر وتقدير
د	• فهرس المحتويات
و	• الملخص
١	• المقدمة
٨	• تمهيد : مفهوم البراءة
٩	○ المبحث الأول : تعريف البراءة لغة واصطلاحاً
١٣	○ المبحث الثاني : أهمية البراءة في كتاب الله تعالى
١٥	○ المبحث الثالث : علاقة البراءة بأصل الإيمان
	• الفصل الأول : البراءة في جانب العقيدة
١٧	○ المبحث الأول : البراءة من كل ما تبرأ الله منه ورسوله
٢٠	○ المبحث الثاني : البراءة ممن آذى الله ورسوله وأوليائه
٢٨	○ المبحث الثالث : النهي عن التشبه بالكفار
٣٧	○ المبحث الرابع : البراءة من بلاد الكفار وأعيادهم
٤٦	○ المبحث الخامس : البراءة من الفرق الضالة والمرتدين وأهل البغي
	• الفصل الثاني : البراءة في جانب العبادات
٥٣	○ المبحث الأول : مظاهر البراءة في الطهارة
٦١	○ المبحث الثاني : مظاهر البراءة في الصلاة
٧٥	○ المبحث الثالث : مظاهر البراءة في الجنائز
٨١	○ المبحث الرابع : مظاهر البراءة في الصيام
٨٨	○ المبحث الخامس : مظاهر البراءة في الحج
	• الفصل الثالث : البراءة في جانب المعاملات
٩٢	○ المبحث الأول : مظاهر البراءة في البيوع
٩٨	○ المبحث الثاني : مظاهر البراءة في النكاح
١٠٢	○ المبحث الثالث : مظاهر البراءة في الحدود والجنايات
١١١	○ المبحث الرابع : مظاهر البراءة في الأطعمة والذبائح
١١٧	○ المبحث الخامس : مظاهر البراءة في اللباس والزينة

الصفحة	الموضوع
	● الفصل الرابع : البراء في جانب العلاقات الدولية والشؤون الحربية
١٢٤	○ المبحث الأول: جهاد الكفار والمنافقين من أول صور البراءة
١٣٠	○ المبحث الثاني : النهي عن التجسس من أجل أعداء الله ، وحكم من راسل الكفار
١٣٦	○ المبحث الثالث : حكم الاستعانة بالكفار
١٤٣	○ المبحث الرابع : من صور البراء الهجرة من بلاد الكفار
١٥٢	○ المبحث الخامس : من صور البراء إجلاء الكفار
	● الفصل الخامس : البراء في الجانب الاجتماعي
١٦١	○ المبحث الأول : من صور البراء عدم تعظيم الكفار وإطلاق الألقاب عليهم
١٦٣	○ المبحث الثاني : النهي عن بدء اليهود والنصارى بالسلام
١٦٧	○ المبحث الثالث : علاقة المسلم بأقاربه الكفار
١٦٩	○ المبحث الرابع : حكم الإهداء للكفار وقبول هداياهم
١٧٥	○ المبحث الخامس:حسن العشرة مع الناس لا يقدر في عقيدة البراءة
١٨٣	● الخاتمة
	● ملاحق
١٨٦	○ فهرس الآيات القرآنية
١٩٠	○ فهرس الأحاديث النبوية
١٩٤	● قائمة المصادر و المراجع
٢٠٢	● ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية

البراء في ضوء السنة النبوية

إعداد

أحمد عبد الله عيد المخيال

المشرف

الأستاذ الدكتور باسم فيصل الجوابرة

ملخص

اهتمت هذه الدراسة بجمع الأحاديث النبوية المتعلقة بموضوع البراء ، وتصنيفها تصنيفاً علمياً على المواضيع ، هادفة إلى رفق المكتبة الإسلامية بكتاب في هذا الموضوع الذي لم يسبق تناوله في دراسة حديثة ، والإسهام في تصنيف الأحاديث النبوية تصنيفاً موضوعياً ، خدمة للباحثين المتخصصين في الوقوف على هذه الأحاديث دون عناءٍ وتعيب .

بيّنت الدراسة أهمية معتقد البراء في حياة المسلم ، وأن الإسلام حرص على سلامة الظاهر كحرصه على سلامة الباطن ، ونرى ذلك جلياً في هذا الموضوع حيث تنوعت النصوص النبوية في ترسيخ مفهوم البراءة من الكفار ، فنجدها في باب الاعتقاد ، وباب العبادات ، والمعاملات ، حتى في الجانب الاجتماعي وغيرها .

كما وضحت الدراسة سماحة الإسلام ورحمته في هذا المعتقد ، فلا بد من العدل في التعامل مع الآخرين حتى لو كانوا كفاراً ، لأن حسن العشرة مع الناس لا يقدر في عقيدة البراء .

وقد تضمنت الدراسة في فصولها ومباحثها رداً على فريقين كليهما خالف الصواب والطريق القويم في فهم معتقد البراء والعمل به ، على من ينكر البراء من الكفار ولا يعمل به ، ومن يغلو فيه ، بل أنه يتبرأ من بعض من يستحق الولاء والنصرة .

وأرجو أن تكون هذه الدراسة مرجعاً نافعاً لفهم عقيدة البراء دون غلو أو تقصير ، مبينة سنة رسولنا الكريم ﷺ في تأصيل مفهوم البراءة والعمل به.

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله الذي منّ على أوليائه بالتأييد والإسعاد ، وقضى على أعدائه بالخذلان والإبعاد، ونهى عباده عن التقرب إليهم بالموالاة والوداد ، وشدد في ذلك وأبدى فيه وأعاد ، أحمدته تعالى على نعمه التي لا يحصي لها تعداد ، وأشكره وكلما شكر زاد ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة أدّخرها ليوم التناد ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صفوة العباد ، أرسله الله رحمة للعالمين وحجة على أهل الشقاق والعناد ، فبلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة وبالغ في البيان والإرشاد ، اللهم صلّ على عبدك ورسولك محمد وعلى آله وأصحابه البررة الأمجاد ، الذين جاهدوا في الله حق الجهاد ، وصارموا أعداء الله وجالدوهم غاية الجلال ، حتى ملأ الإسلام مشارق الأرض ومغاربها رباها والوهاد ، وعلى من تبعهم بإحسان من حاضر وباد ، وسلم تسليماً كثيراً ، أما بعد :

فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

إن الاهتمام بجمع الأحاديث النبوية والآثار الواردة في أمر معين وتصنيفها إلى مواضيع، مما يسهل فهم السنة النبوية، وتقديمها إلى الأمة حيوية مرتبة، يسهل الرجوع إلى المسألة المراد منها، ويبرز الوحدة الموضوعية للسنة النبوية، ويُجلي تكامل مواضيع الشريعة. ولهذا وقع اختياري على موضوع لم أرَ من جمع فيه وهو موضوع " البراء في ضوء السنة النبوية" لكي أتقدم به إلى قسم أصول الدين في الجامعة الأردنية فيكون موضوعاً للرسالة التكميلية لمرحلة الماجستير.

وقد جاء هذا البحث في بيان حقيقة معتقد (البراء)، ومكانته في دين الله، وعدم معارضته للسماحة والرحمة والوسطية التي انفرد بها الإسلام، وأن هذا المعتقد بريء من الإفراط والتفريط.

مشكلة الدراسة وأهميتها:

١. أنه يتعلق بأصل من أصول الإيمان هو "الولاء والبراء" وهما مظهران من مظاهر إخلاص المحبة لله، ثم لأنبيائه والمؤمنين، فتكون دراسة تجمع بين العقيدة الإسلامية وبين الحديث النبوي.

٢. أنها تتحدث عن موضوع قد أخلّ فيه كثير من أبناء المسلمين في زماننا هذا فخلطوا الحابل بالنابل في فهم هذا الأصل والعمل به فهذه دعوة إلى النظر في حديث رسول الله ﷺ في هذا الجانب والامتثال بالنصوص القرآنية الواردة في الحث على العمل بهذا الأصل دون غلو أو تفريط.

٣. أن موضوع (الولاء والبراء) من المواضيع التي لم يُفرد لها الأئمة المتقدمين -رحمهم الله- المؤلفات الخاصة التي تشبع هذا الموضوع وتحيط بجوانبه في مؤلفات خاصة.

٤. أنني لم أجد مؤلفاً يعالج هذه القضية من الناحية الحديثة، فما زالت مباحث ومادة هذه الرسالة مودعة في بطون كتب السنة وكتب الاعتقاد وكتب التفسير وشروح كتب السنة.

٥. تبين هذه الرسالة أن مفهوم البراء وتطبيقاته ليست مقصورة على الجانب العقدي فقط بل إنه يدخل في جانب العبادات وجانب المعاملات والعلاقات الدولية كما أنه يدخل في الجانب الاجتماعي.

وبتأمل خطة البحث تظهر فوائده وأهميته.

وتحاول هذه الدراسة الإجابة عن عدد من الأسئلة المهمة مثل :

١. ما هي عقيدة البراء، وما هي حقيقتها ؟
٢. كيف عالجت السنة النبوية هذا الموضوع؟
٣. ما هي مقتضيات عقيدة البراء ؟
٤. ما هي طبيعة تعامل المسلمين مع غيرهم ؟
٥. ما مفهوم التشبه بالكفار، وما حكمه ؟
٦. ما آثار موالاة الكفار في حياة الأمة ؟
٧. ما حكم الاستعانة بالكفار، وما تفصيل ذلك ؟
٨. كيف عمل الإسلام على تحقيق التمييز التام للمسلمين عن الكفار في العقائد والعبادات والأخلاق والعادات؟
٩. ما حكم دخول الكفار وإقامتهم في دار الإسلام ؟

الدراسات السابقة:

كما تقدم فقد وجدت دراسات سابقة لهذا الموضوع لكنه لا توجد دراسة مختصة في الجانب الحديثي، وفي ضوء السنة النبوية.

هذا، وهنالك دراسات علمية قيمة تناولت جوانب مهمة من هذا الموضوع، ومن هذه الأبحاث:

١. الولاء و البراء في الإسلام من مفاهيم عقيدة السلف. تأليف: د. محمد بن سعيد القحطاني.^(١)
٢. الولاء والبراء في القرآن الكريم – دراسة موضوعية – إعداد: أحمد عبد المولى رويجي.^(٢)
٣. الأحاديث الواردة في مخالفة الكفار – علي إبراهيم عجين.^(٣)
٤. السنن والآثار في النهي عن التشبه بالكفار – جمع ودراسة وتحقيق: سهيل حسن عبد الغفار^(٤).
٥. الموالاتة والمعاداة في الشريعة الإسلامية – تأليف: محماس بن عبد الله الجلعود^(٥).
٦. التدابير الواقية من التشبه بالكفار، تأليف: د. عثمان دو كوري.^(٦)

وبعد هذا، فإن الجديد في هذه الرسالة هو أنها تهتم بجمع ما يتعلق بهذا الموضوع من أبحاث، وجمع تلك الدرر من مظانها المنتثرة، ومعالجتها معالجة حديثة بالنقد والتحليل وفق مناهج المحدثين – رحمهم الله – والتبويب والترتيب، وتقديمها بين دفتي رسالة علمية واحدة يسهل الرجوع إليها عند الحاجة، والله الموفق.

^(١) وهي رسالة جامعية – ماجستير – إشراف: الشيخ محمد قطب مقدمة لقسم العقيدة في جامعة أم القرى، وقد طبعت. وهذه الرسالة تدرس الموضوع من الجانب العقدي.

^(٢) وهي رسالة تكميلية لمتطلبات الماجستير في التفسير في الجامعة الأردنية – إشراف: د. أحمد نوفل. وهذه الرسالة تناولت الموضوع من جانب تفسير الآيات الواردة فيه.

^(٣) وهي رسالة ماجستير في الجامعة الأردنية، إشراف الدكتور سلطان بن سند العكايلة، وتناول الموضوع من ناحية جمع أحاديث المخالفة للكفار، دون دراسة فقهية.

^(٤) وهو في الأصل رسالة ماجستير من الجامعة الإسلامية أجزت عام ١٤٠٠هـ، وطبعته مؤخرًا دار السلف، بالرياض، عام ١٤١٦هـ، وعني الكتاب بتخريج أحاديث التشبه بالكفار فقط والحكم عليها.

^(٥) رسالة ماجستير قدمها الباحث لقسم العقيدة بكلية أصول الدين، بجامعة محمد بن سعود بالرياض، بإشراف د. فهد بن حنين الفهد، سنة ١٤٠٣هـ، وقد طبعت الطبعة الأولى عام ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، دون ذكر اسم المطبعة.

^(٦) رسالة جامعية قدمت لقسم الدعوة والإحتساب، بكلية الدعوة والإعلام، بجامعة الإمام محمد بن سعود، بالرياض، وقد طبعت في مكتبة الرشد، بالرياض، عام ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

* وهناك رسائل دعوية صغيرة تناولت هذا الموضوع، مثل:

١. الولاء والبراء – تأليف: الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق.
٢. الولاء والبراء في الإسلام. د. صالح بن فوزان الفوزان.
٣. الولاء والعداء في علاقة المسلم بغير المسلم. د. عبد الله الطريقي.
٤. حكم موالاتة أهل الشرك، للشيخ: سليمان بن عبد الله آل الشيخ.

منهجية البحث:

١. جمعت الأحاديث النبوية المتعلقة بموضوع البراء واقتصرت على الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ، واستخدمت في ذلك البحث في الكتب المؤلفة في الولاء والبراء وما يتعلق به، ثم استقرأ بعض الكتب الواردة في الصحيحين والكتب الستة، التي هي مظان للأحاديث المتعلقة بالبراء مثل: كتب السنة، وكتب التوحيد.
- إضافة إلى الرجوع إلى كتب أحاديث الأحكام مثل: بلوغ المرام، لاستقراء الأحاديث المتعلقة بالعبادات والمعاملات في هذا الباب.
- وقد حاولت جمع كل الأحاديث التي وجدتها مطابقة لمنهجي، ولا أقول إنني استوعبت كل ما جاء في هذا الباب لأنه يمكن أن يكون قد فاتني منها شيء، والكمال لله وحده.
٢. بعد جمع أحاديث الموضوع قمت بوضع خطة تفصيلية للبحث على ضوء ما جمعت من أحاديث، ثم قمت بفرز الأحاديث وتوزيعها في فصول ومباحث.
٣. قمت بترقيم الأحاديث الواردة في الرسالة ترقيماً تسلسلياً لتسهيل الرجوع إليها.
٤. قسمت الصفحة التي ترد فيها الأحاديث إلى قسمين :-
 - أ. القسم العلوي: أوردت فيه الأحاديث الواردة، ودرستها من تخريج وتراجم رجال الإسناد والحكم على الحديث، وغريب الحديث، ثم فقه الحديث ومناسبته للباب.
 - ب. القسم السفلي: وضعت فيه توثيق الكتب، وبعض الملاحظات.
٥. قدمت -أحياناً لكل فصل أو مبحث بمقدمة يسيرة تُقرب ما فيها، وبالقدر المناسب الذي يقتضيه المقام.
٦. استشهدت ببعض الآيات القرآنية المتعلقة ببعض مسائل البحث، وضمنتها فقه الأحاديث الواردة في ذلك.
٧. قمت بدراسة أسانيد الأحاديث (المنهج النقدي) بعد جمع طرق كل حديث منها، ومن ثم أحكم عليه من مجموع الطرق والأسانيد، وفقاً للقواعد التي وضعها علماء الحديث، فإن كان الحديث يدخل في دائرة القبول أدخلته، وإن كان ضعيفاً أخرجته لأن في الأحاديث المقبولة ما يغني عنه.
٨. اعتمدت في بحثي هذا على ما ورد من أحاديث في كتب السنة، فإن ورد الحديث في الصحيحين أو أحدهما، اكتفيت به لتلقي الأمة لهما بالقبول، وعدم إقبال الهوامش بما ليس فيه كبير فائدة.

أما إن كان الحديث خارج الصحيحين بحثت في سنده ورجاله والحكم عليه، معتمداً في التصحيح والتعليل، على أحكام الأئمة السابقين كالترمذي والحاكم، ومستفيداً من أقوال الألباني رحم الله الجميع.

٩. بينت معاني الألفاظ الغريبة من كتب الغريب واللغة والشروح.

١٠. ذكرت فقه الحديث (المنهج التحليلي) مستعينا بكتب الشروح وكتب أخرى، ولا أعني بهذا

تتبع مسائله الفقهية كلها، بل المقصود به كيف يفهم موضوع الباب من هذا الحديث.

١١. ذكرت في التوثيق اسم الكتاب واسم الباب والجزء والصفحة ورقم الحديث إن وجد.

١٢. استعملت بعض الرموز للاختصار وهي تعني: (ت) رقم الترجمة، (ح) رقم الحديث، (ج)

رقم الجزء، (ص) رقم الصفحة، و(ط) رقم الطبعة.

خطـة الدراسة:

المقدمة: وفيها سبب اختيار الموضوع، وأهمية الموضوع ثم خطة البحث.
ثم تمهيد و خمسة فصول والخاتمة.

التمهيد: مفهوم البراء في الإسلام.

المبحث الأول: تعريف البراء لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: أهمية البراء في كتاب الله تعالى.

المبحث الثالث: علاقة البراء بأصل الإيمان.

الفصل الأول: البراء في جانب العقيدة. وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: البراءة من كل ما تبرا الله منه ورسوله.

المبحث الثاني: البراءة ممن آذى الله ورسوله وأولياءه.

المبحث الثالث: النهي عن التشبه بالكفار.

المبحث الرابع: البراءة من بلاد الكفار وأعيادهم.

المبحث الخامس: البراءة من الفرق الضالة والمرتدين وأهل البغي.

الفصل الثاني: البراء في جانب العبادات. وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: مظاهر البراء في الطهارة.

المبحث الثاني: مظاهر البراء في الصلاة.

المبحث الثالث: مظاهر البراء في الجنائز.

المبحث الرابع: مظاهر البراء في الصيام.

المبحث الخامس: مظاهر البراء في المناسك.

الفصل الثالث: البراء في جانب المعاملات والأحوال الشخصية. وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: مظاهر البراء في البيوع.

المبحث الثاني: مظاهر البراء في النكاح .

المبحث الثالث: مظاهر البراء في الحدود والجنايات.

المبحث الرابع: مظاهر البراء في الأطعمة والذبائح.

المبحث الخامس: مظاهر البراء في اللباس والزينة.

الفصل الرابع: البراء في جانب العلاقات الدولية والشؤون الحربية. وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: جهاد الكفار والمنافقين من أول صور البراءة.

المبحث الثاني: النهي عن التجسس من أجل أعداء الله ، وحكم من راسل الكفار.

المبحث الثالث: حكم الاستعانة بالكفار

المبحث الرابع: من صور البراء الهجرة من بلاد الكفار وعدم السكنى معهم وتكثير سوادهم.

المبحث الخامس: من صور البراء إجلاء الكفار من ديار المسلمين.

الفصل الخامس: البراء في الجانب الاجتماعي. وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: من صور البراء عدم تعظيم الكفار وإطلاق الألقاب عليهم.

المبحث الثاني: النهي عن بدء اليهود و النصارى بالسلام.

المبحث الثالث: علاقة المسلم بأقاربه الكفار .

المبحث الرابع: حكم الإهداء للكفار وقبول هداياهم.

المبحث الخامس: حسن العشرة مع الناس لا يقدر في عقيدة البراء.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج، والتوصيات.

والله الموفق ، ، ،

مَهَيِّدٌ

مفهوم البراء في الإسلام:

المبحث الأول: تعريف البراء لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: أهمية البراء في كتاب الله تعالى.

المبحث الثالث: علاقة البراء بأصل الإيمان.

المبحث الأول: تعريف البراء لغة واصطلاحاً.

تعريف البراء لغة:

بَرِيءٌ ، بمعنى : تَنَزَّهَ وَتَبَاعَدَ^(١) ، قال ابن الأعرابي: بريء إذا تخلص، وإذا تنزه وتباعد، وإذا أعذر وأنذر. ومنه قوله تعالى: ﴿ براءة من الله ورسوله ﴾ [التوبة: ١] أي: إعدار وإنذار. (٢)

فالتباعدُ من الشيء ومزاييلته هو أحدُ أصليّ معنى هذه الكلمة^(٣)، والأصل الثاني هو : الخَلْقُ ، ومنه اسمه تعالى (البارئ). ومن الأصل الأول (وهو التباعدُ من الشيء ومزاييلته) : البرءُ هو السلامة من المرض ، والبراءةُ من العيب والمكروه^(٤).

تعريف البراء في الاصطلاح :

بالنظر في أدلة الكتاب والسنة يتبين أن معتقد الولاء والبراء يرجع إلى معنيين اثنين بالتحديد ، هما : الحبُّ والنُّصرةُ في الولاء ، وضدُّهما في البراء . ولا يخفى أن هذين المعنيين من معانيهما في اللغة.

فالبراء هو الشق الآخر في عقيدة الولاء والبراء التي تجمع بين الحب والبغض وبين الموالاة والمعاداة.

قال الشيخ محمد بن سعيد القحطاني : (تعريف البراء بالمعنى الاصطلاحي : هو البعد والخلص والعداوة بعد الإعدار والإنذار).

فكما أوجب الله الولاء على المسلم لأهل الولاء، أيضاً أوجب الله على المسلم البراء من أهل البراء، فلا يتحقق الولاء حتى يتحقق البراء، فلا ولاء بلا براء.

قال ابن القيم - رحمه الله - : (فلا تصلح الموالاة إلا بالمعاداة كما قال تعالى عن إمام الحنفاء

المحبين أنه قال لقومه: ﴿ أفأريتم ما كنتم تعبدون أنتم وآباؤكم الأقدمون فإنهم عدو لي إلا رب العالمين ﴾

(١) الأزهري، محمد بن أحمد أبو منصور، (٣٧٠هـ). تهذيب اللغة، (تحقيق الأستاذ: إبراهيم الإبياري)، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م، (٢٦٩/١٥ مادة برىء).

(٢) ابن منظور، محمد بن مكرم أبو الفضل، (ت ٧١١هـ) لسان العرب، ط ٣، (اعتنى به أمين محمد عبد الوهاب)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٩هـ. (٣٥٦/١ مادة برأ)

(٣) ابن فارس، أحمد أبو الحسين، (٣٩٥هـ). معجم مقاييس اللغة، ط ١، ٦م، تحقيق عبد السلام هارون، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٦٦هـ، (٢٣٦/١).

(٤) المصدر السابق (٢٣٦/١).

[الشعراء : ٧٥-٧٧] فلم يصح لخليل الله هذه الموالاتة والخلة إلا بتحقيق هذه المعاداة، فإنه لا ولاء إلا لله، ولا ولاء لله إلا بالبراءة من كل معبود سواه.

قال تعالى: ﴿قد كانت لكم أسوة حسنة في إبراهيم والذين معه إذ قالوا لقومهم إنا برآء منكم وما تعبدون

من دون الله كفرنا بكم وبدأ بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبدا حتى تؤمنوا بالله وحده﴾ [الممتحنة: ٤]

وقال تعالى: ﴿وإذ قال إبراهيم لأبيه وقومه إنني برآء مما تعبدون إلا الذي فطرنى فإنه سيهدين وجعلها كلمة

باقية في عقبه لعلهم يرجعون﴾ [الزخرف: ٢٦-٢٨] أي: جعل هذه الموالاتة لله والبراءة من كل

معبود سواه كلمة باقية في عقبه يتوارثها الأنبياء وأتباعهم بعضهم عن بعض وهي كلمة لا إله إلا

الله^(١)

ويمكننا تعريف البراء بأنه: بُغْضُ الكفر (بجميع ملئه) وأتباعه الكافرين، ومعاداة ذلك كلّه .

قال الدكتور محمد نعيم ياسين : (ومن هنا يتبين أن موالاتة الكفار تعني : التقرب إليهم ، وإظهار

الود لهم ، بالأقوال والأفعال والنوايا)^(٢).

فالبراء معتقدٌ قلبيٌّ ، لا بُدَّ من ظهور أثره على الجوارح ، كباقي العقائد ، التي لا يصح تصوُّر

استقرارها في القلب دون أن تظهر على جوارح مُعْتَقِدِهَا . وعلى قدر قوَّة استقرارها في القلب

وثبوتها تزداد دلائل ذلك في أفعال العبد الظاهرة ، وعلى قدر ضعف استقرارها تنقص دلائلها

في أفعال العبد الظاهرة . فإذا زال هذا المعتقد من القلب بالكلية ، زال معه الإيمانُ كلُّه ، فلم

يَبْقَ للإيمان أثرٌ على الجوارح ؛ إلا في المنافق ، الذي يُظهر الإسلام ويُيطن الكفر .

وبذلك نعلم ، أننا عندما نقول إن ركني الولاية والبراء هما : الحب والنصرة في الولاية ،

والبغض والعداوة في البراء ، فنحن نعني بالنصرة وبالعداوة هنا النصره القلبية والعداوة القلبية ،

أي تمثي انتصار الإسلام وأهله وتمثي اندحار الكفر وأهله . أمَّا النصره العملية والعداوة العملية

فهما ثمرةٌ لذلك المعتقد ، لا بُدَّ من ظهورها على الجوارح ، كما سبق .

وبناءً على هذا التقرير ، يتضح أن رُكن الولاية الأكبر هو الحُبّ ، والنُصرة العملية هي ثمرة هذا الحب

وأثره على الجوارح . وأن ركن البراء الأكبر هو البغض ، والعداوة العملية هي ثمرة هذا البغض وأثره على

الجوارح.^(٣)

(١) ابن القيم، محمد بن تقي الدين أبو بكر، (٧٥١هـ). الداء والدواء، ط٧، (تحقيق علي بن حسن الحلبي، دار ابن الجوزي ، الدمام، ١٤٢٤هـ ، (ص٣٠٠).

(٢) ياسين ، محمد نعيم ، الإيمان أركانه ، حقيقته ، نواقضه ، ط٦ ، دار الفرقان ، عمان ، ١٤٠٨هـ ، (ص٢٢٩).

(٣) الولاية والبراء بين السماحة والعلو - د. الشريف حاتم العوني . (ص٥-٦)

تنبيه :

يقصد بالكفار غير المسلمين؛ سواء من أهل الكتاب أو من المشركين؛ لدخولهم جميعاً في معنى الكفر، قال ﷺ: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة : ٨٩]؛ حيث إن الله تعالى وصف في الآية الكريمة أهل الكتاب والمشركين بالكفر، وهكذا الملاحظة.

المبحث الثاني: أهمية البراء في كتاب الله تعالى .

قد نهى الله ﷻ عن موالاته أعدائه في مواضع كثيرة من القرآن ، وفي نصوص كثيرة من سنة نبيه ﷺ ، وأخبر أن موالاتهم تنافي الإيمان بالله وكتبه ورسله واليوم الآخر وأنها سبب للفتنة والفساد في الأرض ، وأن من والاهم ووادهم فليس من الله في شيء وأنه من الظالمين، فمعتقد الولاء والبراء معتقداً يقيني ، لا يمكن التشكيك فيه ، لارتباطه بأصل الإيمان . ولذلك فإن أدلته أكثر من تحصى، فالآيات والأحاديث في هذا كثيرة ، فأما الأحاديث فستأتي دراستها وهي موضوع بحثنا ، وأما الآيات فنذكر بعضاً منها على سبيل المثال :

قال تعالى: ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرْكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ ﴾ [آل عمران: ٢٨]

وهذا زجر بليغ وتهديد شديد عن موالاته أعداء الله تعالى ومودتهم ومن يفعل ذلك فهو من الخاسرين الذين ليسوا من الله في شيء.

وقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ [المائدة : ٥١]

قال ابن جرير : (إن الله تعالى ذكره نهى المؤمنين جميعاً أن يتخذوا اليهود والنصارى أنصاراً وحلفاءً على أهل الإيمان بالله ورسوله ، وأخبر أنه من اتخذهم نصيراً وحليفاً وولياً من دون الله ورسوله والمؤمنين فإنه منهم في التحزب على الله وعلى رسوله والمؤمنين ، وأن الله ورسوله منه بريئان . . . إلى أن قال:

فإن من تولاهم ونصرهم على المؤمنين ، فهو من أهل دينهم وملتهم ؛ فإنه لا يتولى متولاً أحداً إلا وهو وبدينه وما هو عليه راض، وإذا رضي ورضي دينه فقد عادى ما خالفه وسخطه ، وصار حكمه حكمه (١).

وقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنْ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [التوبة : ٢٣]

(١) الطبري ، محمد بن جرير ، (٣١٠هـ) . تفسير الطبري جامع البيان ، ط١ ، ١٤م ، تحقيق محمود شاكر ، دار المعارف ، القاهرة ، (٥٠٧/٨ - ٥٠٨).

وهذا أمر من الله تعالى بمصارمة أعدائه ولو كانوا أقرب قريب كالآباء والأبناء والإخوان والعشيرة ، وفي النص على الأقارب دليل على أن مصارمة من سواهم من الكفار مطلوبة بطريق الأولى والأحرى .

وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴾ [هود : ١١٣].

وهذا نهي من الله تبارك وتعالى عن الركون إلى الظالمين من الكفار والمنافقين والفسّاق والفجار ، وإخبار منه تعالى بأن الركون إليهم موجب للعذاب في الدار الآخرة. والآيات الكثيرة في كتاب الله ﷻ تقرر هذه العقيدة وتأمّر بالعمل بهذه المفاصلة، بل إننا نجد بعض السور بكاملها تتحدث عن هذه العقيدة كما في سورة براءة "التوبة" وسورة الممتحنة^(١).

(١) انظر الولاء و البراء في سورة الممتحنة، تأليف: د.وسيم فتح الله.

المبحث الثالث: علاقة البراء بأصل الإيمان .

إن لعقيدة الولاء والبراء مكانة عظيمة في الإسلام ، بل هي مكانة مرتبطة بأصل الإيمان ، فلا بقاء للإيمان بغير ولاء وبراء ، ولهذا التلازم بين أصل (الإيمان) و(الولاء والبراء) ، جاء في كتاب الله تعالى خبرٌ بنفي وجود مؤمن يحب الكافرين لكفرهم ، فهذا لا يمكن أن يكون موجوداً أصلاً ، لأنه لا يجتمع حب النقيضين في قلبٍ واحدٍ أبداً قال تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة : ٢٢]

أخرج البخاري في صحيحه ، كتاب العلم - باب أمور الإيمان (١٠/١) عن أبي هريرة ؓ عن النبي ﷺ قال : (الإيمان بضع وستون شعبة ، والحياء شعبة من الإيمان)

قال الحافظ ابن حجر أن من شعب الإيمان (محبة الله ﷻ ، والحب والبغض فيه)^(١) يقول عبد الحق بن عطية : (نفت هذه الآية أن يوجد من يؤمن بالله تعالى حق الإيمان ، ويلتزم شعبة على الكمال ، يواد كافرأ أو منافقاً . ومعنى "يواد" : يكون بينهما من اللطف بحيث يواد كل واحد منهما صاحبه .. (ثم قال :) وتحتل الآية أن يراد بها : لا يوجد من يؤمن بالله والبعث يواد من حاد الله من حيث هو مُحَادٌ ؛ لأنه حينئذ يواد المحادة، وذلك يوجب ألا يكون مؤمناً).^(٢) وقال الشيخ عبد الرحمن السعدي: (يقول تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ أي: لا يجتمع هذا وهذا، فلا يكون العبد مؤمناً بالله واليوم الآخر حقيقة، إلا كان عاملاً على مقتضى الإيمان ولوازمه، من محبة من قام بالإيمان وموالاته، وبغض من لم يحم به ومعاداته، ولو كان أقرب الناس إليه. وهذا هو الإيمان على الحقيقة، الذي وجدت ثمرته والمقصود منه، وأهل هذا الوصف هم الذين كتب الله في قلوبهم الإيمان أي: رسمه وثبته وغرسه غرساً، لا يتزلزل، ولا تؤثر فيه الشبه والشكوك..... وأما من يزعم أنه يؤمن بالله واليوم الآخر، وهو مع ذلك مواد لأعداء الله، محب لمن ترك الإيمان وراء ظهره، فإن هذا

(١) فتح الباري (٦٨/١).

(٢) ابن عطية ، عبد الحق بن غالب ، (ت ٥٤٦هـ). المحرر الوجيز، تحقيق المجلس العلمي بفاس، ١٠م، ١٤٠٠هـ. (١٨٣٧).

إيمان زعمي لا حقيقة له، فإن كل أمر لا بد له من برهان يصدقه، فمجرد الدعوى، لا تفيد شيئاً
ولا يصدق صاحبها.^(٣)

^(٣) السعدي ، عبد الرحمن بن ناصر ، (١٣٧٦هـ) . تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، تحقيق: عبدالرحمن بن معلا اللويح، ط١، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، سنة ١٤٢١هـ، (ص٨٤٨).

الفصل الأول:

البراء في جانب العقيدة. وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: البراءة من كل ما تبرأ الله منه ورسوله.

المبحث الثاني: البراءة ممن آذى الله ورسوله وأوليائه.

المبحث الثالث: النهي عن التشبه بالكفار.

المبحث الرابع: البراءة من بلاد الكفار وأعيادهم.

المبحث الخامس: البراءة من الفرق الضالة والمرتدين وأهل البغي.

المبحث الأول: البغض في الله والبراءة من كل ما تبرا الله منه ورسوله.

[١] قال الإمام أحمد بن حنبل :

حدثنا إسماعيل ، حدثنا ليث ، عن عمرو بن مرة ، عن معاوية بن سويد بن مقرن ، عن البراء بن عازب رضي الله عنه ، قال : (كنا جلوسا عند النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : " أيُّ عَرَى الإسلام أوثق ؟ " ، قالوا : الصلاة ، قال : " حَسَنَةٌ ، وما هيَ بها ؟ " قالوا : الزكاة ، قال : " حَسَنَةٌ ، وما هيَ بها ؟ " قالوا : صيامُ رمضانَ . قال : " حَسَنٌ ، وما هو به ؟ " قالوا : الحَجَّ ، قال : " حَسَنٌ ، وما هو به ؟ " قالوا : الجهادُ ، قال : " حَسَنٌ ، وما هو به ؟ " قال : " إنَّ أوثقَ عَرَى الإيمان أن تُحبَّ في الله ، وتُبغضَ في الله) .

التخريج :

أخرجه أحمد في مسنده (٤٨٨/٣٠ ح ٤٨٥٢٤) ، والطيالسي في مسنده (ح ٧٤٧) ، والبيهقي في شعب الإيمان (١٢٤/١ ح ١٤٤) ، وابن أبي شيبة في المصنف (٤١/١١ و ٢٢٩/١٣) ، وفي الإيمان (ح ١١٠) ، ولم يذكر ابن أبي شيبة معاوية بن سويد ، كلهم من طرق عن ليث بن أبي سليم به . إسماعيل : هو ابن عُلَيَّة ، وعمرو بن مرة : هو المرادي .

الحكم على الإسناد :

الإسناد ضعيف لأجل ضعف ليث^(١) ، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/٨٩-٩٠) : (رواه أحمد وفيه ليث بن أبي سليم ، وضعفه الأكثر) .

ولكن له شواهد من حديث ابن عباس ، وعبد الله بن مسعود .

أما حديث ابن عباس فقد أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١١٥٣٧) وسنده ضعيف .

وأما حديث ابن مسعود فأخرجه الطيالسي (ح ٣٧٨) ، والطبراني في المعجم الأوسط (٤/٣٧٦ ح ٤٤٧٩) وفي الصغير (ص ٢٦٦ ح ٦٢٥) ، والحاكم (٢/٤٨٠) وصححه ، ورواه الذهبي .

قال الهيثمي : (رواه الطبراني بإسنادين ورجال أحدهما رجال الصحيح غير بكير بن معروف وثقه أحمد وغيره وفيه ضعف)^(٢)

(١) الليث بن أبي سليم بن زعيم ، قال الحافظ: "صدوق اختلط جداً، ولم يتميز حديثه فترك" (ت ١٤٨ هـ) ، ابن حجر ، أحمد بن علي أبو الفضل ، (ت ٨٥٢ هـ) . تقريب التهذيب ، تحقيق وتعليق أبو الأشبال صغير أحمد شاغف ، ط ١ ، دار العاصمة ، الرياض ، ١٤١٦ هـ ، (ص ٥٧٢٩) .

(٢) الهيثمي ، علي بن أبي بكر ، (ت ٨٠٧ هـ) . مجمع الزوائد ، ط ٢ ، ١٠ ، دار الكتاب ، بيروت ، ١٩٦٧ م ، (٧/٢٦٠-٢٦١) .

فالذي يظهر لي أن الحديث حسن بمجموع طرقه، وقد حسّنه الشيخ الألباني - رحمه الله - وقال:
(قلت: فالحديث بمجموع طرقه يرتقي إلى درجة الحسن على الأقل. والله أعلم) ^(١)

فقاه الحديث :

يشير الحديث إلى أصل الإيمان وهو حب المسلمين والمؤمنين في الله، وبغض الكافرين والفاستقين في الله، لمخالفتهم لربهم.
ومع ذلك لا يُكتفى بمجرد الحب، بل لابد من الموالاة التي هي لازم الحب، وهي النصرة والإكرام والاحترام، كما لا يُكتفى بمجرد البغض بل لابد من المعاداة التي هي لازم البغض، أي إظهار العداوة بالفعل، كالجهد لأعداء الله والبراءة منهم، والبعد عنهم. ^(٢)

^(١) الألباني، محمد ناصر الدين، (١٤٢٠ هـ). سلسلة الأحاديث الصحيحة، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤١٥ هـ، (٣٠٧/٤) ح (١٧٢٨).

^(٢) ابن عبد الوهاب، سليمان بن عبد الله بن محمد، (ت ١٢٣٣ هـ). تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، اعتنى به وأعدده للنشر عبدالله حجاج، ط ١، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٦ هـ، انظر: (ص ٤٨٩).

[٢] قال الإمام البخاري - رحمه الله -:

حدثنا محمد بن المثني ، قال : حدثنا عبد الوهاب الثقفي ، قال : حدثنا أيوب ، عن أبي قلابة ، عن أنس بن مالك رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (ثلاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ : أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا ، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقَذَّفَ فِي النَّارِ)

التخريج:

متفق عليه.

أخرجه البخاري في كتاب الإيمان - باب حلاوة الإيمان (١/١١١ ح ١٦)، وفي كتاب الإكراه - باب من اختار الضرب والقتل والهوان على الكفر (٨/٣٧٩ ح ٦٩٤١)، ومسلم في صحيحه في كتاب الإيمان - باب بيان خصال من اتصف بهن وجد حلاوة الإيمان (١/٦٦ ح ٦٧)، والترمذي في جامعة في أبواب الإيمان (٤/٣٦٧ ح ٢٦٢٤) من طريق أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه به. كما أخرجه البخاري في كتاب الإيمان - باب من كره أن يعود في الكفر (١/١٣ ح ٢١) وفي كتاب الأدب - باب الحب في الله (٧/١٠٩ ح ٦٠٤١)، ومسلم في كتاب الإيمان - باب بيان خصال من اتصف بهن وجد حلاوة الإيمان (١/٦٦ ح ٦٨)، كلهم من طريق شعبة عن قتادة عن أنس رضي الله عنه به.

فقاه الحديث:

هذا حديث عظيم أصل من أصول الإسلام.^(١) دلّ على أن الإنسان يجد حلاوة الإيمان بكرهه للكفر وتبرئته منه ، ومن الكفار ، فلا بد أن يكره العودة للكفر كما يكره أن يقذف في النار . قال الشيخ سليمان بن عبدالله - رحمه الله - : (وفيه دليل على عداوة المشركين وبغضهم ، لأن من أبغض شيئاً أبغض من اتصف به ، فإذا كان يكره الكفر كما يكره أن يُلقى في النار ، فكذلك يكره من اتصف به).^(٢)

(١) النووي ، يحيى بن شرف ، (ت ٨٠٧ هـ) . صحيح مسلم بشرح النووي ، ط ٢ ، ٩ ، مدار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٣٩٢ هـ . (١٣ / ٢) .

(٢) تيسير العزيز الحميد (ص ٤٨٨) .

المبحث الثاني: البراءة ممن آذى الله ورسوله وأوليائه.

[٣] قال الإمام البخاري - رحمه الله -:

حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا سفيان ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما : أن النبي ﷺ ، قال : (مَنْ لَعِبَ بِنِ الْإِشْرَفِ ، فَإِنَّهُ قَدْ آذَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ ؟) ، قال محمدُ ابنُ مَسْلَمَةَ : أَلْتَحِبُّ أَنْ أَقْتُلَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قال : نَعَمْ ، قال : فَأَتَاهُ فَقَالَ : إِنَّ هَذَا - يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ - قَدْ عَنَّا وَسَأَلْنَا الصَّدَقَةَ . قال : وَأَيْضاً وَاللَّهِ لَتَمَلَّنَّهُ . قال : فَإِنَا اتَّبَعْنَاهُ فَانْكُرَهُ أَنْ نَدَعَهُ حَتَّى نَنْظُرَ إِلَى مَا يَصِيرُ أَمْرُهُ ، قال : فَلَمْ يَزَلْ يَكْلُمُهُ حَتَّى اسْتَمَكَ مِنْهُ فُقْتِلَهُ)

التخريج:

متفق عليه .

أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الجهاد-باب الكذب في الحرب (٤/٣٥٠ ح ٣٠٣١) ، وفي كتاب الرهن-باب رهن السلاح (٣/١٦٢ ح ٢٥١٠) ، وفي كتاب المغازي-باب قتل كعب بن الأشرف (٦/٣٠ ح ٤٠٣٧) ، ومسلم في صحيحه في كتاب الجهاد والسير-باب قتل كعب بن الأشرف طاغوت اليهود، وأبو داود في سننه، كتاب الجهاد-باب في العدو يُؤتى به على غرة ويُتَّشبه بهم (٣/١٤٤ ح ٢٧٦٨) ، والنسائي في السنن الكبرى في كتاب السير- باب الرخصة في الكذب في الحرب (٨/٣٤ ح ٨٥٨٧) كلهم من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر ﷺ .

غريب الحديث:

قوله: (عَنَّا) : من العناء وهو التعب.^(١)

قال النووي-رحمه الله:- (هذا من التعريض الجائز بل المستحب ، لأن معناه في الباطن أنه أدبنا بأداب الشرع التي فيها تعب لكنه تعب في مرضات الله تعالى فهو محبوب لنا والذي فهم المخاطب منه العناء الذي ليس بمحبوب).^(٢)

^(١) ابن حجر ، أحمد بن علي أبو الفضل ، (ت ٨٥٢ هـ) . فتح الباري يشرح صحيح أبي عبد الله البخاري ، تحقيق محب الدين الخطيب ، ط ٣ ، ١٣ ، المكتبة السلفية ، القاهرة ، ١٤٠٧ هـ . (٣٩٢/٧) .

^(٢) صحيح مسلم بشرح النووي (١٢/١٦١) .

فقاه الحديث:

دل هذا الحديث على جواز قتل من بلغ أذاه دين الله ﷺ ، وسبَّ النبي ﷺ ولم يكن له عهد ، قال النووي -رحمه الله-: (واختلف العلماء في سبب ذلك وجوابه، فقال الإمام المازري: إنما قتله كذلك لأنه نقض عهد النبي ﷺ وهجاه وسبه وكان عاهده على أن لا يعين عليه أحداً ثم جاء مع أهل الحرب معيناً عليه).^(٢)

ولا يصح الاستدلال بهذا الحديث على جواز الاغتيالات والغدر فإن هذا الحديث كان بإذن الإمام وبتحريض منه.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- : (وقد اجتمع لابن الأشرف ذنوب: أنه رثى قتلى قریش، وحضهم على محاربة النبي ﷺ ، وواطأهم على ذلك، وأعانهم على محاربتة بإخباره أن دينهم خير من دينه، وهجا النبي ﷺ والمؤمنين).^(٣)

وقال كذلك: (لكن هذا الحديث كغيره من الأحاديث يدل على أن جنس الأذى لله ورسوله، ومطلق السب الظاهر مهدر لدم الذمي، ناقض لعهدده، وإن كان بعض الأشخاص أغلظ جرماً من بعض لتغلظ سبه نوعاً أو قدراً).^(٤)

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي (١٢/١٦١).

(٣) ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحلیم ، (ت ٧٢٨ هـ). الصارم المسلول على شاتم الرسول ، تحقيق وتعليق محمد محيي الدين عبدالحميد ، تصوير دار الكتب العلمية ، بيروت . (ص ٨٠).

(٤) المصدر السابق (ص ٨٥).

[٤] قال الإمام أبو داود - رحمه الله - : حدثنا عباد بن موسى الخُطَلبيّ ، أخبرنا إسماعيل بن جعفر المدني ، عن اسرائيل ، عن عثمان الشحّام ، عن عكرمة ، قال : حدثنا ابن عباس رضي الله عنهما : (أن أعمى كانت له أم ولد تشتم النبي صلى الله عليه وآله ، وتقع فيه ، فينهاها ، فلا تنتهي ، ويزجرها فلا تنزجر ، قال : فلما كانت ذات ليلة ، جعلت تقع في النبي صلى الله عليه وآله ، وتشتمه ، فأخذ المغول فوضعه في بطنها ، واتفأ عليها فقتلها ، فوقع بين رجليها طفل ، فلطخت ما هناك بالدم ، فلما أصبح دُكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله ، فجمع الناس فقال : " أنشد الله رجلاً فعل ما فعل لي عليه حق إلا قام ، فقام الأعمى يتخطى الناس وهو يتزلزل ، حتى قعد بين يدي النبي صلى الله عليه وآله ، فقال : يا رسول الله صلى الله عليه وآله ، أنا صاحبها ، كانت تشتمك ، وتقع فيك ، فأنهاها فلا تنتهي ، وأزجرها ، فلا تنزجر ، ولي منها ابنان مثل اللؤلؤتين ، وكانت بي رفيقة ، فلما كان البارحة جعلت تشتمك وتقع فيك ، فأخذت المغول فوضعه في بطنها ، واتفأت عليها حتى قتلتها ، فقال النبي صلى الله عليه وآله : " ألا اشهدوا أن دمها هدرٌ ")

التخريج :

أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الحدود- باب الحكم فيمن سب النبي صلى الله عليه وآله ، (٤/٣٤٤ ح ٤٣٦١) والنسائي في السنن الصغرى ، كتاب المحاربة- باب الحكم فيمن سب النبي صلى الله عليه وآله (٧/١٠٧) ، وفي السنن الكبرى ، كتاب المحاربة- باب الحكم فيمن سب النبي صلى الله عليه وآله (٣/٤٤٥ ح ٣٥١٩) ، كلاهما من طريق عثمان الشحّام عن عكرمة عن ابن عباس به .
إسرائيل : هو ابن يونس بن إسحاق السبيعي .

الحكم على الإسناد :

إسناد الحديث صحيح ، فرواته ثقات . قال الحافظ ابن حجر : (رواته ثقات).^(١) وقد صححه الألباني - رحمه الله - في صحيح سنن أبي داود (٣/٤٤) .
وللحديث شاهد من حديث الشعبي عن علي بن أبي طالب رواه أبو داود في كتاب الحدود- باب الحكم فيمن سب النبي صلى الله عليه وآله (٤/٣٤٤ ح ٤٣٦٢) ، قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية : (وهذا الحديث جيد)^(٢) ، ويحتمل أن يكون الحديثان حكاية لواقعة واحدة.^(٣)

(١) ابن حجر ، أحمد بن علي أبو الفضل ، (ت ٨٥٢ هـ) . بلوغ المرام من أدلة الأحكام ، غني بتصحيحه والتعليق عليه محمد حامد الفقي ، ط ٢ ، مكتبة السوادي ، جدة ، ١٤١٦ هـ . (ص ٤٠١ ، ح ١٢٣١) .

(٢) الصارم المسلول- لابن تيمية (ص ٦١) .

(٣) انظر المصدر السابق (ص ٦٩) .

غريب الحديث:

المغول: المغول بكسر الميم: شبه سيف قصير، يشتمل به الرجل تحت ثيابه فيغطيه.^(١)
لي عليه حق: قال السندي-رحمه الله:- (صفة لرجل، أي مسلماً يجب عليه طاعتي وإجابة دعوتي).^(٢)

فقاه الحديث:

في الحديث دليلٌ على براءة المسلمين ممن سبَّ نبيهم أو آذاه قولاً أو فعلاً، لعلمهم أن ذلك قدحٌ في الدين ونقصٌ في الإيمان، وأن الراضي عن هذا العمل كفاعله في الإثم. وفيه دليلٌ أيضاً على وجوب تقديم الله ورسوله ودينه على النفس والمال والولد، وعلى موالاته من الأهم ومعاداة من عاداهم.

قال السندي-رحمه الله:- (وقوله: "كانت له أم ولد" أي: غير مسلمة، ولذلك كانت تجتري على ذلك الأمر الشنيع). وقال: (وفيه دليل على أن الذمي إذا لم يكف لسانه عن الله ورسوله فلا ذمة له ويحل قتله، والله أعلم).^(٣)

وقال الخطابي-رحمه الله:- (وذلك أن السبَّ منها لرسول الله ﷺ ارتدادٌ عن الدين، ولا أعلم أحداً من المسلمين اختلف في وجوب قتله).^(٤)

(١) ابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمد الجزري، (ت ٦٠٦ هـ). النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر الزواي و محمود أحمد الطناحي، ص ٥٠، تصوير دار الفكر، بيروت. (٣/٣٩٧).

(٢) السندي، محمد بن عبد الهادي، (ت ١١٣٨ هـ). حاشية السندي على سنن النسائي، ص ٥٠، تصوير دار الكتب العلمية. (١٠٨/٧).

(٣) المصدر السابق (١٠٨/٧).

(٤) الخطابي، حمد بن محمد أبي سليمان البستي، (ت ٣٨٨ هـ). معالم السنن، ط ٢، ٤، المكتبة العلمية، بيروت، ١٤٠١ هـ. (٣/٢٩٦).

[٥] قال الإمام البخاري - رحمه الله -:

حدثني مُحَمَّد بن عثمان بن كَرَامَة ، حدثنا خَالِد بن مَخْلَدٍ ، حدثنا سليمان بن بلال ، حدثني شريك بن عبد الله بن أبي نمر ، عَنْ عَطِيَاء ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قال : قال رسول الله ﷺ : (إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا اقْتَرَضْتُ عَلَيْهِ ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ : كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا ، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا ، وَإِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ ، يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ).

التخريج:

أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الرقاق-باب التواضع (٢٤٣/٧ ح ٦٥٠١)، ولم يروه مسلم ولا أصحاب السنن الأربعة، ولا أحمد في المسند.

نقد الذهبي الحديث لأجل ضعف خالد بن مخلد القطواني ولغرابة لفظه ، وقد استطرد الحافظ ابن حجر-رحمه الله- في بيان طرقه والرد على الذهبي-رحمه الله- في نقد الحديث، فساق شواهد الحديث الثمانية وجزم بأنه يدل مجموعها على أن له أصلاً.^(١)

قال الألباني رحمه الله:- (وخلاصة القول: إن أكثر هذه الشواهد لا تصلح لتقوية الحديث بها، إما لشدة ضعف إسناده، وإما لاختصارها، اللهم إلا حديث عائشة، وحديث أنس بطريقه، فإنهما إذا انضموا إلى إسناده حديث أبي هريرة اعتضد الحديث بمجموعها وارتقى إلى درجة الصحيح إن شاء الله تعالى، وقد صححه من سبق ذكره من العلماء).^(٢)

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وهذا أصح حديث يُروى في الأولياء).^(٣)

غريب الحديث:

قوله: (فقد آذنته) أي: أعلمته، والإيذان الإعلام، ومنه أخذ الأذان.^(٤)

(١) فتح الباري (٣٥٠/١١)، وانظر كلام الذهبي في ميزان الاعتدال (٦٤١/١) .

(٢) السلسلة الصحيحة- للألباني (٤/١٩٠ ح ١٦٤٠).

(٣) ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحلیم ، (ت ٧٢٨ هـ) . الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٢ هـ . (ص ٥) .

(٤) فتح الباري- لابن حجر (٣٥٠/١١).

فقاه الحديث:

دل هذا الحديث العظيم على براءة الله ﷻ من الذين يحاربون من تولاه والتزم بطاعته ومن أعظم صور البراءة أن الله ﷻ يحاربه، قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: (و غاية الحرب الهلاك والله لا يغلبه غالب.....، ثم قال: قال الفاكهاني: في هذا تهديد شديد، لأنه من حاربه الله أهلكه، وهو من المجاز البليغ، لأن من كره من أحب الله خالف الله ومن خالف الله عانده ومن عانده أهلكه، وإذا ثبت هذا في جانب الموالاة فمن والى أولياء الله أكرمه الله).^(١)

وقال الشيخ عبدالرحمن السعدي - رحمه الله -:

(فأخبر أن معاداة أوليائه معاداة له ومحاربة له، ومن كان متصدياً لعداوة الرب ومحاربة مالك الملك فهو مخذول، ومن تكفل الله بالذنب عنه فهو منصور؛ وذلك لكمال موافقة أولياء الله في محابه، فأحبهم وقام بكفائتهم، وكفاهم ما أهمهم)^(٢).

^(١) فتح الباري - لابن حجر (٣٥٠/١١).

^(٢) السعدي ، عبدالرحمن بن ناصر ، (ت ١٣٧٦ هـ). بهجة قلوب الأبرار وقررة عيون الأخيار في شرح جوامع الأخبار، تحقيق هشام بن محمد آل برغش ، ط١ ، دار الوطن ، الرياض ، ١٤٢١هـ (ص ١١١).

[٦] قال الإمام الترمذي - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ : حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ قَالَ : حَدَّثَنَا عَيْبَةُ بْنُ أَبِي رَائِطَةَ ،
 عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقَلٍ رضي الله عنه ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :
 (اللَّهُ فِي أَصْحَابِي ، لَا تَتَّخِذُوهُمْ غَرَضًا بَعْدِي ، فَمَنْ أَحَبَّهُمْ فَبِحُبِّي أَحَبَّهُمْ ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ
 فَبِغْضِي أَبْغَضَهُمْ ، وَمَنْ آذَاهُمْ فَقَدْ آذَانِي ، وَمَنْ آذَانِي فَقَدْ آذَى اللَّهَ ، وَمَنْ آذَى اللَّهَ فَبُوشِكُ أَنْ
 يَأْخُذَهُ)

التخريج:

أخرجه الترمذي في كتاب المناقب - باب: فيمن سب النبي ﷺ (١٦٩/٦ ح ٣٨٦٢)، والبيهقي في
 شعب الإيمان (١٤٣/٤ ح ١٤٢٤)، والبغوي في شرح السنة، باب فضل الصحابة رضي الله عنهم (٧٠/١٤ ح
 ٣٨٦٠)، كلهم من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد به.

وأحمد في مسنده (٣٥٨/٢٧ ح ١٦٨٠٣)، والبخاري في التاريخ الكبير (١٣١/٣ ح ٣٨٩)، وابن
 حبان في صحيحه في كتاب إخباره رضي الله عنه عن مناقب الصحابة - باب ذكر الزجر عن اتخاذ المرء
 أصحاب رسول الله ﷺ غرضاً بالنتقص (٢٤٤/٦ ح ٧٢٥٦ - الإحسان)، وابن أبي عاصم في
 السنة (ص ٤٦٥ ح ٩٩٢)، كلهم من طرق عن إبراهيم بن سعد: ثنا عبيدة بن أبي رائطه به.

الحكم على الإسناد :

إسناد الحديث ضعيف لجهالة عبدالله بن عبدالرحمن ، مختلف في اسمه فيقال عبد الرحمن بن
 زياد، وذكر الحافظ ابن حجر أنه اختلف في اسمه.^(١)

وقال: (قال المفضل الغلابي، عن يحيى بن معين: لا أعرفه).^(٢) وقد تفرد بالرواية عنه عبيدة بن
 أبي رائطه، ولم يوثقه إلا ابن حبان - رحمه الله - فأورده في الثقات^(٣)، وذكره ابن أبي حاتم في
 الجرح والتعديل (٩٤/٥) ولم يتكلم عليه بجرح أو تعديل.

قال الترمذي: (حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه)، وقال البخاري عقب الحديث: (فيه
 نظر)

وقد ضعف الحديث الشيخ الألباني في السلسلة الضعيفة (٤٤٣/٦ ح ٢٩٠١).

(١) تهذيب التهذيب، في ترجمة عبدالرحمن بن زياد، (٥٠٧/٢).

(٢) المصدر السابق.

(٣) ابن حبان، محمد بن حبان، (ت ٣٥٤ هـ). الثقات، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، ط ١، ١٠، دائرة المعارف
 العثمانية، حيد آباد، ١٣٩٣ هـ. (٤٦/٥).

غريب الحديث:

قوله: (لا تَتَّخِذُوهُمْ غَرَضًا) أي: هدفًا ترموهم بقبيح الكلام.^(١)

قوله: (يُوْشِكُ أَنْ يَأْخُذَهُ) أي: يعاقبه في الدنيا أو في الآخرة.^(٢)

فقاه الحديث:

دل هذا الحديث-على الرغم من ضعف سنده - على التبرئة ممن آذى أصحاب النبي ﷺ وتكلم في حقهم فإنهم هم نقلة الآثار وصفوة البشرية بعد الأنبياء والمرسلين فالطعن فيهم طعنٌ في الدين كله، فأوصى النبي ﷺ باتقاء الله في حق أصحابه وتعظيمهم وتقديرهم.

ومما يؤيد ذلك قول الله ﷻ: ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾ [الأحزاب : ٥٨]

قال الشيخ صالح الفوزان - حفظه الله -: (وأشد الناس محاربة لله من عادي أصحاب رسول الله ﷺ ، وسبهم وتنقصهم... ، وقد صارت معاداة الصحابة وسبهم ديناً و عقيدة عند بعض الطوائف الضالة)^(٣).

(١) المباركفوري ، محمد عبد الرحمن ، (ت ١٣٥٣ هـ) . تحفة الأحوذني بشرح جامع الترمذي ، ط ٣ ، ١٠ م ، دار إحياء التراث العربي ، ١٤٢٢ هـ . (٣٣٦/١٠) .

(٢) المصدر السابق (٣٣٦/١٠) .

(٣) محاضرات في العقيدة والدعوة - للشيخ صالح الفوزان (٢٣٩/١) .

المبحث الثالث: النهي عن التشبه بالكفار.

إن ترك هدي الكفار والتشبه بهم في أعمالهم وأقوالهم وأهوائهم من المقاصد والغايات التي أسسها وجاء بها القرآن الكريم، فقال ﷺ: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الجاثية : ١٨] .

وقد بيّن النبي ﷺ ذلك أكمل بيان وحققه في أمور كثيرة من فروع الشريعة حتى عرف اليهود ذلك وشعروا أنه ﷺ يريد مخالفتهم في جميع شؤونهم الخاصة والعامة حتى قالوا : "ما يريد هذا الرجل أن يدع من أمرنا شيئاً إلا خالفنا فيه" .^(١)

قال الشيخ صالح الفوزان : (فيحرم التشبه بالكفار فيما هو من خصائصهم ؛ من عاداتهم وعباداتهم ، سمتهم وأخلاقهم ؛ كحلق اللحي ، وإطالة الشوارب ، والرطانة بلغتهم إلا عند الحاجة ، وفي هيئة اللباس ، والأكل والشرب وغير ذلك)^(٢).

(١) قطعة من حديث رواه أنس بن مالك ؓ، وسيأتي تخريجه، انظر حديث رقم (١٩) .

(٢) الفوزان ، صالح بن فوزان الفوزان . محاضرات في العقيدة والدعوة ، المحاضرة الثالثة عشر الولاء والبراء في الإسلام ، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ . (٢٢٣/١) .

[٧] قال الإمام أبو داود - رحمه الله - :

حدثنا عثمان بن أبي شيبة ، حدثنا أبو النضر ، حدثنا عبد الرحمن بن ثابت ، حدثنا حسان بن عطية ، عن أبي منيب الجرشي ، عن ابن عمر رضي الله عنهما ، قال : قال رسول الله ﷺ :
(مَنْ تَشَبَهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ) .

التخريج :

أخرجه أبو داود في كتاب اللباس - باب في لبس الشهرة (٢٠٤/٤ ح ٤٠٣١) ، وأحمد في المسند (١٢٣/٩ ح ٥١١٤) ، (١٢٦/٩ ح ٥١١٥) ، (٤٧٨/٩ ح ٥٦٦٧) ، أتم منه بلفظ : (بعثت بالسيف بين يدي الساعة حتى يُعبد الله وحده لا شريك له ، وجعل رزقي تحت ظل رمحي ، وجعل الذلّة والصغار على من خالف أمري ، ومن تشبه بقوم فهو منهم) ، وابن أبي شيبة في المصنف (٣١٣/٥) و (٢٥١/١٢) ، والطبراني في مسند الشاميين (١٣٥/١ ح ٢١٦) ، وتمام في فوائده (٣٠٨/١ ح ٧٧٠) ، و البيهقي في شعب الإيمان (٣٩٩/٣ ح ١١٥٤) ، وقد علق البخاري في صحيحه بعضه - كتاب الجهاد والسير - باب: ما قيل في الرماح ، (٣١١/٣) ، ووصله الحافظ ابن حجر في تغليق التعليق (٤٤٥/٣) ، كلهم من طرق عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان به .
أبو النضر : هو هاشم بن القاسم .

الحكم على الإسناد :

إسناده حسن ، رجاله ثقات ، غير عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان اختلفت فيه أقوال المجرحين والمعدلين ، وقد تغيّر بأخرة ، وخلاصة القول أنه حسن الحديث إذا لم يتفرد بما يُنكر ، قال الحافظ: (صدوق يخطئ، ورُمي بالقدر، وتغير بآخره) .^(١)

قال العراقي: (رواه أبو داود من حديث ابن عمر بسند صحيح) .^(٢)

وقال ابن تيمية: (وهذا إسناد جيد) .^(٣)

وقال الألباني - رحمه الله - : (قلت: وهذا إسناد حسن، رجاله كلهم ثقات، غير ابن ثوبان هذا، ففيه خلاف) .^(٤)

(١) تقريب التهذيب : (ص ٥٧٢) .

(٢) العراقي ، عبد الرحيم بن الحسين ، (ت ٨٠٦ هـ) . تخريج أحاديث إحياء علوم الدين ، تحقيق : أبي عبد الله محمود بن محمد الحداد ، ط ١ ، ٧ ، دار العاصمة للنشر ، الرياض ، ١٤٠٨ هـ . (٦٧٦/٢ ح ٧٩٧) .

(٣) ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم ، (ت ٧٢٨ هـ) . اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ، تحقيق : د. ناصر بن عبد الكريم العقل ، ط ٦ ، ٢ ، دار العاصمة ، الرياض ، ١٤١٩ هـ . (٢٦٩/١) .

(٤) الألباني ، محمد ناصر الدين ، (١٤٢٠ هـ) . إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، بإشراف محمد زهير الشاويش ، ط ٢ ، ٩ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ . (١٠٩/٥ ح ١٢٦٩) .

ولم يتقرّد به ابن ثوبان، فقد تابعه الأوزاعي كما عند الطحاوي في مشكل الآثار (١/٢١٣ ح ٢٣١) ، عن حسان بن عطية به.

قال الألباني- رحمه الله :- (قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات غير أبي أمية واسمه محمد بن إبراهيم الطرسوسي، قال الحافظ في "التقريب" : (صدوق ، صاحب حديث، بهم) والوليد بن مسلم ثقة يُحتج به في الصحيحين، ولكنه كان يدلّس تدليس التسوية، فإن كان محفوظاً عنه، فيُخشى أن يكون سواه).^(١)

وذكر الحافظ بأن له شاهداً حسناً - لكنه مرسل - في مصنف أبي شيبة في كتاب الجهاد (٥/٣٢٢) ، من حديث الأوزاعي ، عن سعيد بن جبلة ، عن طاووس ، عن النبي ﷺ . والذي يترجح عندي أن الحديث صحيح ، والله أعلم.

فقاه الحديث :

دل هذا الحديث على عدم جواز التشبه بالكفار، لما في ذلك من إظهار لشعائرهم وتكثير لسوادهم، ولما ينطوي عليه من إضعاف للإسلام وأهله. قال شيخ الإسلام ابن تيمية- رحمه الله وغفر له - : (وهذا الحديث أقل أحواله: أنه يقتضي تحريم التشبه بهم، وإن كان ظاهره يقتضي كفر المتشبه بهم، كما في قوله تعالى: ﴿ ومن يتولهم منكم فإنه منهم ﴾^(٢) فقد يُحمل هذا على التشبه المطلق، فإنه يوجب الكفر، ويقتضي تحريم أبعاض ذلك، وقد يُحمل على أنه منهم، في القدر المشترك الذي شابهم فيه، فإن كان كفراً أو معصيةً أو شعاراً لها، كان حكمه كذلك وبكل حال: يقتضي تحريم التشبه).^(٣)

(١) إرواء الغليل- للألباني (١١٠/٥)

(٢) المائدة: ٥١.

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم - لابن تيمية (٢٧٠/١).

[٨] قال الإمام الترمذي - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ لَهَيْعَةَ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَشَبَّهُ بِغَيْرِنَا لَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ وَلَا النَّصَارَى، فَإِنَّ تَسْلِيمَ الْيَهُودِ الْإِشَارَةُ بِالْأَصَابِعِ، وَتَسْلِيمَ النَّصَارَى الْإِشَارَةُ بِالْأَكْفِ) .

التخريج :

أخرجه الإمام الترمذي في جامعه، في أبواب الاستئذان والآداب - باب ما جاء في كراهية إشارة اليد بالسلام (٤/٤٢٥ ح ٢٦٩٥) عن ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً.

الحكم على الإسناد :

إسناده الحديث ضعيف ، لأجل ابن لهيعة: وهو عبدالله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي، وهو ضعيف يُعتبر به.^(١)

وقال الترمذي : (هذا الحديث اسناده ضعيف ، وروى ابن المبارك هذا الحديث عن ابن لهيعة فلم يرفعه).

وقد تابع ابن لهيعة يزيد بن أبي حبيب كما في المعجم الأوسط للطبراني (٢٣٨/٧ ح ٧٣٨٠)، إلا أنه قال : (أظنه مرفوعاً).

وفي الإسناد سلام بن مسلم ، قال الهيثمي: (رواه الطبراني في "الأوسط" وفيه من لم أعلم).^(٢) وقال الألباني - رحمه الله - : (وهذا إسناد رجاله ثقات، غير سلام بن مسلم فلم أعرفه).^(٣)

وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة أخرجه أحمد في مسنده (١٢ / ٥٠٧ ح ٧٥٤٥)، و (١٦ / ٢٨٧ ح ١٠٤٧٢)، وابن حبان في صحيحه ، كتاب الزينة والتطيب - ذكر الأمر بتغيير الشيب إذا كان أهل الكتاب لا يغيرونه (١٢ / ٢٨٧ ح ٥٤٧٣)، والبخاري في شرح السنة ، كتاب اللباس - باب الخضاب (١٢ / ٨٩ ح ٣١٧٥)، كلهم من طرق عن محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ قال قال رسول الله ﷺ: (غَيِّرُوا الشَّيْبَ وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى) وإسناده حسن ، رجاله رجال الشيخين غير محمد بن عمرو ، فقد روى له البخاري ومسلم متابعة ، وهو صدوق ، قلت: والذي يترجح لدي أن هذا الحديث حسن لغيره ، والله أعلم.

(١) تحرير تقريب التهذيب، انظر: (٢/٢٥٨/رقم ٣٥٦٣).

(٢) مجمع الزوائد - للهيثمي (٨/٣٩ ح ٣٠٤١).

(٣) السلسلة الصحيحة (٥/٢٢٧ ح ٢١٩٤).

غريب الحديث :

قوله (ليس مِنَّا) : أي ليس سالكاً لمنهجنا ومتبعاً لطريقتنا، قال المُناوي-رحمه الله- : (أي: ليس من العاملين بهدينا والجارين على منهاج سنتنا).^(١)
ولا يُفهم منه أن ليس منا بمعنى ليس من أهل الإسلام فيكفر بذلك من فعل شيء من مشابهة اليهود والنصارى ، بل المقصود نفي الكمال في الإتياع ، والله أعلم .

فقه الحديث :

هذا الحديث كسابقه يقتضي تحريم التشبه بغير أهل الملة الإسلامية، ونص على اليهود والنصارى، ومنع السلام بالإشارة كاليهود والنصارى.
قال المباركفوري- رحمه الله - : (والمعنى: لا تشبهوا بهم جميعاً في جميع أفعالهم، خصوصاً في هاتين الخصلتين، ولعلمهم كانوا يكتفون في السلام أو رده أو فيهما؛ بالإشارتين من غير نطق بلفظ السلام).^(٢)

(١) المُناوي ، محمد بن عبد الرؤوف ، (١٠٣١هـ) . فيض القدير ، تصوير دار إحياء السنة ، ٦م ، (٣٨٤/٥) .

(٢) تحفة الأحوذى- للمباركفوري (٥٠٥/٧) .

[٩] قال الإمام البخاري - رحمه الله :-

حدَّثنا محمد بن عبد العزيز حدَّثنا أبو عمر الصَّنْعَانِيُّ من اليمن عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : (" لَتَتَّبِعَنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شَيْراً شَبِيراً وَذِرَاعاً ذِرَاعاً حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ تَبِعْتُمُوهُمْ " ، قلنا : يا رسول الله ، اليهود والنصارى؟ قال : " فَمَنْ؟ ") .

التخريج :

متفق عليه .

أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء- باب ما دُكر عن بني إسرائيل (٤/٤٩٩ ح ٣٤٥٦)، وفي كتاب الاعتصام بالسنة- باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : لتتبعن سنن من كان قبلكم (٨/٥٠٣ ح ٧٣٢٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب العلم- باب إتباع سنن اليهود والنصارى (٤/٢٠٥٤ ح ٢٦٦٩) ، وأحمد في مسنده (١٨/٣٢٢ ح ١١٨٠٠)، و (١٨/٣٥٧ ح ١١٨٤٣) ، كلهم من طريق زيد بن أسلم به .

غريب الحديث :

قوله (السَّنَن) : بفتح السين والنون ، وهو الطريق.^(١)

قال المناوي- رحمه الله :- (سبيلهم ومناهجهم).^(٢)

والمراد بالشبر والذراع وجحر الضب: التمثيل بشدة الموافقة لهم والإقتداء بهم في كل شيء مما نهى الشرع عنه وذمه.^(٣)

فقه الحديث :

دل الحديث على التحذير الشديد من موافقة أعداء الله في معاصيهم ومخالفتهم، قال النووي- رحمه الله:- (والمراد الموافقة في المعاصي والمخالفات لا في الكفر).^(٤)

(١) صحيح مسلم بشرح النووي (٢١٩/١٦).

(٢) فيض القدير(٢٦١/٥).

(٣) المصدر السابق، وفتح الباري (٣٠١/١٣).

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي (٢٢٠/١٦).

وهذا اللفظ خبر معناه النهي عن إتباعهم ومنعهم من الإلتفات لغير دين الإسلام والبراءة من ذلك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية-رحمه الله- : (وهذا كله خرج منه مخرج الخبر عن وقوع ذلك، والذم لمن يفعله، كما كان يُخبر عما يفعله الناس بين يدي الساعة من الأشراف والأموح المحرمات، فعلم أن مشابقتها لليهود والنصارى، وفارس والروم، مما ذمه الله ورسوله، وهو المطلوب).^(١)

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (١/١٧٠)

[١٠] قال الإمام الترمذي - رحمه الله :-

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ الزُّهْرِيِّ عَنْ سِنَانِ بْنِ أَبِي سِنَانَ عَنْ أَبِي وَقْدٍ اللَّيْثِيِّ رضي الله عنه ، : (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا خَرَجَ إِلَى حُنَيْنٍ مَرَّ بِشَجْرَةٍ لِلْمُشْرِكِينَ يُقَالُ لَهَا : ذَاتُ أُنُوطٍ يُعْكِفُونَ عَلَيْهَا أَسْلِحَتَهُمْ ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أُنُوطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أُنُوطٍ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، هَذَا كَمَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى ﴿ اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ ﴾ [الأعراف: ١٣٨] وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَرْكَبُنَّ سِنَّةً مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ) .

التخريج :

أخرجه الترمذي في جامعه في كتاب الفتن - باب ما جاء لتركبن سنن من كان قبلكم (٤/٤٩ ح ٢١٨٠)، والنسائي في السنن الكبرى في كتاب التفسير - باب قوله ﷺ : ﴿ فَاتُوا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ ... ﴾ (١٠/١٠٠ ح ١١١٢١)، وعبد الرزاق في مصنفه، باب: سنن من كان قبلكم (١١/٣٦٩ ح ٢٠٧٦)، وأحمد في مسنده (٣٦/٢٢٥ ح ٢١٨٩٧)، وابن حبان في صحيحه، كتاب التاريخ - باب ذكر الإخبار عن إتباع هذه الأمة سنن من قبلهم من الأمم (١٥/٩٤ ح ٦٧٠٢)، والحميدي في مسنده (٢/٣٧٥ ح ٨٤٨)، وابن أبي شيبة في مصنفه ، (١٥/١٠١)، والطيالسي في مسنده ، (١٣٤٦)، وأبو يعلى في مسنده (٣/٣٠ ح ١٤٤١)، والطبراني في المعجم الكبير (٣٢٩٠) و(٣٢٩١) و(٣٢٩٣) و(٣٢٩٤)، وابن أبي عاصم في السنة (ح ٧٦)، كلهم من طرق عن الزهري بهذا الإسناد.

الحكم على الإسناد :

إسناد الحديث صحيح ، فرواته كلهم من الثقات ، على شرط الشيخين ، قال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح).

وقد صححه الألباني في صحيح سنن الترمذي (٢/٤٦٥ ح ٢١٨٠).

غريب الحديث :

قوله (يَعْكُفُونَ) : من "الاعتكاف والعكوف" وهو الإقامة على الشيء، وبالمكان ولزومها.^(١)

(١) النهاية لابن الأثير (٣/٢٨٤).

قوله (ذات أنواطٍ) : هي اسم شجرة بعينها كانت للمشركين ينوطون بها سلاحهم: أي يعلقونه بها، وأنواط جمع نوط، وهو مصدر سمي به المنوط.^(١)

فقاه الحديث :

يشير هذا الحديث إلى نهي الشرع عن التشبه بأهل الجاهلية من أهل الكتاب والمشركين، والبراءة من أفعالهم و اعتقاداتهم، كما دل على ذلك حديث أبي سعيد السابق، فإن إنكاره ﷺ على قول بعض الصحابة ممن أسلم بعد الفتح مع وجود الفرق الواضح بين قولهم وقول بني إسرائيل، حتى لا يجرّ قولهم إلى التشبّه بالكفار.^(٢)

وقوله ﷺ : (لتركبن سنن من كان قبلكم) هذا خرج مخرج الغالب، ومعناه ستركب بعض الأمة أو غالبها في زمن التردّي والفساد ، وإلا فقد وُجد من هذه الأمة من حارب الشرك في كل فترة وزمان وهم الطائفة المنصورة.

(١) النهاية - لابن الأثير (١٢٨/٥).

(٢) انظر تحفة الأحوذى (٤٠٨/٦).

المبحث الرابع: البراءة من بلاد الكفار وأعيادهم.

[١١] قال الإمام البخاري - رحمه الله - :

حدَّثنا يحيى بن بكير ، حدَّثنا مالكٌ ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (قال رسولُ الله ﷺ لأصحابِ الحجر: " لا تدخلوا على هؤلاء المعذِّبينَ إلا أن تكونوا باكينَ أن يُصيبكم مثلُ ما أصابهم ").

التخريج :

متفق عليه .

أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب المغازي- باب نزول النبي ﷺ الحجر (١٥٩/٥) ح (٤٤٢٠)، وفي كتاب الصلاة- باب الصلاة في مواضع الخسف والعذاب (١٤٠/١/ح٤٣٣) وفي كتاب التفسير-باب قوله تعالى: ﴿ ولقد كذب أصحاب الحجر المرسلين ﴾ (٢٦٩/٥ ح٤٧٠٢)، و مسلم في صحيحه في كتاب الزهد والرفائق-باب لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم (٢٢٨٦/٤ ح٢٩٨٠) كلاهما من طرق عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر به.

كما أخرجه الإمام البخاري في كتاب المغازي-باب نزول النبي ﷺ الحجر (١٥٩/٥ ح٤٤١٩) وفي كتاب أحاديث الأنبياء-باب قوله تعالى: ﴿ وإلى ثمود أخاهم صالحاً ﴾ {الأعراف:٧٣} (٤٦٩/٤ ح٣٣٨٠ و٣٣٨١)، و مسلم في كتاب الزهد والرفائق- باب لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم (٢٢٨٦/٤ ح٢٩٨٠-٣٩) كلاهما من طرق عن الزهري عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه به.

وقد جاء في رواية أخرى عن ابن عمر رضي الله عنهما تعيين هؤلاء المعذبين : (أن الناس نزلوا مع رسول الله ﷺ على الحجر- أرض ثمود- فاستقوا من آبارها وعجنوا به العجين فأمرهم رسول الله ﷺ أن يهريقوا ما استقوا من بئرها، وأن يعلفوا الإبل العجين، وأمرهم أن يستقوا من البئر التي كانت تردها الناقة).

أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب أحاديث الأنبياء-باب قول الله تعالى: ﴿ وإلى ثمود أخاهم صالحاً ﴾ (٤٦٩/٤ ح٣٣٧٩)، و مسلم في صحيحه في كتاب الزهد والرفائق- باب لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم (٢٢٨٦/٤ ح٢٩٨١) كلاهما من طرق عن عبيدالله بن نافع عن عبدالله بن عمر به.

غريب الحديث :

قوله (لأصحاب الحجر) : قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : (... بيل اللام في قوله " لأصحاب الحجر " بمعنى عن ، وحذف المقول لهم ليعم كل سامع ، والتقدير : قال لأمته عن أصحاب الحجر وهم ثمود : لا تدخلوا على هؤلاء المعذبين ...)^(١) ، وأما عن مكان الحجر ، قال ياقوت الحموي : (الحجر : اسم ديار ثمود بوادي القرى بين المدينة والشام)^(٢) .

قوله (أن يُصيبكم) : أي خشية أن يصيبكم .

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : (ووجه هذه الخشية أن البكاء يبعثه على التفكير والاعتبار ، فكأنه أمرهم بالتفكير في أحوال توجب البكاء من تقدير الله على أولئك بالكفر مع تمكينه لهم في الأرض وإمهالهم مدة طويلة ثم إيقاع نعمته بهم وشدة عذابه ، وهو سبحانه مقلب القلوب فلا يأمن المؤمن أن تكون عاقبته مثل ذلك)^(٣) .

فقه الحديث :

في هذا الحديث دلالة على أن ديار الكفار والمعذبين يُنبرأ منها ولا يُمكث فيها . قال البغوي - رحمه الله - : (وفيه أن ديار هؤلاء لا يُتخذ مسكناً ووطناً ، لأنه لا يكون دهره باكياً أبداً ، وقد نُهي أن يدخلها إلا هكذا)^(٤) .

وفي الحديث كراهة الاستقاء من بيار ثمود ويلتحق بها نظائرها من الآبار والعيون التي كانت لمن هلك بتعذيب الله على كفره^(٥) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : (فنهى رسول الله ﷺ عن الدخول إلى أماكن المعذبين إلا مع البكاء ؛ خشية أن يصيب الداخل ما أصابهم ، ونهى عن الانتفاع بمياههم ، حتى أمرهم - مع

(١) فتح الباري (٧/٧٣١) .

(٢) ياقوت الحموي ، ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي أبو عبد الله ، (ت ٦٢٦ هـ) . معجم البلدان ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٧٥ هـ . (٢/٢٢١) .

(٣) فتح الباري (١/٦٣٢) .

(٤) البغوي ، الحسين بن مسعود ، (ت : ٥١٦ هـ) . شرح السنة ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٣ هـ . (١٤/٣٦٢) .

(٥) فتح الباري - لابن حجر (٦/٤٣٨) .

حاجتهم في تلك الغزوة، وهي أشد غزوة كانت على المسلمين- أن يعلفوا النواضح بعجين مائهم.....فإنه كان قد نهى عن الدخول إلى أرض العذاب: دخل في ذلك الصلاة، غيرها).^(١)

قال ابن القيم- رحمه الله -: (ومن هذا إسراع النبي ﷺ السير في وادي محسر بين منى وعرفة، فإنه المكان الذي أهلك الله فيه الفيل وأصحابه).^(١)

إن المقصد من إيراد هذا المبحث هو بيان أن البلاد تتأثر بالمعاصي والكفر ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية : (فأحوال البلاد كأحوال العباد فيكون الرجل تارة مسلمًا، وتارة كافرًا، وتارة مؤمنًا، وتارة منافقًا، وتارة برًا تقيًا، وتارة فاسقًا، وتارة فاجرًا شقيًا.

وهكذا المساكن بحسب سكانها، فهجرة الإنسان من مكان الكفر والمعاصي إلى مكان الإيمان والطاعة كتوبته وانتقاله من الكفر والمعصية إلى الإيمان والطاعة، وهذا أمر باق إلى يوم القيامة، والله تعالى قال: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَٰئِكَ مِنْكُمْ ﴾

[الأنفال: ٧٥] .^(٢)

^(١) اقتضاء الصراط المستقيم- لابن تيمية (١/٢٦١ و ٦٥).

^(١) ابن القيم ، محمد بن أبي بكر ، (ت ٧٥١ هـ). زاد المعاد في هدي خير العباد ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، ط ٢٨ ، ٦ م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٥ هـ . (٣/٥٦٠).

^(٢) ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحلیم ، (ت ٧٢٨ هـ). مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم ، ط ١ ، ٣٧ م ، مطابع الرياض ، الرياض ، ١٣٨١ هـ . (١٨/٢٨٤).

[١٢] قال الإمام أبو داود - رحمه الله :-

حدثنا داودُ بنُ رشيدٍ قال أخبرنا شعيبُ بنُ إسحاقَ عن الأوزاعيِّ قال حدَّثني يحيى بن أبي كثير قال حدَّثني أبو قلابَةَ قال حدَّثني ثابتُ بنُ الضَّحَّكِ رضي الله عنه ، قال: (نَدَرَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَنْحَرَ إِبِلًا بِيَوَانَةَ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: هَلْ كَانَ فِيهَا وَتَنٌ مِنْ أَوْتَانِ الْجَاهِلِيَّةِ يُعْبَدُ؟ قَالُوا: لَا. قَالَ: هَلْ كَانَ فِيهَا عَيْدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ؟ قَالُوا: لَا. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَوْفٍ بِنَدْرِكَ فَإِنَّهُ لَا وَفَاءَ لِنَدْرِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ).

التخريج :

أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الإيمان والنذور - باب ما يؤمر به من الوفاء بالنذر (٣/٣٩٣ ح ٣٣١٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/٨٣)، والطبراني في المعجم الكبير (٢/٧٥ ح ١٣٤١)، كلهم من طريق داود بن رشيد بهذا الإسناد.

الحكم على الإسناد :

إسناده صحيح ، رجاله رجال الشيخين ، وصحح إسناده الحافظ ابن حجر^(١). وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : (وهذا الإسناد على شرط الشيخين، وإسناده كلهم ثقات مشاهير، وهو متصل بلا عنعنة)^(٢). وقد صححه الشيخ ناصر الدين الألباني - رحمه الله .^(٣)

غريب الحديث :

قوله (بُوَانَةَ) : بالضم وتخفيف الواو ، هضبة وراء ينبع قريبة من ساحل البحر وينبع، شمال مكة.^(٤)

(١) ابن حجر ، أحمد بن علي ، (٨٥٢ هـ) . تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، عني بتصحيحه: عبد الله هاشم يماني ، ٣م ، تصوير دار المعرفة ، بيروت . (١٨٠/٢ ح ٢٠٧٠) .

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم - لابن تيمية (١/٤٩٠) .

(٣) صحيح سنن أبي داود - للألباني (٢/٣٢٨ ح ٣٣١٣) .

(٤) انظر: الحموي ، ياقوت بن عبد الله أبو عبد الله ، (ت ٦٢٦ هـ) . معجم البلدان ، دار الفكر ، بيروت ، ص ٥٠٥/١ .

فقـه الحديث :

هذا الحديث فيه بيان أن الذبح بمكان عيد الكفار ومحل أوثانهم معصية لله تعالى، وفيه عدم جواز تقليد الكفار في أعيادهم وأفراحهم وتهانيهم.^(١)

وبذلك تظهر براءة الشريعة الإسلامية من بلاد الكفر والمعاصي فاشتراط النبي ﷺ لوفاء النذر في المكان ألا يكون فيه " وثن من أوثان الجاهلية يُعبد ".

(١) انظر للتفصيل: اقتضاء الصراط المستقيم-لابن تيمية (٤٩٥/١)

[١٣] قال الإمام أبو داود - رحمه الله -:

حدثنا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ ، عَنْ حُمَيْدٍ ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : (قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَلَهُمْ يَوْمَانِ يَلْعَبُونَ فِيهِمَا فَقَالَ : مَا هَذَانِ الْيَوْمَانِ ؟ قَالُوا : كُنَّا نَلْعَبُ فِيهِمَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَبْدَلَكُمْ بِهِمَا خَيْرًا مِنْهُمَا : يَوْمَ الْأَضْحَى ، وَيَوْمَ الْفِطْرِ ") .

التخريج

أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة - باب صلاة العيدين (٤٧١/١ ح ١١٣٤)، والنسائي في السنن الصغرى ، كتاب صلاة العيدين - باب بدء العيدين (١٧٩/٣) ، وفي السنن الكبرى، كتاب صلاة العيدين - باب بدء العيدين (٢٩٥/٢ ح ١٧٦٧) ، وأحمد في مسنده (٦٥/١٩ ح ١٢٠٠٦) ، و (٢١٢/٢٠ ح ١٢٨٢٧) ، و (١٣٠/٢١ ح ١٣٤٧٠) ، و (٢٢٥/٢١ ح ١٣٦٢٢) ، والحاكم في مستدرکه (٢٩٤/١) ، والبيهقي السنن الكبرى (٢٧٧/٣) ، كلهم من طرق عن حُمَيْدٍ بِهِ .

وحُمَيْدٌ هُوَ : ابن أبي حميد الطويل الخزاعي، قال الحافظ ابن حجر: (ثقة مدلس) (١) (٢)

وقال محمد بن سعد: (وكان حُمَيْدٌ ثَقَّةً كَثِيرَ الْحَدِيثِ، إِلَّا أَنَّهُ رُبَّمَا دَلَسَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ). (٣)
وحماد : هو ابن سلمة .

الحكم على الإسناد :

إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين .

وقد صرح حُمَيْدٌ بِالتَّحْدِيثِ عِنْدَ بَعْضٍ مِنْ خَرَجٍ لَهُ - كَمَا فِي رِوَايَةِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ - بِقَوْلِهِ : (سَمِعْتُ أَنَسًا بْنَ مَالِكٍ) .

قال الحاكم: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

وقال ابن تيمية: (هذا إسناد على شرط مسلم) (٤).

وصححه الشيخ الألباني. (٥)

(١) تقريب التهذيب (ص ٢٧٤).

(٢) في سماعه من أنس كلام... انظر تهذيب التهذيب - لابن حجر (٤٩٤/١).

(٣) ابن سعد ، محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله ، (ت ٢٣٠هـ) . الطبقات الكبرى ، بتحقيق إحسان عباس ، ٨م ، دار صادر ، بيروت . (٢٥٢/٧) .

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم (٤٨٦/١).

(٥) صحيح سنن أبي داود - للألباني (٣١١/١ ح ١١٣٤).

فقه الحديث :

أخبر ﷺ في هذا الحديث أن الله ﷻ قد أبطل كل أعياد الجاهلية، لأنها لا تعود إلى معنى كريم، ولا إلى ذكرى يحسن إحيائها وتذكرها، وأبدل تلك الأعياد بأعياد إسلامية كريمة.^(١) ويؤخذ من هذا أنه يجب على المسلمين أن يجتنبوا أعياد الوثنيين والكتابين اليهود والنصارى، ولا تقدم التهاني لهم في أعيادهم التي تقوم على الشرك بالله والكفر برسوله ﷺ.

^(١) البسام ، عبد الله بن عبد الرحمن ، (ت ١٤٢٤هـ). توضيح الأحكام من بلوغ المرام ، مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة ، مكة المكرمة ، ط ٢ ، ١٤١٤هـ. انظر: (٤٠١/٢).

[١٤] قال الإمام النَّسَائِي - رحمه الله :-

أخبرنا كثيرُ بنِ عُبَيْدِ الحَمِصِيِّ ، قال : حدثنا بَقِيَّةُ بنِ الوليدِ ، عن عبد الله بن المبارك ، عن عبد الله بن محمد بن عمر - وهو ابنُ عليٍّ - ، عن أبيه ، عن كُريب ، أنَّ ابنَ عباسٍ ؓ ، بعثَ إلى أمِّ سلمة وإلى عائشةَ يسألُهُما : (ما كانَ رسولُ الله ﷺ يُحبُّ أن يصومَ من الأيام ؟ ، فقالتا : ما ماتَ رسولُ الله ﷺ حتى كانَ أكثرُ صومِهِ يومَ السبتِ والأحدِ ، ويقول : " هُما عيدان لأهل الكتاب ، فنحنُ نُحبُّ أن نخالفَهُم ") .

التخريج :

أخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب الصيام- باب صيام يوم الأحد (٢١٣/٣-٢١٤ ح ٢٧٨٨ و ٢٧٨٩)، وأحمد في مسنده (٣٢٤/٦ ح ٢٦٧٥٠) وابن خزيمة في صحيحه (٣١٨/٣ ح ٢١٦٧) وابن حبان في صحيحه، في كتاب الصوم- باب ذكر العلة التي من أجلها نهى عن صيام يوم السبت (٣٨١/٨ ح ٣٦١٦)، وفي باب ذكر ما يُستحب للمرء أن يصوم يوم السبت والأحد.. (٤٠٨/٨ ح ٣٦٤٦) ، والطبراني في المعجم الكبير (٢٣/٢٣ ح ٦١٦ و ٩٦٤) ، وفي الأوسط (١٥٦/٤ ح ٣٨٥٧)، والحاكم في مستدركه (٤٣٦/١)، وعنه البيهقي في السنن الكبرى (٣٠٣/٤)، كلهم من طرق عن ابن المبارك بهذا الإسناد.

الحكم على الإسناد :

الذي يظهر لي أن الحديث حسن ، فإن فيه عبد الله بن محمد بن عمر قد خف ضبطه، قال الحافظ: (مقبول)^(١) ، وقد ذكره ابن حبان في الثقات^(٢) ، وقال الذهبي: (ثقة)^(٣).

وأما أبوه، محمد بن عمر، قال عنه الحافظ ابن حجر: (صدوق)^(٤) .
وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(١) تقريب التهذيب (ص ٥٤٣).

(٢) ابن حبان ، محمد بن حبان ، (ت ٣٥٤ هـ). الثقات ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، ط ١ ، ١٠ ، ١٣٩٣ هـ. (١/٧) ، وقال : (مات بالمدينة في خلافة أبي جعفر ، يخطئ ويخالف).

(٣) الذهبي ، محمد بن أحمد ، (ت ٧٤٨ هـ). الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ، تحقيق محمد عوامة ، دار القبلة ، جدة ، ط ١ ، ٢ ، ١٤١٣ هـ . (١/٥٩٥ رقم ٢٩٦٤).

(٤) تقريب التهذيب- لين حجر (ص ٨٨١).

فقاه الحديث :

الحديث دليل على مخالفة المشركين في أعيادهم، فيوم السبت عيد اليهود، ويوم الأحد عيد النصارى، وكما هو معلوم أن العيد لا يُصام فيه، فخالفهم النبي ﷺ وصام يومي عيدهم، حمىً لجناب التوحيد، وبراءةً منهم ومن أفعالهم الشركية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية- رحمه الله- : (وهذا نصٌ في شرع مخالفتهم في عيدهم).^(١)

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (١/٥٠٩).

المبحث الخامس: البراءة من الفرق الضالة والمرتدين وأهل البغي.

[١٥] قال الإمام أبو داود - رَحِمَهُ اللهُ - :-

حدثنا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (افترقت اليهود على إحدى أو ثنتين وسبعين فرقة وتفرقت النصارى على إحدى أو ثنتين وسبعين فرقة وتفرقت أممي على ثلاث وسبعين فرقة) .

التخريج :

أخرجه أبو داود في كتاب السنة - باب شرح السنة (٧/٥ ح ٤٥٩٦) والترمذي في سننه، أبواب الإيمان - باب ماجاء في افتراق هذه الأمة (٣٨١/٤ ح ٢٦٤٠)، وابن ماجة في سننه، كتاب الفتن، باب افتراق الأمم (١٣٢١/٢ ح ٣٩٩١)، وأحمد في المسند (١٢٤/١٤ ح ٨٣٩٦) ، وابن حبان في صحيحه (١٥ / ١٢٥ ح ٦٧٣١)، والحاكم في المستدرک (١/١٢٨)، وأبو يعلى في مسنده (٣١٧/١٠ ح ٥٩١٠)، كلهم من طريق محمد بن عمرو به .

الحكم على الإسناد :

إسناده حسن ، لأن فيه محمد بن عمرو بن علقمة صدوق له أوهام وهو من رجال الصحيحين.

قال الترمذي: حديث حسن صحيح ، وصححه الحاكم .

وللحديث شواهد عن عدة من الصحابة رضي الله عنهم منهم :

أولاً : حديث أنس بن مالك رضي الله عنه ، رواه ابن ماجة في سننه ، كتاب الفتن - باب افتراق الأمم (١٣٢٢/٢ ح ٣٩٩٣) ، وأحمد في مسنده (٢٤١/١٩ ح ١٢٢٠٨) ، وابن أبي عاصم في السنه (ص ٣٢ ح ٦٤) ، من طريق أبي عمرو عن قتادة عن أنس به، ورجاله رجال الصحيح ، وهو عند أبي يعلى في أثناء حديث من وجه آخر فيه ضعف (٣٤٢/٦) .

ثانياً : حديث سعد رضي الله عنه أخرجه البزار (البحر الزخار ٣٧/٤) من حديث ابنته عائشة عنه، وقال عقبه : لا نعلمه يروى عن سعد إلا من هذا الوجه، وسنده ضعيف.

ثالثاً : حديث ابن عمرو رواه الترمذي في جامعه في أبواب الإيمان - باب ما جاء في افتراق هذه الأمة (٣٨١/٤ ح ٢٦٤١) من حديث عبد الله بن يزيد أبي عبد الرحمن الحبلي عنه وقال : حسن غريب.

ورواه الحاكم في صحيحه وسكت عنه هو والذهبي (١/١٢٨)

رابعاً : حديث ابن عمر فرواه أبو يعلى في مسنده (٦٥/١٠).

خامساً: حديث عوف رضي الله عنه رواه ابن ماجه في كتاب الفتن، باب: افتراق الأمم (١٣٢٢/٢ ح ٣٩٩٢) من طريق صفوان بن عمرو عن راشد بن سعد عنه، وقد رواه الحاكم (٤٣٠/٤) والطبراني في المعجم الكبير (١٣/١٧) من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده، ووهن الحاكم إسناده.

سادساً : حديث معاوية فرواه أبو داود في سننه في كتاب السنة- باب: شرح السنة (٧/٥ ح ٤٥٩٧) من حديث أبي عامر الهوزني عنه وكذلك الحاكم في المستدرک (١٢٨/١) سابعاً : حديث واثلة والليذان بعده فرواه الطبراني في الكبير (١٧٨/٨) من حديث عبد الله بن يزيد بن آدم الدمشقي وسنده ضعيف.

وجاء عند الترمذي في جامعه في أبواب الإيمان- باب: ماجاء في افتراق هذه الأمة (٢٦٤١ ح ٣٨١/٤) من حديث عبد الله بن يزيد أبي عبد الرحمن الحُبلي عن ابن عمرو زيادة: (كلهم في النار إلا ملة واحدة، قالوا : من هي يا رسول الله؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي) وقال حسن غريب.

الحكم على الحديث :

والحديث بمجموع طرقه في غاية الصحة، ولقد صرح جمهوره من أهل العلم بإثبات هذا اللفظ تصحيحاً أو تحسیناً أو احتجاجاً منهم :

شيخ الإسلام ابن تيمية^(١)، والشاطبي^(٢)، والحافظ العراقي^(٣).

قال الشيخ الألباني - رحمه الله - :

(والحديث صحيح قطعاً لأن له ست طرق أخرى عن أنس، وشواهد عن جمع من

الصحابية)^(٤)

^(١) مجموع الفتاوى (٣٤٥/٣).

^(٢) الإعتصام - للشاطبي بتحقيق: سليم الهلالي (٦٩٨/٢).

^(٣) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (١٨٧٨/٤ ح ٢٩٨٢) وقال: (وأسانيدها جيد).

^(٤) السنة لابن أبي عاصم- بتحقيق: الشيخ الألباني - رحمه الله- (٣٣/١)

فقه الحديث :

هذا حديث عظيم اهتم العلماء قديماً وحديثاً بشرحه وبيان ما يستتبط منه من أحكام وفوائد، وفيه إشارة إلى ذم التفرقة والتنازع الناشيء عن الاختلاف في الدين قال الشاطبي - رحمه الله - :
 (أنه ﷺ أخبر أنها كلها في النار، وهذا وعيد يدل على أن تلك الفرق قد ارتكبت كل واحدة منها معصية كبيرة، إذ لم يقل: "كلها في النار" إلا من جهة الوصف الذي افتقرت بسببه عن السواد الأعظم وعن جماعته، وليس ذلك إلا للبدعة المفرقة)^(١).
 قلت: فظهر والله الحمد بذلك تبرئة السنة المحمدية من الفرق الضالة التي خالفت طريقة السواد الأعظم وجعلت الابتداع في الدين مسلماً لها، والله أعلم.

(١) الاعتصام - للشاطبي (٧٥٢/٢)

[١٦] قال الإمام البخاري - رَحِمَهُ اللهُ - :

حدَّثنا أبو النُّعْمان محمدُ بن الفضل ، حدَّثنا حمادُ بن زيدٍ ، عن أيوبَ ، عن عكرمةَ ، قال : (أتَيْ عليٌّ ﷺ بزنادقةٍ فأحرقهم ، فبلغَ ذلكَ ابنَ عباسٍ ﷺ فقال: لو كنت أنا لم أحرقهم ، لنهي رسول الله ﷺ : " لا تعدُّوا بعذابِ الله " ، ولقنلتهم ، لقول رسول الله ﷺ : " من بدلَ دينه فاقتلوه ") .

التخريج :

أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير - باب لا يُعَدَّب بعذاب الله (٣٤٦/٤ ح ٣٠١٦) وفي كتاب استنابة المرتدين والمعاندين وقتالهم (٣٧٢/٨ ح ٦٩٢٢)، وأبو داود في سننه، كتاب الحدود - باب الحكم فيمن ارتد (٤/٣٩٩ ح ٤٣٥١)، والترمذي في سننه، في أبواب الحدود - باب الحكم في المرتد (٣/٤٤٠ ح ٣٥٠٩ و ٣٥١٠ و ٣٥١١ و ٣٥١٢ و ٣٥١٣ و ٣٥١٤)، والنسائي في السنن الصغرى ، كتاب تحريم الدم ، باب الحكم في المرتد (١٠٤/٧)، وابن ماجه في سننه، كتاب الحدود، باب المرتد عن دينه (٨٤٨/٢ ح ٢٥٣٥)، وأحمد في مسنده (٣/٣٦٥ ح ١٨٧٢) و (٣/٣٨٦ ح ١٩٠١) و (٤/٣٣٥ ح ٢٥٥١ و ٢٥٥٢)، كلهم من طرق عن أيوب بن أبي تميمة عن عكرمة به . وقال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح).

وأيوب هو: ابن أبي تميمة كيسان السخيتاني، أبو بكر البصري، ثقة ثبت من كبار الفقهاء العبَّاد، من الخامسة (ت ١٣١هـ).^(١)

فقاه الحديث :

يبحث هذا النص النبوي ولاة أمور المسلمين على قتل من فارق دين الإسلام ورجب عنه وقال الترمذي - رحمه الله - : (والعمل على هذا عند أهل العلم في المرتد).^(٢) وفي هذا براءة من هذا العمل ومن فاعله ، ولكن راعى الإسلام أموراً عند قتل المرتد ، مثل استنابته قبل قتله .

قال تعالى: ﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [البقرة : ٢١٧]

قال موفق الدين ابن قدامة المقدسي: (وأجمع أهل العلم على وجوب قتل المرتدين).^(٣)

(١) تقريب التهذيب - لابن حجر (ص ١٥٨).

(٢) السنن (٣/١٢٦).

(٣) ابن قدامة ، عبد الله بن أحمد بن محمد أبي محمد ، (ت : ٦٢٠هـ) . المغني ، تحقيق : د. عبد الله بن عبد المحسن التركي ، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ، المملكة العربية السعودية ، ط ٣ ، ١٤١٧هـ . (٢٦٤/١٢) .

[١٧] قال الإمام البخاري - رَحِمَهُ اللهُ - :

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما :
أنَّ رسولَ ﷺ قال: (من حملَ علينا السلاحَ فليسَ منا) .

التخريج :

متفق عليه.

أخرجه الإمام البخاري - رحمه الله - في صحيحه، كتاب الديات - باب قوله تعالى: ﴿ ومن أحيائها ﴾ (٣٥٥/٨ ح ٦٨٧٤)، وفي كتاب الفتن - باب قول النبي ﷺ : " من حمل علينا السلاح فليس منا " (٩٨/١ ح ١٦١)، والنسائي في السنن الصغرى ، كتاب تحريم الدم - باب من شهَرَ سيفه ثم وضعه في الناس (١١٧/٧)، وفي الكبرى، كتاب المحاربة - باب من شهَرَ سيفه ثم وضعه في الناس (٤٥٥/٣ ح ٣٥٤٦)، وابن ماجه في سننه، كتاب الحدود - باب من شهر السلاح (٨٦٠/٢ ح ٢٥٧٥) كلهم من طرق عن نافع به.

فقاه الحديث :

الحديث يدل على تحريم حمل السلاح على المسلمين لقتالهم وإيذائهم لما فيه من إدخال الرعب عليهم، وأن من فعل ذلك فقد شدَّ وخرج عن جماعة المسلمين وعداد صفوفهم.^(١)
وحامل السلاح على المسلمين إن كان مستحلاً لقتالهم فهو كافر، وإن لم يكن يستحله وإنما حمله وخرج عليهم لاعتقاده تعديل وضع الحكم، أو الطمع في السلطة ونحو ذلك، فهو باغ يحل قتاله حتى يعود إلى جماعة المسلمين، فإذا عاد كُفَّ عنه.^(٢)

وبذلك تظهر مناسبة الحديث للباب وهي البراءة من البغاة الذين يشقون عصا المسلمين ويستحلون دماءهم، كما قال الله تعالى: ﴿ فَإِنْ بَعَثَ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ... ﴾ [الحجرات: ٩] .

^(١) توضيح الأحكام من بلوغ المرام - عبد الله البسام (٢٤٥/٥)، وفتح الباري للحافظ ابن حجر (٢٧/١٣).

^(٢) توضيح الأحكام (٢٤٥/٥)، وانظر فتح الباري (٢٧/١٣)، وشرح مسلم للنووي (١٠٨/١).

الفصل الثاني:

البراء في جانب العبادات. وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: مظاهر البراء في الطهارة.

المبحث الثاني: مظاهر البراء في الصلاة.

المبحث الثالث: مظاهر البراء في الجنائز.

المبحث الرابع: مظاهر البراء في الصيام.

المبحث الخامس: مظاهر البراء في المناسك.

تهيّد

الشعائر التعبدية هي التطبيق الواقعي والترجمة العملية لما وقر في القلب من العقائد، فكانت بالتالي دليلاً من أدلة وجود الإيمان في القلب، وأداؤها على الوجه المشروع دليلٌ على صدق الإيمان.

ومن هنا اهتم الإسلام بتتقية العبادات من جميع الشوائب التي تُكدر نقاءها، فحذر من الابتداع فيها، لأن العبادة مبناهما على التوقيف، ومحصورةً فيما شرع الله عز وجل، وقد تضافرت نصوص الكتاب والسنة على تقرير هذا الأصل، منها قول الله ﷻ: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا

نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ [الحشر: ٧]

ولمّا كانت موالات الكفار باباً واسعاً من أبواب الابتداع في الدين، فقد سعى الإسلام إلى سد هذا الباب، وأمرنا بمخالفة الكفار على اختلاف مللهم ونحلهم في شعائر العبادات كلها.

ولم تقتصر مخالفتهم في هذه الشعائر التعبدية على جانبٍ واحدٍ من جوانبها، بل شملت جميع جوانب هذه العبادات، من واجباتها وسننها ومواقبتها وصفاتها وأدابها، مما لا يدع مجالاً للشك في أن مقصود الشارع مخالفة الكفار في أمور الدين كلها، ومنها العبادات.

وإليك بعضاً من الأحاديث النبوية التي توضح تطبيق النبي ﷺ لهذا الأصل في جوانب العبادات.

المبحث الأول: مظاهر البراء في الطهارة .

[١٨] قال الإمام مسلم - رحمه الله - :

وحدثني زهيرُ بنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ : حَدَّثَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (أَنَّ الْيَهُودَ كَانُوا إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ فِيهِمْ، لَمْ يُؤَاكِلُوهَا وَلَمْ يُجَامِعُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ، فَسَأَلَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ النَّبِيَّ ﷺ . فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَيْضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْخَيْضِ... ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ [البقرة: ٢٢٢] ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ " فَبَلَغَ ذَلِكَ الْيَهُودَ فَقَالُوا: مَا يُرِيدُ هَذَا الرَّجُلُ أَنْ يَدَعَ مِنْ أَمْرِنَا شَيْئًا إِلَّا خَالَفْنَا فِيهِ، فَجَاءَ أَسِيدُ بْنُ حُضَيْرٍ وَعَبَادُ بْنُ بَشْرٍ فَقَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ الْيَهُودَ تَقُولُ: كَذَا وَكَذَا. فَلَا نُجَامِعُهُنَّ؟ فَتَغَيَّرَ وَجْهُ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى ظَنَنَّا أَنْ قَدْ وَجَدَ عَلَيْهِمَا، فَخَرَجَا فَاسْتَقْبَلَهُمَا هَدِيَّةً مِنْ لَبَنٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ . فَأَرْسَلَ فِي آثَارِهِمَا، فَسَفَاهُمَا، فَعَرَفَا أَنْ لَمْ يَجِدْ عَلَيْهِمَا).

التخريج :

أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الحيض- باب جواز غسل الحائض رأس زوجها ... (٢٤٦/١ ح ٣٠٢) وأبو داود في سننه، كتاب الطهارة- باب في مؤاكلة الحائض ومجامعتها (١٢٩/١ ح ٢٥٨)، وفي كتاب النكاح- باب في إتيان الحائض ومباشرتها (٤٢٨/٢ ح ٢١٦٥) والترمذي في سننه، أبواب تفسير القرآن- باب " ومن سورة البقرة " (٨٥/٥ ح ٢٩٧٧)، والنسائي في السنن الصغرى ، كتاب الطهارة- باب تأويل قول الله جل ثناؤه: ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَيْضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْخَيْضِ ﴾ (١٥٣/١)، وفي السنن الكبرى في كتاب الطهارة- باب تأويل قول الله جل ثناؤه: ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَيْضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْخَيْضِ ﴾ (١٨١/١ ح ٢٧٧) وفي كتاب عشرة النساء- باب ما يُنَالُ مِنَ الْحَائِضِ (٢٢٨/٨ ح ٩٠٤٩) وفي كتاب التفسير- باب قوله تعالى: ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَيْضِ قُلْ هُوَ أَذَى... ﴾ (٣١/١٠ ح ١٠٩٧٠)، وابن ماجه في سننه في كتاب الطهارة وسننها- باب ما جاء في مؤاكلة الحائض وسورها (٢١١/١ ح ٦٤٤)، والإمام أحمد في مسنده (٣٥٦/١٩ ح ١٢٣٥٤)، كلهم من طرق عن حماد بن سلمة بهذا الإسناد.

غريب الحديث :

قوله (لم يُجَامِعُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ) : أي لم يخالطوهن ولم يساكنوهن في بيت واحد.^(١)

فقاه الحديث :

هذا الحديث دليل على مشروعية مؤاكلة الحائض ومعاشرتها في الدار ومجامعتها بما دون الفرج^(٢) ، فكانت الشريعة الإسلامية وسطاً بين اليهود والنصارى، فإن اليهود كانوا يخرجونها من البيت كأنها نجسة، ويقابلهم النصارى فقد كانوا يجامعونها ويخالطونها. قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : (فهذا الحديث يدل على كثرة ما شرعه الله لنبيه من مخالفة اليهود، بل: على أنه خالفهم في عامة أمورهم، حتى قالوا: ما يريد أن يدع من أمرنا شيئاً إلا خالفنا فيه).

ثم إن المخالفة كما سنبينه تارة تكون في أصل الحكم، وتارة في وصفه. ومجانبة الحائض: لم يخالفوا في أصله، بل خولفوا في وصفه، حيث شرع الله مقاربة الحائض في غير محل الأذى، فلما أراد بعض الصحابة أن يعتدي في المخالفة إلى ترك ما شرعه الله؛ تغير وجه رسول الله ﷺ: وهذا الباب -باب الطهارة- كان على اليهود فيه أغلال عظيمة، فابتدع النصارى ترك ذلك كله، حتى أنهم لا ينجسون شيئاً! بلا شرع من الله. فهدى الله الأمة: الوسط ، بما شرعه لها إلى وسطٍ من ذلك، وإن كان ما كان عليه اليهود كان أيضاً مشروعاً، فاجتتاب ما لم يشرع الله اجتنابه: مقاربة لليهود، وملابسة ما شرع الله اجتنابه: مقاربة للنصارى، وخير الهدي هدي محمد ﷺ).^(٣)

قال المباركفوري - رحمه الله - : (قوله: "فتمعر وجه رسول الله ﷺ " أي: تغير، لأن تحصيل المخالفة بارتكاب المعصية لا يجوز).^(٤)

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (٢١١/٣).

(٢) سهيل ، د. سهيل حسن عبد الغفار ، السنن والآثار في النهي عن التشبه بالكفار ، دار السلف ، الرياض ، ١٤١٦ هـ. (ص ١٣٣).

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (٢١٥/١)

(٤) تحفة الأحوذى (٣١٧/٨)

[١٩] قال الإمام البخاري - رحمه الله -:

حدَّثنا أبو نُعيم ، حدَّثنا سَيْفُ بن أبي سَليمانَ ، قال: سمعتُ مجاهداً ، يقول حدثني عبدُ الرحمن بن أبي ليلي: (أنهم كانوا عندَ حُدَيْفَةَ ؓ ، فاستسقى ؛ فسقاه مَجوسِيٌّ، فلما وضعَ القَدَحَ في يده رمأه به وقال: لولا أني نَهَيْتُهُ غيرَ مرّةٍ ولا مرّتين، كأنه يقول لم أفعلُ هذا، ولكني سمعتُ النبيّ ﷺ يقول: " لا تَلْبَسُوا الحريرَ ولا الدِيباجَ، ولا تَشْرَبُوا في أنيةِ الذهبِ والفضةِ ولا تَأْكُلُوا في صِحافِها، فإنها لهم في الدُّنيا ولنا في الآخرة ").

التخريج :

متفق عليه .

أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الأطعمة، باب الأكل في إناء مفضفض (٥٥٣/٦ ح/٥٤٢٦) وفي كتاب الأشربة- باب الشرب في أنية الذهب (٦١٢/٦ ح/٥٦٣٢) وباب أنية الفضة (٦١٢/٦ ح/٥٦٣٣) وفي كتاب اللباس - باب لبس الحرير وافتراشه للرجال وقدر مايجوز منه (٥٧/٧ ح/٥٨٣١)، وباب افتراش الحرير (٥٨/٧ ح/٥٨٣٧) ، ومسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة- باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء.. (١٦٣٧/٣-١٦٣٨ ح/٢٠٦٧)، كلاهما من طريق عبدالرحمن بن أبي ليلي وعبدالله بن عكيم ؓ به.

غريب الحديث :

قوله (صِحافِها) : جمع صَحْفَة، وهي إناء كالقصة المبسوطه ونحوها.^(١)

فقاه الحديث :

دلّ هذا الحديث على تحريم الشرب في أنية الذهب والفضة والأكل فيها، وأخبر النبي ﷺ بأن ذلك للكفار في الدنيا وأنها لا تصلح للمسلمين براءةً من الكفار واجتناباً لأفعالهم، وجبراً لقلوب فقراء المسلمين.

(١) النهاية في غريب الحديث (١٣/٣)

قال الشيخ عبدالله البسام - رحمه الله - : (قوله: "فإنها لهم في الدنيا" معناه أنه من استعملها فقد شابههم بإستحلالهم إياها، ومن تشبه بقوم فهو منهم، وأعظم ما يكون التشبه بالإعتقاد والتحليل والتحرير).^(١)

^(١) توضيح الأحكام من بلوغ المرام (١/١٢٢).

[٢٠] قال الإمام البخاري - رحمه الله :-

حدَّثنا عبدُ الله بنُ يزيدَ حدَّثنا حيوةُ قال: أخبرني ربيعةُ بنُ يزيدَ الدَّمَشْقِيُّ عن أبي إدريس عن أبي ثعلبة الخُثَنِيِّ رضي الله عنه ^(١) قال: (قلتُ: يا نبيَّ الله ، إنَّ بأرض قوم أهل الكتاب ، أفأكل في آبيتهم؟ وبأرض صيِّدٍ أصيِّدُ بقوسي وبكلبي الذي ليس بمعلم، وبكلبي المعلم، فما يصلح لي؟ قال رضي الله عنه : "أمَّا ما ذكرتَ من أهل الكتاب ، فإنَّ وِجَدْتُم غيرها فلا تأكلوا فيها، وإن لم تجدوا فاغسلوها وكلوا فيها. وما صيِّدتَ بقوسك فذكرتَ اسمَ الله فكل؛ وما صيِّدتَ بكلبك المعلم فذكرتَ اسمَ الله فكل، وما صيِّدتَ بكلبك غير معلم فأدركتَ ذكاته فكل").

التخريج :

متفق عليه .

أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الذبائح والصيد- باب صيد القوس (٥٦٩/٦ ح ٥٤٧٨)،
وباب ما جاء في التصيِّد (٥٧٣/٦ ح ٥٤٨٨)، وباب أنية المجوس والميئة (٥٧٦/٦ ح ٥٤٩٦)،
ومسلم في صحيحه في كتاب الصيد والذبائح- باب الصيد بالكلاب المعلمة (١٥٣٢/٣ ح ١٩٣٠)،
وأبو داود في سننه، كتاب الصيد ، باب في الصيد (١٨٦/٣ ح ٢٨٥٥)، والترمذي في
أبواب السير- باب ما جاء في الانتفاع بأنية المشركين (٢١٩/٣ ح ١٥٦٠)، والنسائي في السنن
الصغرى ، كتاب الصيد والذبائح- باب صيد الكلب الذي ليس بمعلم (١٨١/٧)، وابن ماجة في
سننه، كتاب الصيد- باب صيد الكلب (١٠٦٩/٢ ح ٣٢٠٧) ، وأحمد في مسنده (٢٨٦/٢٩ ح ١٧٧٥٢)،
كلهم من طريق حيوة بن شريح به .
حيوة : هو ابن شريح بن صفوان التجيبي .
أبو إدريس : هو عائذ الله بن عبد الله الخولاني .

(١) صحابي مشهور، معروف بكنيته، اختلف في اسمه واسم أبيه، والمشهور "جرثوم بن ناشر"، مات سنة ٧٥هـ. وانظر ترجمته في ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، بتحقيق: علي الجاوي- دار الجيل، بيروت ، ط١، ١٤١٢هـ. (٦٠/٧).

فقه الحديث :

في هذا الحديث النهي محمول على كراهة الأكل في أنية اليهود والنصارى - والمشركين من باب أولى - في عامة الأحوال، فإذا لم يجد المسلم غير أنيتهم غسلها وأكل فيها - ليحصل له اليقين من طهارتها - لأنهم ربما وضعوا فيها خمراً أو لحم خنزير. (١) (٢)

قال النووي - رحمه الله -: (...المراد النهي عن الأكل في أنيتهم التي كانوا يطبخون فيها لحم الخنزير ويشربون الخمر كما صرح به في رواية أبي داود، وإنما نهى عن الأكل فيها بعد الغسل للإستقذار وكونها معتادة للنجاسة...) (٣)

(١) صديق حسن خان القنوجي ، (ت ١٣٠٧هـ). فتح العلام لشرح بلوغ المرام، تحقيق د.محمد لقمان السلفي، دار الداعي، الرياض ، ط ١ ، ١٤٢١هـ. (٤٦/١).

(٢) وانظر فتح الباري - لابن حجر (٥٢١/٩)، وتحفة الأحمدي (١٦٢/٥).

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي (٨٠/١٣).

المبحث الثاني: مظاهر البراء في الصلاة .

[٢١] قال الإمام البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه : (أَنْ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ أَوَّلَ مَا قَدِمَ الْمَدِينَةَ نَزَلَ عَلَى أَجْدَادِهِ، أَوْ قَالَ أَخْوَالِهِ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَأَنَّهُ صَلَّى قِبَلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا، أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا، وَكَانَ يُعْجِبُهُ أَنْ تَكُونَ قِبَلْتُهُ قِبَلَ الْبَيْتِ، وَأَنَّهُ صَلَّى أَوَّلَ صَلَاةٍ صَلَّاهَا صَلَاةَ الْعَصْرِ، وَصَلَّى مَعَهُ قَوْمٌ، " فَخَرَجَ رَجُلٌ مِمَّنْ صَلَّى مَعَهُ، فَمَرَّ عَلَى أَهْلِ مَسْجِدٍ وَهُمْ رَاكِعُونَ فَقَالَ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ لَقَدْ صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قِبَلَ مَكَّةَ، فَدَارُوا - كَمَا هُمْ - قِبَلَ الْبَيْتِ. وَكَانَتِ الْيَهُودُ قَدْ أَعْجَبَهُمْ إِذْ كَانَ يُصَلِّي قِبَلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَأَهْلُ الْكِتَابِ، فَلَمَّا وَلَّى وَجْهَهُ قِبَلَ الْبَيْتِ أَنْكَرُوا ذَلِكَ).

التخريج :

متفق عليه .

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان- باب الصلاة من الإيمان (١/١٨٠ ح ٤٠)، وفي كتاب الصلاة- باب التوجه نحو القبلة حيث كان (١/١٣٠ ح ٣٩٩)، وفي كتاب تفسير القرآن- سورة البقرة- باب قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَاهُمْ عَن قِبَلْتِهِمُ الَّذِي كَانُوا عَلَيْهَا..﴾ [البقرة : ١٤٢] (٥/١٧٩ ح ٤٤٨٦)، وباب قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيَهَا..﴾ [البقرة : ١٤٨] (٥/١٨١ ح ٤٤٩٢)، وفي كتاب: أخبار الأحاد- باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام (٨/٤٨٢ ح ٧٢٥)، ومسلم في صحيحه، في كتاب المساجد ومواضع الصلاة- باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة (١/٣٧٤ ح ٥٢٥) كلاهما من طرق عن أبي إسحاق به .

أبو إسحاق : هو عمرو بن عبد الله بن عبيد الهمداني ، أبو إسحاق السبيعي .

زهير : هو ابن معاوية ، أبو خثيمة الجعفي الكوفي .

فقاه الحديث :

تكاد تكون حادثة تحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة المشرفة هي الفاصل بين الحرب الكلامية وحرب المناوشات والتدخل الفعلي من جانب اليهود ، لزعة الكيان الإسلامي الناشيء.

لقد فرح اليهود ، باستقباله ﷺ لقبلتهم ، ورأوا في ذلك مدخلا للحديث عنه ﷺ وعن دينه ، حيث يزعمون أنه قلدهم في القبلة وسار على نهجهم .

وحيث أمر الله ﷻ نبيه بالتحول إلى الكعبة، ونقذ ذلك رسول الله ﷺ ، ثارت ثائرة اليهود، وغلت مراحل الحقد في قلوبهم، وذلك أن تحولا خطيرا في مسار الدعوة بدأ يظهر في الأفق-حسب ما يظنون- لما تعمد رسول الله ﷺ مخالفتهم-حسب زعمهم- مع أنه ﷺ ينفذ ما أمره به ربه ﷻ، فقد كان يتبع خطى الأنبياء السابقين فيما لم يأت فيه أمر جديد من الله ﷻ وهكذا أمر القبلة، وحين أوحى الله إليه باستقبال الكعبة نقذ ذلك بفرح وسرور، ولكن اليهود ظنوا أن ذلك لهوى في نفسه، فحاولوا خداعه ﷺ دون جدوى^(١).

قلت : دل هذا الحديث على مظهر من مظاهر البراءة من الكفار وذلك في جانب العبادات ، حيث حصلت المخالفة لليهود في استقبالهم لبيت المقدس.

(١) الشقاري ، د. عبد الله بن ناصر بن محمد الشقاري . اليهود في السنة المطهرة ، دار طيبة ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٧هـ.

[٢٢] قال الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - :-

حدثنا ابن نمير ، حدثنا الصلت يعني ابن العوام قال : حدثني الحارث بن وهب ، عن أبي عبد الرحمن الصنابحي قال : قال رسول الله ﷺ : (لن تزال أمتي في مُسْكَةٍ ما لم يعملوا بثلاث : ما لم يؤخروا المغرب بانتظار الإظلام مضاهاة اليهود ، وما لم يؤخروا الفجر إمحاق النجوم مضاهاة النصرانية ، وما لم يكلوا الجنائز إلى أهلها) .

التخريج :

أخرجه أحمد في مسنده (٤١٨/٣١ ح ١٩٠٦٨) ، وعبد الرزاق في مصنفه ، والطبراني في المعجم الكبير (٩٤/٨) ، والحاكم في مستدرکه (٣٧٠/١) ، والبيهقي في شعب الإيمان (٢٦١/١٦ ح ٨٨١٠) ، كلهم من طرق عن الصلت بن بهرام بهذا الإسناد . وقد حصل في مسند الإمام أحمد تحريف : "ابن بهرام" إلى "ابن عوام" .

الحكم على الإسناد :

وهذا الإسناد مرسلٌ ، فإن الصنابحي هو: عبدالرحمن بن عُسَيْلَةَ، مُصَغَّرٌ، قال الحافظ ابن حجر: (ثقة، من كبار التابعين، قدم المدينة بعد موت النبي ﷺ بخمسة أيام، مات في خلافة عبدالملك).^(١)

وقد حصل خلط بين اسمه وكنيته، وبين اسم الصحابي صنابح بن الأعسر الأحمسي البجلي.^(٢) فالحديث مرسل لأنه من رواية أبي عبد الرحمن الصنابحي ولم تثبت صحته، ولم يثبت أن الصنابح ابن الأعسر روى هذا الحديث.^(٣)

وقد رُوِيَ من الحديث قوله: "لا تزال أمتي بخير- أو قال- على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب إلى أن تشتبك النجوم" عند أحمد في مسنده (٥٦٥/٢٨ ح ١٧٣٢٩) ، وأبو داود في سننه (٤١٨ ح ٢١٠/١) ، وابن خزيمة (١٧٤/١) ، والحاكم في المستدرک (١٩٠/١) وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يُخرجاه وأقره الذهبي، كلهم من طرق عن محمد بن إسحاق قال حدثني يزيد بن أبي حبيب ، عن مرثد بن عبد الله اليزني ، عن أبي أيوب الأنصاري ﷺ .

وإسناده حسن من أجل محمد بن إسحاق ، قال الحافظ: (صدوق يُدلس)^(٤)، وباقي رجال الإسناد ثقات رجال الشيخين ، والخاصة: أن الحديث يرتقي إلى درجة الحسن، والله أعلم.

(١) تقريب التهذيب: (ص ٥٩١) .

(٢) انظر: الإصابة- لابن حجر (١٠٥/٥) ، والسنن والآثار ، د.سهيل حسن (ص ١٧٣) .

(٣) السنن والآثار، (ص ١٧٥) .

(٤) التقريب: (ص ٨٢٥) .

غريب الحديث :

قوله (مُسَكَّةٌ) : بضم الميم - أي: بقية من خير. ^(١)

قوله (آمحاق النجوم) : المحق النقص والمحو، أي يختفي ضوء النجوم. ^(٢)

فقه الحديث :

يشير هذا الحديث إلى أن الأمة باقية على الخير ما دامت تصلي المغرب والفجر في أول وقتها ولا تؤخرها، لأن ذلك من عادة اليهود والنصارى الذين نُهينا عن التشبه بهم.

ثم أشار إلى واجب من واجبات المسلمين وهو تشييع الجنائز ودفنها وعدم إهمال ذلك. ^(٣)

^(١) الساعاتي ، أحمد عبد الرحمن البنا ، (ت ١٣٧٨ هـ) . الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ، ومعه مختصر

شرحه بلوغ الأمان من أسرار فتح الرباني ، دار الشهاب ، القاهرة . (٢٦٨ / ٢) .

^(٢) المصدر السابق ، والنهاية في غريب الحديث (٣٠٣ / ٤) .

^(٣) السنن والآثار في النهي عن التشبه بالكفار (ص ١٧٧) .

[٢٣] قال الإمام مسلم - رحمه الله - :

حدثني أحمد بن جعفر المعقري ، حدثنا النضر بن محمد ، حدثنا عكرمة بن عمار ، حدثنا شداد بن عبد الله أبو عمار ، ويحيى بن أبي كثير ، عن أبي أمامة رضي الله عنه ، قال : قال عمرو بن عبسة السلمي ^(١) :

(.... فقالت : يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَخْبِرْنِي عَمَّا عَلَّمَكَ اللَّهُ وَأَجْهَلُهُ، أَخْبِرْنِي عَنِ الصَّلَاةِ ؟ قَالَ ﷺ : صَلِّ صَلَاةَ الصُّبْحِ، ثُمَّ أَقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ حَتَّى تَرْتَفِعَ، فَإِنَّهَا تَطْلُعُ حِينَ تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ، وَحِينَئِذٍ يَسْجُدُ لَهَا الْكُفَّارُ، ثُمَّ صَلِّ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَشْهُودَةٌ مَحْضُورَةٌ، حَتَّى يَسْتَقِلَّ الظَّلَّ بِالرُّمْحِ، ثُمَّ أَقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ حِينَئِذٍ تُسَجَّرُ جَهَنَّمُ، فَإِذَا أَقْبَلَ الْفَيْءُ فَصَلِّ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَشْهُودَةٌ مَحْضُورَةٌ، حَتَّى تُصَلِّيَ الْعَصْرَ، ثُمَّ أَقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ، حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَإِنَّهَا تَغْرُبُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ، وَحِينَئِذٍ يَسْجُدُ لَهَا الْكُفَّارُ).

التخريج:

أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها- باب إسلام عمرو بن عبسة (١/٥٦٩ ح ٨٣٢)، وأحمد في مسنده (٢٢٨/٢٨ ح ١٧٠١٤)، وأبو عوانة في مسنده في كتاب مواقيت الصلاة- باب بيان أوقات النهي (١/٣٢٢ ح ١١٤٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢/٤٥٤)، كلهم من طريق عكرمة بن عمار به .

الحكم على الإسناد :

الحديث رواه ثقات غير عكرمة بن عمار العجلي ففيه مقال، قال الحافظ ابن حجر: (صدق يغلط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب، ولم يكن له كتاب).^(٢) فهذا الإسناد مع كونه أخرجه مسلم في صحيحه فهو متكلم فيه بسبب عكرمة بن عمار، ولكن رواه مسلم مقروناً برواية عن شداد بن عبدالله وكلاهما ثقة، وبذلك انتفت العلة وظهر صحة هذا الحديث، لاسيما أنه قد أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، والله أعلم.

غريب الحديث :

قوله (مَشْهُودَةٌ مَحْضُورَةٌ) : أي يحضرها ملائكة الليل والنهار.^(٣)

قوله (بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ) : أي ناحيتي رأسه وجانبيه.^(٤)

^(١) هذه قطعة من حديث طويل رواه عمرو بن عبسة بين فيه قصة إسلامه ثم مجيئه إلى المدينة وتلقيه الأحكام من رسول الله ﷺ .

^(٢) تقريب التهذيب: (ص ٦٨٧).

^(٣) النهاية لابن الأثير (٢/٥١٣).

^(٤) المصدر السابق (٤/٥٢).

فقه الحديث :

نهى النبي في هذا الحديث عن الصلاة في هذين الوقتين، معللاً ذلك بأنها تطلع وتغرب بين قرني شيطان، وأنه حينئذ يسجد لها الكفار، أي فلا ينبغي للمؤمن التشبه بالكفرة في عبادته تعالى، قال ابن تيمية - رحمه الله - : (ومعلوم أن المؤمن لا يقصد السجود إلا لله تعالى، وأكثر الناس قد لا يعلمون أن طلوعها وغروبها بين قرني شيطان، ولا أن الكفار يسجدون لها، ثم إنه ﷺ نهى عن الصلاة في هذا الوقت حسماً لمادة المشابهة بكل طريق).^(١)

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (١/٢١٨-٢١٩).

[٢٤] قال الإمام البخاري - رحمه الله :-

حدَّثنا محمودُ بنُ غيلانَ قال: حدَّثنا عبدُ الرزاقِ قال: أخبرنا ابنُ جُرَيْجٍ قال: أخبرني نافعٌ : أنَّ ابنَ عمرَ رضي الله عنهما ، كان يقول: (كان المسلمونَ حينَ قدِموا المدينةَ يجتمعونَ فيتحَيِّنونَ الصلَاةَ ليس يُنادى لها، فتكلَّموا يوماً في ذلك، فقال بعضهم: اتَّخذوا ناقوساً مثلَ ناقوسِ النصارى، وقال بعضهم: بل بُوقاً مثلَ قرنِ اليهودِ، فقال عمرُ ﷺ : أُولَا تَبْعَتُونَ رجُلًا يُنادي بالصلَاةِ، فقال رسولُ الله ﷺ : " يا بلالُ ، قم فنادِ بالصلَاةِ " .

التخريج :

متفق عليه .

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان - باب بدء الأذان (١٨٧/١ ح ٦٠٤)، ومسلم في صحيحه في كتاب الصلاة - باب بدء الأذان (٢٨٥/١ ح ٣٧٧)، والترمذي في سننه، كتاب الصلاة - باب ما جاء في بدء الأذان (٢٣٣/١ ح ١٩٠)، والنسائي في السنن الصغرى، كتاب الأذان - باب بدء الأذان (٢/٢)، وأحمد في مسنده (٤٢٦/١٠ ح ٦٣٥٧)، كلهم من طريق عن ابن جريج بهذا الإسناد.

ابن جريج : هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي ، صرح بالتحديث هنا ، فانتهت شبهة تدليسه.

غريب الحديث :

قوله (يَتَحَيَّنُونَ) : أي يطلبون حين الصلاة، والحين الوقت. (١)

قوله (نَاقُوسٌ) : هي خشبة طويلة تُضرب بخشبة أصغر منها، والنصارى يُعلمون بها أوقات صلاتهم. (٢)

قوله (قَرْنٌ) : المراد أنه ينفخ فيه فيجتمعون عند سماع صوته، وهو من شعائر اليهود. (٣)

(١) النهاية لابن الأثير (٤٧٠/١)، وانظر فتح الباري (٩٦/٢).

(٢) النهاية لابن الأثير (١٠٦/٥).

(٣) فتح الباري لابن حجر (٩٦/٢).

فقاه الحديث :

هذا الحديث يظهر لنا مدى مخالفة الشريعة الإسلامية لفعل الكفار، والبراءة من ما هم عليه، وأن ذلك يكون في شعائر الصلاة الظاهرة وطريقة المسلمين في الاجتماع لصلاتهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية معلقاً على هذا الحديث :

(وإنما الغرض هنا: أن النبي ﷺ لما كره بوق اليهود المنفوخ بالفم، وناقوس النصارى المضروب باليد، علل هذا بأنه من أمر اليهود، وعلل هذا بأنه من أمر النصارى، لأن ذكر الوصف عقيب الحكم، يدلّ على أنه علة له، وهذا يقتضي نهيه عن كل ما هو من أمر اليهود والنصارى.

هذا مع أن قرن اليهود يقال: إن أصله مأخوذ عن موسى عليه السلام، وإنه كان يُضرب بالبوق في عهده، وأما ناقوس النصارى فمبتدع، إذ عامة شرائع النصارى، أحدثها أبحارهم ورهبانهم. وهذا يقتضي كراهية هذا النوع من الأصوات مطلقاً في غير الصلاة أيضاً، لأنه من أمر اليهود والنصارى، فإن النصارى يضربون بالنواقيس في أوقات متعددة غير أوقات عباداتهم. وإنما شعار الدين الحنيف: الأذان المتضمن للإعلان بذكر الله، الذي به تفتح أبواب السماء فتهرب الشياطين، وتنزل الرحمة (١).

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية (١/٣٥٦).

[٢٥] قال الإمام مسلم - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ : حَدَّثَنَا لَيْثٌ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه ، قَالَ : (اشْتَكَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَصَلَّيْنَا وَرَاءَهُ ، وَهُوَ قَاعِدٌ ، وَأَبُو بَكْرٍ يُسْمِعُ النَّاسَ تَكْبِيرَهُ . فَالْتَفَتَ إِلَيْنَا فَرَأَانَا قِيَامًا ، فَأَشَارَ إِلَيْنَا فَفَعَدْنَا ، فَصَلَّيْنَا بِصَلَاتِهِ فَعُودًا ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ : " إِنْ كُنْتُمْ أَنْفَاءً لَتَفْعَلُونَ فَعَلْ فَارِسَ وَالرُّومَ ، يَفُومُونَ عَلَى مَلُوكِهِمْ ، وَهُمْ فَعُودٌ فَلَا تَفْعَلُوا ، انْتُمُوا بِأَيْمَانِكُمْ ؛ إِنْ صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا ؛ وَإِنْ صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا فَعُودًا) .

التخريج :

أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة- باب اتمام المأموم الإمام (١/٣٠٩ ح٤١٣)، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة- الإمام يصلي من قعود (١/٢٨٧ ح٦٠٦)، والنسائي في السنن الصغرى، كتاب الصلاة- باب الإشارة في الصلاة (٢/٨٤)، و (٣/٩)، وفي السنن الكبرى، كتاب الصلاة- باب الإشارة في الصلاة (١/٢٨٩ ح٥٤٠)، وباب الرخصة في الالتفات في الصلاة يميناً وشمالاً (٢/٣٨ ح١١٢٤)، وابن ماجه في سننه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها- باب ما جاء في إنما جعل الإمام ليؤتم به (١/٣٩٣ ح١٢٤٠)، وأحمد في مسنده (٢٢/٤٤٣ ح١٤٥٨٩)، كلهم من طرق عن الليث بن سعد عن أبي الزبير^(١) به.

وأخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة-الإمام يصلي من قعود (١/٢٨٦ ح٦٠٢)، والإمام أحمد في مسنده (٢٢/١١٦ ح١٤٢٠٥)، وابن ماجه في سننه ، كتاب الطب- باب موضع الحجامة (٢/١١٥٣ ح٣٤٨٥ - مختصرة)، والدارقطني في سننه(١/٤٢٢)، والبيهقي في سننه الكبرى (٣/٨٠)، كلهم من طريق الأعمش عن أبي سفيان عن جابر رضي الله عنه قال :

(ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرسا بالمدينة فصرعه على جذم نخلة، فانفكت قدمه ، فأثنياه نعوده ، فوجدناه في مشربة لعائشة يسبح جالسا ، قال : فقمنا خلفه، فسكت عنا ، ثم أثنياه مرة أخرى ، نعوده فصلى المكتوبة جالسا ، فقمنا خلفه فأشار إلينا ، ففعدنا ، قال : فلما قضى الصلاة ، قال : " إذا صلى الإمام جالساً، فصلوا جلوساً ، وإذا صلى الإمام قائماً فصلوا قياماً ، ولا تفعلوا كما يفعل أهل فارس بعظمايها ")، وإسناده صحيح على شرط مسلم.

(١) أبو الزبير: هو محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي، من رجال مسلم ، وروى له البخاري مقروناً، قال الحافظ: (صدوق إلا أنه بدلس)- التقريب:ص٨٩٥، ولكن رواية الليث عنه عن جابر محمولة على السماع. انظر تهذيب التهذيب- لابن حجر(٣/٦٩٥).

فقه الحديث :

في هذا الحديث نهى النبي ﷺ عن قيام المأمومين في الصلاة والإمام جالس ، لما في ذلك من نوع شبه بفعل فارس والروم حيث يقوم عليهم الغلمان وهم قعوداً في مجالسهم تكبراً وتعظماً فنهانا النبي عن ذلك مخالفة لهم وسلامة للقلوب من التكبر .

قال النووي- رحمه الله:- (فيه النهي عن قيام الغلمان والتبّاع على رأس متبوعهم الجالس لغير حاجة، وأما القيام للداخل إذا كان من أهل الفضل والخير فليس هذا، بل هو جائزٌ قد جاءت به أحاديث وأطبق عليه السلف والخلف).^(١)

^(١) صحيح مسلم بشرح النووي (٤/١٣٥).

[٢٦] قال الإمام ابن ماجة - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا سَهِيلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ : (" مَا حَسَدْتُمْ عَلَى الْيَهُودِ عَلَى شَيْءٍ، مَا حَسَدْتُمْ عَلَى السَّلَامِ وَالنَّامِينَ ") .

التخريج :

أخرجه ابن ماجه مختصراً في سننه في كتاب إقامة الصلاة- باب الجهر بآمين (٢٧٨/١ ح ٨٥٦)، والبخاري في الأدب المفرد- باب فضل السلام (ح ٩٨٨)، وابن خزيمة (٢٨٨/١ ح ٥٧٤)، كلهم من طريق سهيل بن أبي صالح بهذا الإسناد .

الحكم على الإسناد :

إسناده صحيح ، ورجال الإسناد ثقات.(١)

وللحديث طريق أخرى يرويه حصين بن عبد الرحمن عن عمرو بن قيس عن محمد بن الأشعث عن عائشة: الحديث بتمامه نحوه إلا أنه لم يذكر الحسد على السلام. أخرجها البخاري في التاريخ الكبير (٢٢/١/١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥٦/٢)، وأحمد في مسنده (٤٨١/٤١ ح ٢٥٠٢٩).

قال الألباني - رحمه الله - : (وهذا إسناد جيد، رجاله ثقات رجال مسلم، غير محمد بن الأشعث، وقد وثقه ابن حبان، وروى عنه جماعة، وهو تابعي كبير، وتابعه مجاهد عن محمد بن الأشعث به مختصراً نحو حديث الترجمة).(٢)

والذي يظهر أن هذا الحديث صحيح، قال البوصيري في الزوائد(٣) : (هذا إسناد صحيح ؛ احتج مسلم بجميع رواته).

(١) انظر: السلسلة الصحيحة للألباني- رحمه الله- (٣٠٦/٢ ح ٦٩١).

(٢) المصدر السابق (٣٠٧/٢)

(٣) سنن ابن ماجة- تحقيق فؤاد عبد الباقي (٢٧٨/١)

فقه الحديث :

في هذا الحديث يظهر مدى حقد اليهود على المسلمين وأنهم قومٌ حسدٌ كما أخبر النبي ﷺ^(١) ، وذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِنْدِ أَنفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ... ﴾ (البقرة : ١٠٩) ، ومن أعظم ما يحسدوننا عليه أن خصنا الله بقول " أمين " عقب القراءة في الصلاة وغيرها.

قال الألباني- رحمه الله :- (فائدة : في هذا الحديث والذي قبله إشارة قوية إلى سنة جهر المقتدين بـ " أمين " وراء الإمام، لأن الجهر به هو الذي يثير حفيظة اليهود ويحملهم على الحسد، كالجهر بالسلام، كما هو ظاهر. فتأمل).^(٢)

قلت: وبذلك يظهر أن جهر المسلم بالتأمين يُظهر اعتزازه بدينه، وبرأته في صلاته من فعل الكفار وتصرفاتهم.

ونستطيع أن نستنبط أن اليهود وغيرهم من أهل الملل يعاملوننا بالحسد والبغضاء وعدم الرضا وهو يقتضي الحذر منهم والبراءة وعدم الثقة بسلوكهم .

^(١) للفائدة انظر : د. عثمان دوکوري ، التدابير الواقية من التشبه بالكفار ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط١ ، ١٤٢١هـ. (٥٣٧/٢).

^(٢) السلسلة الصحيحة (٢/٣٠٧ح٦٩٢).

المبحث الثالث: مظاهر البراء في الجنائز .

[٢٧] قال الإمام أبو داود - رحمه الله -:

حدثنا إسحاق بن إسماعيل أخبرنا حكام بن سلم عن علي بن عبد الأعلى عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ : (" اللحد لنا والشق لغيرنا ") .

التخريج :

أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب: الجنائز- باب في اللحد (٥٤٤/٣ ح ٣٢٠٨)، والترمذي في سننه، في أبواب: الجنائز - باب ما جاء في قول النبي ﷺ "اللحد لنا والشق لغيرنا" (٣/٣٦٣ ح ١٠٤٥)، والنسائي في السنن الصغرى، في كتاب الجنائز-باب اللحد والشق (٤/٨٠)، وابن ماجه في سننه، في كتاب الجنائز- باب في استحباب اللحد (١/٤٩٦ ح ١٥٥٤)، والطحاوي في مشكل الآثار (٧/٢٦٦ ح ٢٨٤٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣/٤٠٨)، كلهم من طرق عن حكام بن سلم بهذا الإسناد.

الحكم على الإسناد :

وهذا الإسناد ضعيف ، فعلي بن عبد الأعلى هو ابن عامر الثعلبي، مختلف فيه، قال ابن حجر: (صدوق، ربما وهم) ^(١)، وأما أبوه فهو عبد الأعلى بن عامر الثعلبي، قال الحافظ: (صدوق يهمل) ^(٢) ، والحديث حسن بشواهد، منها:

ما رواه جرير بن عبدالله مرفوعاً: " الحدوا ولا تشقوا، فإن اللحد لنا والشق لغيرنا " أخرجه أحمد في المسند (٣١/٥٤٥ ح ١٩٢١٣)، وابن سعد في الطبقات (٢/٢٩٤-٢٩٥)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (ح ٢٨٢٨)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٣٢٠ و ٢٣٢١)، والبغوي في شرح السنة (ح ١٥١٢)، كلهم من طرق عن سفيان، عن أبي اليقظان عثمان بن عمير البجلي ، عن زاذان ، عن جرير ﷺ به.

وهذا حديث حسن بطرقه ، وهذا إسناد ضعيف لضعف أبي اليقظان عثمان بن عمير ، وبقيّة رجاله ثقات رجال الصحيح ، فإذا انضمّ إلى حديث ابن عباس شدت منه، وارتقى إلى مرتبة الحسن ^(٣).

^(١) تقريب التهذيب: (ص ٧٠٠) .

^(٢) المصدر السابق: (ص ٥٦١) .

^(٣) السنن والآثار - سهيل حسن: (ص ٢١٤)، وانظر "أحكام الجنائز" للألباني: (ص ١٨٤) .

غريب الحديث :

قوله (اللَّحْدُ) : فيه لغتان، فتح اللام وضمها وسكون الحاء، وهو الشق الذي يُعمل في جانب القبر لوضع الميت لأنه قد أميل عن وسط القبر إلى جانبه^(١).
قوله (الشَّقُّ) : هو الضريح، وهو أن يُحفر إلى أسفل كالنهر^(٢).

فقاه الحديث :

أخبر النبي ﷺ في هذا الحديث بما ينبغي فعله في كيفية وضع الميت داخل قبره، فأرشد إلى ما هو أفضل في ذلك وهو اللحد، خاصة أن فيه مخالفة لأهل الكتاب.
قال الإمام النووي- رحمه الله -: (أجمع العلماء أن الدفن في اللحد وفي الشق جائزان، لكن إذا كانت الأرض صلبة لا ينهار ترابها فاللحد أفضل، لما سبق من الأدلة، وإن كانت رخوة تنهار فالشق أفضل)^(٣).

(١) النهاية لابن الأثير (٢٣٦/٤).

(٢) النووي، يحيى الدين بن شرف النووي، (ت ٨٠٧ هـ). المجموع شرح المهذب، تحقيق محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد، جدة، ط١، (٢٥١/٥).

(٣) المصدر السابق (٢٥١/٥).

[٢٨] قال الإمام البخاري - رحمه الله :-

حدّثني بشر بن محمد، أخبرنا عبدُ الله ، أخبرني مَعْمَرٌ، و يونسُ ، عن الزُّهري ، قال أخبرني عُبَيْدُ اللهِ بن عبد الله ، أنَّ عائشةَ ، و ابنَ عَبَّاسٍ ؓ قالوا: (لما نُزِلَ برسولِ اللهِ ﷺ طَفِقَ يَطْرَحُ خميصَةَ على وجهه، فإذا اغتمَّ كشفَهَا عن وجهه فقالَ وهوَ كذلكَ : "لعنةُ اللهِ على اليهودِ والنصارى ، اتَّخذوا قبورَ أنبيائهم مساجدًا" ، يُحدِّثُ ما صنَعُوا).

التخريج :

متفق عليه.

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة- باب الصلاة في البيعة (١/٤٠١ح٤٣٥)، وفي كتاب أحاديث الأنبياء -باب ما نُكِرَ عن بني إسرائيل (٤/٤٩٨ح٣٤٥٣)، وفي كتاب المغازي- مرض النبي ﷺ ووفاته (٥/١٦٥ح٤٤٤٣)، وفي كتاب اللباس- باب الأكسية والخمائنص (٧/٥٣ح٥٨١٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة- باب النهي عن بناء المساجد على القبور، واتخاذ الصور فيها، والنهي عن اتخاذ القبور مساجد (١/٣٧٧ح٥٣١)، والنسائي في سننه الصغرى، كتاب المساجد- باب النهي عن اتخاذ القبور مساجد (٢/٤٠)، وأحمد في مسنده (٣/٣٧٤ح ١٨٨٤)، كلهم من طرق عن الزهري به .
عبد الله : هو عبد الله بن المبارك .

غريب الحديث :

قوله (طَفِقَ) : أي أخذ في الفعل، وجعل يفعل.^(١)

قوله (خَمِيصَةٌ) : هي ثوب خزٌّ، أو صوف مُعَلَّم، وقيل : لا تُسمى خميصَةً إلا أن تكون سوداء مُعَلَّمة.^(٢)

(١) النهاية لابن الأثير (٣/١٢٩)، وانظر صحيح مسلم بشرح النووي (٥/١٣)

(٢) النهاية لابن الأثير (٢/٨١) .

فقه الحديث :

قد نهى النبي ﷺ عن اتخاذ القبور مساجد في آخر حياته، ثم إنه لعن من فعل ذلك من أهل الكتاب ليُحَدَّرَ أمتَه أن يفعلوا ذلك.^(١)

قال ابن تيمية - رحمه الله - :

(وصف ﷺ أن الذين كانوا قبلنا كانوا يتخذون قبور الأنبياء والصالحين مساجد، وعقب هذا الوصف بالأمر بحرف الفاء، أن لا يتخذوا القبور مساجد، وقال إنه ﷺ ينهانا عن ذلك. ففيه دلالة على أن اتخاذ من قبلنا سبب لنهينا؛ إما مظهر للنهي، وإما موجب للنهي، وذلك يقتضي: أن أعمالهم دلالة وعلامة على أن الله ﷻ ينهانا عنها، أو أنها علة مقتضية للنهي. وعلى التقديرين: يعلم أن مخالفتهم أمر مطلوب للشارع في الجملة)^(٢) .

(١) اقتضاء الصراط المستقيم - لابن تيمية (١/١٨٥) .

(٢) المصدر السابق (١/٣٣٢-٣٣٣) .

[٢٩] قال الإمام مسلم - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه ، قَالَ: (زَارَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم قَبْرَ أُمِّهِ ، فَبَكَى وَأَبَكَى مِنْ حَوْلِهِ، فَقَالَ صلى الله عليه وسلم : " اسْتَأْذَنْتُ رَبِّي فِي أَنْ أَسْتَغْفِرَ لَهَا فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي وَاسْتَأْذَنْتُهُ فِي أَنْ أُزُورَ قَبْرَهَا فَأَذِنَ لِي، فَزُورُوا الْقُبُورَ. فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْمَوْتَ).

التخريج :

أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب: الجنائز - باب: استئذان النبي صلى الله عليه وسلم ربه صلى الله عليه وسلم في زيارة قبر أمه. (٦٧١/٢ ح ٩٧٦)، وأبو داود في سننه، كتاب: الجنائز - باب في زيارة القبور (٣٦١/٣ ح ٣٢٣٤)، والنسائي في السنن الصغرى ، كتاب: الجنائز - باب زيارة القبور (٩٠/٤)، وفي الكبرى، كتاب: الجنائز - باب زيارة القبور (٤٦٥/٢ ح ٢١٧٢)، وابن ماجه في سننه، كتاب الجنائز - باب ما جاء في زيارة القبور (٥٠٠/١ ح ١٥٦٩)، وباب: ما جاء في زيارة قبور المشركين (٥٠١/١ ح ١٥٧٢)، وأحمد في مسنده (٤٣٠/١٥ ح ٩٦٨٨)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار - باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاستغفار للمشركين من نهي أو إباحة (٢٨٧/٦ ح ٢٤٨٩)، وابن حبان في صحيحه، كتاب الجنائز - فصل في زيارة القبور (٤٤٠/٧ ح ٣١٦٩ - الإحسان)، والحاكم في المستدرک (٣٧٥-٣٧٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (٧٦/٤)، كلهم من طرق عن يزيد بن كيسان ، به .
أبو حازم : هو سلمان ، الأشجعي ، الكوفي ، مولى عزة الأشجعية .

فقه الحديث :

دلّ هذا الحديث على عدم جواز الاستغفار لمن مات على الشرك، موافقة لقول الله صلى الله عليه وسلم : ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴾ [التوبة : ١١٣]، قال الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي - رحمه الله - : (فإن الاستغفار لهم في هذه الحال غلط غير مفيد، فلا يليق بالنبي والمؤمنين، لأنهم إذا ماتوا على الشرك، أو علم أنهم يموتون عليه، فقد حقت عليهم كلمة العذاب، ووجب عليهم الخلود في النار، ولم تنفع فيهم شفاعة الشافعين ولا استغفار المستغفرين، وأيضاً فإن النبي صلى الله عليه وسلم والذين آمنوا معه،

عليهم أن يوافقوا ربهم في رضاه و غضبه ويوالوا من والاه الله، ويعادوا من عاداه الله،
والاستغفار منهم لمن تبين أنه من أصحاب النار مناف لذلك، مناقض له (١)
ولكن أفادنا هذا الحديث بأنه يجوز زيارة قبور المشركين دون الاستغفار لهم، وذلك للعبارة فقط (٢)
، قال النووي - رحمه الله - : (فيه : جواز زيارة المشركين في الحياة وقبورهم بعد الوفاة، لأنه
إذا جازت زيارتهم بعد الوفاة ففي الحياة أولى، وقد قال الله ﷻ: ﴿ وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا ﴾
وفيه النهي عن الاستغفار للكفار (٣)

(١) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص ٣٥٣).

(٢) الألباني ، محمد ناصر الدين ، (ت ١٤٢٠ هـ). أحكام الجنائز ويدعها، مكتبة المعارف ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ .
(ص٢٣٧).

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي (٤٥/٧).

المبحث الرابع: مظاهر البراء في الصيام .

[٣٠] قال الإمام مسلم - رحمه الله - :-

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: ("فَصَلُّ مَا بَيْنَ صِيَامِنَا وَصِيَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ، أَكَلَةُ السَّحَرِ").

التخريج :

أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب الصيام، باب فضل السحور وتأكيد استحبابه، (٧٧١/٢) ح ١٠٩٦)، وأبو داود في سننه، في كتاب الصوم، باب في توكيد السحور (٥٢٥/٢ ح ٢٣٤٣)، والترمذي في سننه، أبواب الصوم، باب ماجاء في فضل السحور (٨٠/٢ ح ٧٠٩)، والنسائي في السنن الصغرى، كتاب الصيام- باب فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب (١٤٦/٤)، وأحمد في المسند (٢٩٧/٢٩ ح ١٧٧٦٢)، والدارمي في مسنده، كتاب الصوم- باب في فضل الصوم (١٠٥٧/٢ ح ١٧٤٠)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار، باب مشكل ماروي عنه رضي الله عنه من قوله " فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب...." (٤١٧/١ ح ٤٧٧)، وابن خزيمة في صحيحه، كتاب الصيام- باب استحباب السحور فصلاً من صيام النهار... (٢١٥/٣ ح ١٩٤٠)، والبخاري في شرح السنة، كتاب الصيام، باب: فضل السحور (٢٥٢/٦ ح ١٧٢٩)، كلهم من طرق عن موسى بن علي بن رباح، بهذا الإسناد.

غريب الحديث :

قوله (أَكَلَةُ) - بفتح الهمزة^(١) -: المرة الواحدة من الأكل، والأكلة -بضمها-: اللقمة الواحدة^(٢).

(١) صحيح مسلم بشرح النووي (٢٠٧/٧)

(٢) فيض القدير - للمناوي (٤٣٠/٤)

فقه الحديث :

أخبر النبي ﷺ أن الفارق والمميز بين صيامنا وصيام أهل الكتاب السحور، فإنهم لا يتسحرون ونحن يُستحب لنا السحور^(١).

قال الإمام الخطابي-رحمه الله:- (وفيه الإعلام بأن هذا الدين يسر لا عسر فيه، وكان أهل الكتاب إذا ناموا بعد الإفطار لم يحل لهم معاودة الأكل والشرب، وعلى مثل ذلك كان الأمر في أول الإسلام، ثم نُسخ الله ﷻ ذلك ورخص في الطعام والشراب إلى وقت الفجر بقوله ﷺ : ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾^(٢).

وقال ابن تيمية -رحمه الله- : (وهذا يدل على أن الفصل بين العبادتين أمرٌ مقصود للشارع)^(٣) أي : بين عبادة المسلمين وعبادة أهل الكتاب.

(١) صحيح مسلم بشرح النووي(٢٠٧/٧).

(٢) معالم السنن- للخطابي (١٠٣/٢ - ١٠٤)، والآية من سورة البقرة: ١٨٧.

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (٢٠٨/١).

[٣١] قال الإمام أبو داود - رحمه الله - :

حدثنا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةَ ، عن خَالِدٍ ، عن مُحَمَّدٍ - يَعْنِي ابْنَ عَمْرٍو ، عن أَبِي سَلَمَةَ ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه ، عن النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ، قال : (لَا يَزَالُ الدِّينُ ظَاهِرًا مَا عَجَلَ النَّاسُ الْفِطْرَ لِأَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى يُؤَخَّرُونَ) .

التخريج :

أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصيام- باب ما يستحب من تعجيل الفطر (٥٣٠/٢ ح ٢٣٥٣)، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب الصيام- باب الترغيب في تعجيل الفطر (٣٣٠/٣ ح ٣٢٩٩)، وابن ماجه في سننه، كتاب الصيام- باب: ماجاء في تعجيل الفطر (٥٤٢/١ ح ١٦٩٨) " لا يزال الناس بخير...." ، وأحمد في مسنده (٥٠٣/١٥ ح ٩٨١٠)، وابن خزيمة في صحيحه، كتاب الصيام، باب ذكر ظهور الدين ما عجل الناس فطرهم (٢٧٥/٣ ح ٢٠٦٠)، وابن حبان في صحيحه، كتاب الصوم، باب الإفطار وتعجيله (٢٧٣/٨ ح ٣٥٠٣ و ٣٥٠٩)، والحاكم في مستدركه (٤٣١/١)، من طرق عن محمد بن عمرو، به .

الحكم على الإسناد :

والإسناد حسن ، لأنه فيه عمرو بن محمد بن علقمة متكلم فيه من قبل حفظه، قال أبو حاتم : (يكتب حديثه)^(١)، قال النسائي : (لا بأس به)^(٢)، وقال الحافظ ابن حجر : (صدوق له أوهام)^(٣)، وجاء في تحرير تقريب التهذيب : (بل صدوق حسن الحديث، كما قال الذهبي..... وقد تكلم فيه بعضهم من قبل حفظه، وإنما روى له البخاري مقروناً بغيره، ومسلم في المتابعات)^(٤)، وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي، وحسن الحديث الألباني رحمه الله-^(٥). وأصل الحديث -عن سهل بن سعد بنحوه- في الصحيحين، بلفظ : (لا يزال الناس بخير ما عَجَلُوا الْفِطْرَ)، أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم- باب تعجيل الفطر (٦٠٤/٢ ح ١٩٥٧)، ومسلم في صحيحه، في كتاب: الصيام- باب فضل السحور وتأكيد استحبابه (٧٧١/٢ ح ١٠٩٨)، والحديث متفق عليه.

(١) الكاشف- للذهبي: (٢٠٧/٢).

(٢) المصدر السابق .

(٣) تقريب التهذيب (ص ٨٨٤) .

(٤) تحرير تقريب التهذيب- د.بشار عواد و الشيخ شعيب الأرنؤوط (٢٩٩/٣) .

(٥) صحيح الترغيب والترهيب- للألباني (٦٢٢/١).

فقّه الحديث :

بيّن هذا الحديث أنّ قوام الدين الحنيف على مخالفة أهل الكتاب، وذلك من مظاهر عزة الإسلام وغلبته بأن يعجّلوا الفطر بعد غروب الشمس.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: (وهذا نص في أن ظهور الدين الحاصل بتعجيل الفطر لأجل مخالفة اليهود والنصارى.

وإذا كان مخالفتهم سبباً لظهور الدين، فإنما المقصود بإرسال الرسل أن يظهر دين الله على الدين كله، فيكون نفس مخالفتهم من أكبر مقاصد البعثة)^(١).

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (١/٢٠٩).

[٣٢] قال الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله -:

حدثنا أبو الوليد ، وعفان ، قالوا : حدثنا عبيد الله بن إيراد ، حدثنا إيراد يعني ابن لقيط ، عن ليلى ، امرأة بشير قالت : (أردتُ أن أصومَ يومين مُواصلةً ، فمنعني بشيرٌ ، وقال : إن رسول الله ﷺ نهى عنه وقال : " يفعلُ ذلك النصارى، ولكن صوموا كما أمركم الله ، ﴿وَأَقِمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ ، فإذا كان الليل فأفطروا ").

التخريج :

أخرجه أحمد في مسنده (٢٨٦/٣٦-٢٨٧ ح ٢١٩٥٥)، والطيالسي في مسنده (ح ١١٢٥)، والطبراني في المعجم الكبير (٤٤/٢ ح ١٢٣١)، كلاهما من طريق عبيد الله بن إيراد بهذا الإسناد. **الحكم على الإسناد :**

والحديث حسن، بسبب عبيد الله بن إيراد بن لقيط، قال الحافظ: (صدوق، لئنه البزار وحده)^(١)، وقال الذهبي: (صدوق، مشهور، قيل إن بعض روايته عن أبيه ضعيفة، قلت: وثقه ابن معين مطلقاً والنسائي)^(٢)، وقد صحح ابن حجر إسناده^(٣). والنهي عن الوصال ثابت في الصحيح من حديث عائشة، وحديث أبي سعيد الخدري وابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم^(٤).

غريب الحديث :

قولها (مُواصلةً) : من الوصال وهو أن لا يفطر يومين أو أياماً^(٥). قال الحافظ ابن حجر: (هو الترك في ليالي رمضان لما يُفطر بالنهار بالقصد)^(٦)

فقه الحديث :

دلّ الحديث على مخالفة أهل الكتاب وبسبب ذلك نهى عن الوصال في الصيام، ولعله يكون رهبانية ابتدعوها، وكذلك كان النهي عن الوصال رحمةً بهذه الأمة.

(١) تقريب التهذيب: (ص ٦٣٦).

(٢) ميزان الاعتدال (٣/٣).

(٣) انظر فتح الباري (٤/٢٣٩).

(٤) صحيح البخاري - كتاب الصوم - باب الوصال (٢/٦٠٥).

(٥) النهاية لابن الأثير (٥/١٩٣).

(٦) فتح الباري (٤/٢٣٨).

[٣٣] قال الإمام مسلم - رحمه الله -:

وحدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَطْفَانَ بْنَ طَرِيفٍ الْمُرِّيَّ، يَقُولُ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ : (حِينَ صَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ يَوْمٌ نُعْظَمُهُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " فَإِذَا كَانَ الْعَامُ الْمُقْبِلُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، صُمْنَا الْيَوْمَ النَّاسِعَ". قَالَ: فَلَمْ يَأْتِ الْعَامُ الْمُقْبِلُ، حَتَّى تُوفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ).

التخريج :

أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصيام - باب أي يوم يصام في عاشوراء (٧٩٨/٢ ح ١١٣٤)، وأبو داود في سننه، كتاب الصوم - باب: في صوم يوم عاشوراء (٥٦٧/٢ ح ٢٤٤٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٨٧/٤)، كلهم عن يحيى بن أيوب بهذا الإسناد.

غريب الحديث :

قوله (عَاشُورَاءَ) : " وهو اليوم العاشر من محرم، وهو اسم إسلامي، وقد ألحق به تاسوعاء، وهو يوم تاسع المحرم".^(١)

فقه الحديث :

دل هذا الكتاب على مشروعية صيام يوم العاشر من محرم وذلك حينما كان يصومه أهل الكتاب لأنه اليوم الذي نجى الله فيه موسى عليه السلام، فصامه النبي ﷺ لأننا أولى منهم بموسى ﷺ، ويظهر من ذلك نوع موافقة لأهل الكتاب، وقد كان نبينا ﷺ يحب أن يخالفهم، فأمرنا بالصيام يوم التاسع وقال: (لئن بقيت إلى قابل لأصومن التاسع). قال النووي - رحمه الله -: (قال بعض العلماء: ولعل السبب في صوم التاسع مع العاشر أن لا يتشبه باليهود في أفراد العاشر، وفي الحديث إشارة إلى هذا، وقيل للاحتياط في تحصيل عاشوراء، والأول أولى، والله أعلم)^(٢).

(١) النهاية لابن الأثير (٢٤٠/٣)، وانظر: صحيح مسلم بشرح النووي (١٢/٨).

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي (١٣/٨).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

(فتدبر : هذا يوم عاشوراء، يوم فاضل، يكفر سنة ماضية، صامه رسول الله ﷺ، وأمر بصيامه ورغب فيه، ثم لما قيل له قبيل وفاته: إنه يوم تعظمه اليهود والنصارى؛ أمر بمخالفتهم بضم يوم آخر إليه، وعزم على ذلك. ولهذا استحَب العلماء - منهم الإمام أحمد - أن يصوم تاسوعاء وعاشوراء، وبذلك عللت الصحابة رضي الله عنهم).^(١)

^(١) اقتضاء الصراط المستقيم (١/٢٨٤).

المبحث الخامس: مظاهر البراء في المناسك .

[٣٤] قال الإمام البخاري - رحمه الله - :-

حدَّثني عمرو بن العباس ، حدَّثنا عبدُ الرحمن ، حدَّثنا سفيانُ ، عن أبي إسحاق ، عن عمرو بن ميمون، قال: قال عمرُ ﷺ : ("إنَّ المشركينَ كانوا لا يُفيضونَ من جمع حتى تشرق الشمسُ على ثبير، فخالفهم النبيُّ ﷺ فأفاض قبلَ أن تطلعَ الشمسُ ") .

التخريج :

أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الحج- باب متى يدفع من جمع (٢/٥٢٠ ح ١٦٨٤)، وفي كتاب مناقب الأنصار- باب أيام الجاهلية (٤/٦١٠ ح ٣٨٣٨)، وأبو داود في سننه، كتاب المناسك- باب الصلاة بجمع (٢/٣٢٨ ح ١٩٣٨)، والترمذي في سننه، أبواب الحج- باب ما جاء أن الإفاضة من جمع قبل طلوع الشمس (٢/٢٣٢ ح ٨٩٦)، والنسائي في السنن الصغرى، كتاب مناسك الحج- باب وقت الإفاضة من جمع (٥/٢٦٥)، وابن ماجه في سننه، كتاب المناسك- باب الوقوف بجمع (٢/١٠٠٦ ح ٣٠٢٢)، وأحمد في مسنده (١/٢٤٦ ح ٨٤) و (١/٣٢٨ ح ٢٠٠)، كلهم من طرق عن أبي إسحاق به.

عبد الرحمن : هو ابن مهدي ، سفيان : هو الثوري .

أبو إسحاق : هو عمرو بن عبد الله السبيعي ، عمرو بن ميمون : هو الأودي .

غريب الحديث :

فوله (الإفاضة) : الزحف والدفع في السير بكثرة، ولا يكون إلا عند تفرق وجمع.^(١)

قوله (ثبير) : - بفتح المثناة وكسر الموحدة - : جبل معروف هناك، وهو على يسار الذهاب

إلى منى، وهو أعظم جبال مكة.^(٢)

فقه الحديث :

كان من عادة المشركين في حجهم أنهم كانوا يدفعون من عرفة قبل غروب الشمس، ويدفعون من المزدلفة بعد طلوع الشمس، فخالفهم رسول الله ﷺ ، فدفع من عرفة بعد غروب الشمس، ودفع من المزدلفة قبل طلوع الشمس.

(١) النهاية-لابن الأثير (٣/٤٨٤)

(٢) فتح الباري-لابن حجر (٣/٦٢١)

[٣٥] قال الإمام مسلم - رحمه الله - :

وَحَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْيَمَامِيُّ، حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ يَعْنِي ابْنَ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو زَمِيلٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: (كَانَ الْمُشْرِكُونَ يَقُولُونَ : لَبَيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، قَالَ : فَيَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " وَيَلُكُمُ قَدْ ، قَدْ " فَيَقُولُونَ : إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَكَ، تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكٌ ، يَقُولُونَ هَذَا وَهُمْ يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ).

التخريج :

رواه مسلم في صحيحه، كتاب الحج- باب: التلبية وصفتها، (٢/٨٤٣ ح ١١٨٥)، وأبو عوانة في مسنده، كتاب الحج- باب بيان تلبية رسول الله عند إحرامه (٢/٤٣٢ ح ٣٧٢٦)، والطبراني في المعجم الكبير (١٢/١٩٨ ح ١٢٨٨٣)، كلهم من طريق النضر بن محمد اليمامي بهذا الإسناد. ورواه الطبراني في المعجم الكبير (١٢/٢٠ ح ١٢٣٤٨)، والمعجم الأوسط (٨/٤٥٠ ح ٧٩١) عن محمود بن الفرج: ثنا إسماعيل بن عمرو: ثنا حماد بن شعيب عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (كان يلبي أهل الشرك لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك إلا شريكاً هو لك تملكه وما ملك، فانزل الله ﷻ: ﴿ هَلْ لَكُمْ مِّنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾ [الروم: ٢٨].

أبو زَمِيلٍ : هو سماك بن الوليد الحنفي، اليمامي، ثم الكوفي .

غريب الحديث :

قوله (لَبَيْكَ) : هو من التلبية، وهي إجابة المنادي: أي إجابتي لك يارب^(١).
قوله (قَدْ قَدْ) : قال القاضي: روى بإسكان الدال وكسرها مع التنوين. ومعناه كفاكم هذا الكلام فاقتصروا عليه ولا تزيدوا^(٢).

فقه الحديث :

يُخْبِر ابن عباس رضي الله عنهما عن حال المشركين وما كانوا عليه من شرك، حيث لم يتركوا شعيرة من شعائر الله إلا وأشركوا فيه معه.

(١) التهاية لابن الأثير (٤/٢٢٢).

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (٨/٩٠).

فالتوايف بالبيت الذي هو إشعار بالخضوع والذل لله؁ فقد أشركوا مع الله فيه؁ فأمرهم النبي ﷺ أن يقتصروا على قولهم: (لبيك لا شريك لك)؁ وهدى الله أهل الإسلام إلى تلبية التوحيد الخالص.

الفصل الثالث:

البراء في جانب المعاملات والأحوال الشخصية. وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: مظاهر البراء في البيوع.

المبحث الثاني: مظاهر البراء في النكاح .

المبحث الثالث: مظاهر البراء في الحدود والجنايات.

المبحث الرابع: مظاهر البراء في الأطعمة والذبائح.

المبحث الخامس: مظاهر البراء في اللباس والزينة.

المبحث الأول: مظاهر البراء في البيوع .

[٣٦] قال الإمام البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله ﷺ يقول وهو بمكة عام الفتح: ("إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام،" فقيل: يا رسول الله أرأيت شحوم الميتة فإنها يطلى بها السفن، ويدهن بها الجلود، ويستصبح بها الناس^(١)، فقال: لا، هو حرام، ثم قال رسول الله ﷺ عند ذلك: "قاتل الله اليهود، إن الله لما حرم شحومها جملة^(٢)، ثم باعوه، فأكلوا ثمنه").

التخريج :

متفق عليه .

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع- باب بيع الميتة والأصنام (٥٩/٣ ح ٢٢٣٦)، وكتاب المغازي- باب منزل النبي ﷺ يوم الفتح (١١٢/٥ ح ٤٢٩٦)، وكتاب تفسير القرآن- باب قوله: ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا ﴾ [الأنعام : ١٤٦] .

(٥/٢٣٥ ح ٤٦٣٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب المساقاة- باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام (١٢٠٧/٣ ح ١٥٨١)، وأبو داود في سننه، كتاب البيوع والإجازات- باب في ثمن الخمر والميتة (٤٨٧/٣ ح ٣٤٨٦)، والترمذي في جامعه، أبواب البيوع- باب ما جاء في بيع جلود الميتة والأصنام (٥٦٨/٢ ح ١٢٩٧)، والنسائي في السنن الصغرى، كتاب الفرع والعنيرة- باب النهي عن الإنتفاع بشحوم الميتة (١٧٧/٧)، وابن ماجة في سننه، كتاب التجارات- باب ما لا يحل بيعه (٧٣٢/٢ ح ٢١٦٧)، جميعهم من طرق عن الليث بن سعد بهذا الإسناد.

فقه الحديث :

الحديث دليل على تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام ثم ذكر ﷺ احتيال اليهود حيث أذابوا الشحم وباعوه وأكلوا ثمنه وقد حرم عليهم الشحوم، فواضح من الحديث بطلان كل حيلة يحتال بها للتوصل إلى محرم وأنه لا يتغير حكمه بتغيير هيئته وتبديل اسمه.

وبذلك يظهر لنا براءة النبي ﷺ من فعل اليهود وتحذير أمتة من ذلك .

(١) قوله (يَسْتَصْبِحُ بِهَا النَّاسُ) : أي يُشْعَلُونَ بِهَا سُرُجَهُمْ . (النهاية في غريب الحديث- لابن الأثير ٧/٣).

(٢) قوله (جَمَلُوهُ) : جَمَلَتِ الشَّحْمُ وَأَجْمَلْتَهُ: إِذَا أَذْبَتَهُ وَاسْتَخْرَجْتَ دُهْنَهُ، وَجَمَلَتِ أَفْصَحُ مِنْ أَجْمَلَتِ . (النهاية في غريب الحديث- لابن الأثير ١/٢٩٨).

المبحث الثاني: مظاهر البراء في النكاح .

من حرص الإسلام على تميّز المسلم عن غيره كان من مقتضيات البراءة من الكفار تحريم المسلمة على الكافر، فقد كان ﷺ قبل أن يفرض الجهاد يُقر الناس على ما هم عليه في الأنكحة ويدعوهم إلى الإسلام، وكانت المرأة تسلم وزوجها كافر فلا يفرق الإسلام بينهما حتى صلح الحديبية وبعد هذا الصلح نزل تحريم المسلمة على الكافر قال تعالى : ﴿لَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَأَهُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَآتَوْهُنَّ مَا أَنْفَقُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكُوفَرِ﴾ [المتحنة: ١٠] .

قال الشيخ السعدي : (قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ﴾ وهذه عامة في جميع النساء المشركات، وخصصتها آية المائدة، في إباحة نساء أهل الكتاب كما قال تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾. ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ وهذا عام لا تخصيص فيه. ثم ذكر تعالى، الحكمة في تحريم نكاح المسلم أو المسلمة، لمن خالفهما في الدين فقال: ﴿أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ أي: في أقوالهم أو أفعالهم وأحوالهم، فمخالطتهم على خطر منهم، والخطر ليس من الأخطار الدنيوية، إنما هو الشقاء الأبدي. ويستفاد من تعليل الآية، النهي عن مخالطة كل مشرك ومبتدع، لأنه إذا لم يجز التزوج مع أن فيه مصالح كثيرة فالخلة المجردة من باب أولى، وخصوصاً، الخلة التي فيها ارتفاع المشرك ونحوه على المسلم، كالخدمة ونحوها.^(١)

(١) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان - للشيخ عبد الرحمن السعدي (ص ٩٩).

[٣٧] قال الإمام البخاري - رحمه الله :-

حدثني عبد الله بن محمد ، حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، قال : أخبرني الزهري ، قال : أخبرني عروة بن الزبير ، عن المسور بن مخرمة ، ومروان ، يصدق كل واحد منهما حديث صاحبه ، قالوا : (ثمَّ جَاءَهُ نِسْوَةٌ مُؤْمِنَاتٌ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاْمْتَحِنُوهُنَّ ﴾ حتى بلغ ﴿ بَعْصِمُ الْكُوفِرِ ﴾ فَطَلَّقَ عَمْرٌ يَوْمَئِذٍ امْرَأَتَيْنِ كَانَتَا لَهُ فِي الشَّرْكِ ، فَتَزَوَّجَ إِحْدَاهُمَا مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ وَالْأُخْرَى صَفْوَانَ بْنَ أُمِيَةَ ^(١) .

التخريج :

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحج- باب من أشعر وقلد بذئ الحليفة ثم أحرم (٥٢٤/٢) ح ١٦٩٤ و ١٦٩٥)، كتاب الشروط- باب ما يجوز من الشروط في الإسلام (٢٣٧/٢ ح ٢٧١١ و ٢٧١٢)، و باب الشروط في الجهاد، والمصالحة مع أهل الحروب، وكتابة الشروط (٢٤٤/٣) ح ٢٧٣١ و ٢٧٣٢)، وكتاب المغازي- باب غزوة الحديبية (٧٦/٥ ح ٤١٥٧ و ٤١٥٨)، و (٨١/٥) ح ٤١٧٨ و ٤١٧٩)، وأبو داود في سننه، كتاب الجهاد- باب في صلح العدو (١٣٣/٣) ح ٢٧٦٥)، وفي كتاب السنة- باب في الخلفاء (٣١/٥ ح ٤٦٥٥)، والنسائي في السنن الصغرى، كتاب مناسك الحج- باب اشعار الهدي (١٦٩/٥)، وأحمد في المسند (٢٤٣/٣١ ح ١٨٩٢٨)، وابن حبان في صحيحه، كتاب السير- باب الموادعة والمهادنة (٢١٦/١١ ح ٤٨٧٢)، كلهم من طرق عن معمر بن راشد به. وأخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي- باب غزوة الحديبية (٨١/٥ ح ٤١٨٠ و ٤١٨١)، والطبراني في المعجم الكبير (١٦/٢٠ ح ١٥)، من طريق ابن أخي الزهري، عن الزهري به.

فقه الحديث :

في هذا الحديث بيان سرعة استجابة عمر بن الخطاب رضي الله عنه لأمر الله تعالى ، وحرصه على الخضوع لأوامره تعالى ، إذ ما إن نزل قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكُوفِرِ ﴾ حتى طلق رضي الله عنه زوجتين له بقيتا على الشرك ، وهذا دليل على براءته مما هما عليه من الشرك، وقطعه لكل ما يقربه من الكفار.

^(١) هذه قطعة من حديث طويل اقتصر على موضع الشاهد منه.

قال الطبري - رحمه الله - : (وقوله: ﴿ وَلَا تُمَسِّكُوا بِعَصَمِ الْكُوفِرِ ﴾ يقول جل ثناؤه للمؤمنين به من أصحاب رسول الله ﷺ: لا تمسكوا أيها المؤمنون بحبال النساء الكوافر وأسبابهن، والكوافر: جمع كافرة، والعصم: جمع عصمة، وهي ما اعتصم به من العقد والسبب، وهذا نهى من الله للمؤمنين عن الإقدام على نكاح النساء المشركات من أهل الأوثان، وأمر لهم بفراقهن^(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : (نكاح الكتابية جائز بالآية التي في المائدة قال تعالى: ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ [المائدة: ٥]، وهذا مذهب جماهير السلف والخلف من الأئمة الأربعة وغيرهم، وقد روي عن ابن عمر؛ أنه كره نكاح النصرانية، وقال: لا أعلم شركاً أعظم ممن تقول: إن ربها عيسى ابن مريم. وهو اليوم مذهب طائفة من أهل البدع، وقد احتجوا بالآية التي في سورة البقرة وبقوله: ﴿ وَلَا تُمَسِّكُوا بِعَصَمِ الْكُوفِرِ ﴾ [الممتحنة: ١٠]، والجواب عن آية البقرة من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن أهل الكتاب لم يدخلوا في المشركين، فجعل أهل الكتاب غير المشركين، بدليل قوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾ [الحج: ١٧]. فإن قيل: فقد وصفهم بالشرك بقوله: ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [التوبة: ٣١]، قيل: أهل الكتاب ليس في أصل دينهم شرك؛ فإن الله إنما بعث الرسل بالتوحيد، فكل من آمن بالرسول والكتب لم يكن في أصل دينهم شرك، ولكن النصارى ابتدعوا الشرك، كما قال: ﴿ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [يونس: ١٨]، والروم: ٤٠، والزمر: ٦٧، فحيث وصفهم بأنهم أشركوا فلأجل ما ابتدعوه من الشرك الذي لم يأمر الله به، وحيث ميّزهم عن المشركين، فلأن أصل دينهم إتباع الكتب المنزلة التي جاءت بالتوحيد لا بالشرك. فإذا قيل: أهل الكتاب لم يكونوا من هذه الجهة مشركين؛ فإن الكتاب الذي أضيفوا إليه لا شرك فيه، كما إذا قيل: المسلمون وأمة محمد ﷺ لم يكن فيهم من هذه الجهة لا اتحاد، ولا رفض، ولا تكذيب بالقدر، ولا غير ذلك من البدع، وإن كان بعض الداخلين في الأمة قد ابتدع هذه البدع، لكن أمة محمد ﷺ لا تجتمع على ضلالة. فلا يزال فيها من هو متبع

(١) جامع البيان (١٢ / ٦٧).

لشريعة التوحيد، بخلاف أهل الكتاب، ولم يخبر الله ﷺ عن أهل الكتاب أنهم مشركون بالاسم، بل قال: ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ بالفعل، وآية البقرة قال فيها: ﴿المشركين﴾ و ﴿المشركات﴾ بالاسم، والاسم أوكد من الفعل.

الوجه الثاني: أن يقال : أن شملهم لفظ ﴿المشركين﴾ في سورة البقرة كما وصفهم بالشرك، فهذا متوجه بأن يفرق بين دلالة اللفظ مفرداً ومقروناً، فإذا أفردوا دخل فيهم أهل الكتاب، وإذا قرنوا بأهل الكتاب لم يدخلوا فيهم، كما قيل مثل هذا في اسم الفقير والمسكين ونحو ذلك، فعلى هذا يقال: آية البقرة عامة، وتلك خاصة، والخاص يقدم على العام.

الوجه الثالث: أن يقال: آية المائدة ناسخة لآية البقرة؛ لأن المائدة نزلت بعد البقرة باتفاق العلماء، وقد جاء في الحديث: "المائدة من آخر القرآن نزول، فأحلوا حلالها، وحرموا حرامها" والآية المتأخرة تنسخ الآية المتقدمة إذا عارضتها^(١).

وبذلك يظهر لنا براءة الشريعة الإسلامية في باب النكاح فكان من مقتضيات البراءة عدم الزواج بالمشركة التي أصل دينها الشرك بالله، وأن السبب في ذلك كما قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ أي: في أقوالهم أو أفعالهم وأحوالهم، فمخالطتهم على خطر منهم، والخطر ليس من الأخطار الدنيوية، إنما هو الشقاء الأبدي.

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٧٨/٣٢-١٨٠).

المبحث الثالث: مظاهر البراء في الحدود والجنايات.

من المظاهر في التي تبين لنا الصور التطبيقية لعقيدة البراءة من المخالفين للشريعة الإسلامية إقامة الحدود على العصاة، فهي نوع من أشد أنواع البراءة من العصاة، ومظهر من أعظم مظاهر البراءة من العصاة، وإظهار العداوة للمعصية ولفاعلها على قدر ما ارتكب من المعاصي. إن تشريع الحدود من الشارع في شريعتنا الغراء فيه براءة من العصاة ومن معاصيهم، وفيه البغض لأصل المعصية ولمن يتجرأ بالإقدام عليها. وقيام الحاكم المسلم وولي الأمر بتطبيق الحدود على مرتكبي المعاصي والجرائم التي تستوجب الحد هو أيضا إعلان من المجتمع المسلم ومن ولاة أمورهم لبغضهم للمعصية ولأصحاب المعاصي بقدر ما هم عليه من المعاصي والفجور. والأحاديث الآتية تبين لنا مدى تطبيق ذلك المظهر وعدم التفريق فيه بين الشريف والوضيع كما عند من كان قبلنا.

[٣٨] قال الإمام البخاري - رحمه الله :-

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : (" قَدِمَ أَنَسٌ مِنْ عُكْلٍ - أَوْ عُرَيْنَةَ - فَاجْتَوَوْا الْمَدِينَةَ ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِإِلْقَاحِ ، وَأَنْ يَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا ، فَاذْهَبُوا ، فَلَمَّا صَحُّوا قَتَلُوا رَاعِي النَّبِيِّ ﷺ ، وَاسْتَأْفَقُوا النَّعَمَ ، فَجَاءَ الْخَبْرُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ ، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ ، فَلَمَّا ارْتَفَعَ النَّهَارُ جِيءَ بِهِمْ ، فَأَمَرَ فُقِّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ ، وَسُمِّرَتْ أَعْيُنُهُمْ ، وَأُلْقُوا فِي الْحَرَّةِ ، يَسْتَسْقُونَ فَلَا يُسْقَوْنَ ") .

التخريج :

متفق عليه .

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء- باب أبواب الإبل والدواب والغنم ومرابضهما (٧٩/١ ح ٢٣٣)، كتاب الجهاد والسير- باب إذا حرقَ المشرك المسلم هل يحرق؟ (٣٤٦/٤ ح ٣٠١٨)، وكتاب المغازي- باب قصة عُكْلٍ وعُرَيْنَةَ (٨٤/٥ ح ٤١٩٣)، كتاب تفسير القرآن- سورة المائدة- باب ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا- إِلَى قَوْلِهِ- أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ (٢٢٦/٥ ح ٤٦١٠)، وكتاب المحاربين من أهل الكفر والردة- باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا- إِلَى قَوْلِهِ- أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ (٣٣٢/٨ ح ٦٨٠٢)، وباب لم يحسم النبي ﷺ المحاربين من أهل الردة حتى هلكوا (٣٣٢/٨ ح ٦٨٠٣)، وباب لم يسقَ المرتدون المحاربون حتى ماتوا (٣٣٢/٨ ح ٦٨٠٤)، وباب سمر النبي ﷺ أعين المحاربين (٣٣٣/٨ ح ٦٨٠٥)، وكتاب الديات- باب القسامة (٣٦٢/٨ ح ٦٨٩٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب القسامة- باب حكم المحاربين والمرتدين (١٢٩٦/٣ ح ١٦٧١)، كلاهما من طرق عن أبي قلابَةَ عبد الله بن زيد الجرمي عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ .

وأخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة- باب استعمال إبل الصدقة وألبانها لأبناء السبيل (٤٦٥/٢ ح ١٥٠١)، وكتاب المغازي- باب قصة عُكْلٍ وعُرَيْنَةَ (٨٤/٥ ح ٤١٩٣)، وفي كتاب الطب- باب الدواء بأبوال الإبل (١٧/٧ ح ٥٦٨٦)، وباب من خرج من أرض لا ثلاثمه (٢٦/٧ ح ٥٧٢٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب القسامة- باب حكم المحاربين والمرتدين (١٢٩٨/٣ ح ١٦٧١)، كلاهما من طرق عن قتادة عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ .

وأخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطب-باب الدواء بالبيان الإبل (١٦/٧ ح ٥٦٨٥)، من طريق ثابت بن أسلم عن أنس رضي الله عنه به.

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب القسامة- باب حكم المحاربين والمرتدين (١٢٩٨/٣ ح ١٦٧١)، من طريق معاوية بن قرّة عن أنس رضي الله عنه به.

غريب الحديث :

قوله (قدموا المدينة فاجتووها) : أي لم توافقهم وكرهوها لسقم أصابهم^(١).

فقه الحديث :

هذا الحديث أصل في عقوبة المحاربين والساعين في الأرض فساداً، حيث بعث النبي صلى الله عليه وسلم في آثارهم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم وتركهم في الحرة يستسقون فلا يسقون حتى ما تواء، وهو موافق لقول الله صلى الله عليه وسلم : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [المائدة: ٣٣].

فإقامة الحد في ذلك هي إعلان البراء من العصاة ومعصيتهم وإعلان للعداوة والبغض لهم على قدر معصيتهم.

(١) صحيح مسلم بشرح النووي (١٥٤/١١).

[٣٩] قال الإمام أبو داود - رحمه الله - :-

حدثنا أحمد بن حنبلٍ ، وَ مُسَدَّدٌ ، قالا : أخبرنا يحيى بن سعيدٍ ، أخبرنا سعيد بن أبي عروبة ، أخبرنا قتادة ، عن الحسن بن قيس بن عبادٍ ، قال : انطلقت أنا والأشترُ ، إلى عليٍّ عليه السلام فقلنا : هل عهد إليك رسولُ الله ﷺ شيئاً لم يعهده إلى الناس عامة؟ فقال : (لا ، إلا ما في كتابي هذا ، قال مُسَدَّدٌ قال : فأخرج كتاباً ، وقال أحمدٌ : كتاباً من قرابٍ سيفه فإذا فيه : "المؤمنون تكافؤاً دماً وهم وهم يدٌ على من سواهم ويسعى بذمتهم أدناهم ، ألا لا يقتل مؤمنٌ بكافرٍ ولا ذو عهدٍ في عهده ، من أحدث حديثاً فعلى نفسه ، ومن أحدث حديثاً ، أو أوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ") .

التخريج :

أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الديات - باب أيقاد المسلم بالكافر؟ (٤/٤٣٣ ح ٤٥٣٠) ، والنسائي في السنن الصغرى ، كتاب القسامة - باب القود بين الأحرار والمماليك في النفس (٢٠/٨) ، وفي السنن الكبرى ، كتاب القسامة - باب القود بين الأحرار والمماليك في النفس (٦/٣٣٠ ح ٦٩١٠) ، وأحمد في مسنده (٢/٢٨٦ ح ٩٩٣) ، و البيهقي في السنن الكبرى (٧/١٣٣-١٣٤) ، وأبو يعلى في مسنده (١/٤٦٢ ح ٦٢٨) ، كلهم من طريق يحيى بن سعيد القطان بهذا الإسناد .

وأخرجه النسائي في السنن الصغرى ، كتاب القسامة - باب سقوط القود من المسلم للكافر (٨/٢٤) ، وفي السنن الكبرى ، كتاب القسامة - باب سقوط القود من المسلم للكافر (٦/٣٣٥ ح ٦٩٢٢) ، وأحمد في مسنده (١/٢٦٧ ح ٩٥٩) ، كلاهما من طريق قتادة ، عن أبي حسان ، عن علي به .

وأخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب العلم - كتابة العلم (١/٤٤ ح ١١١) ، وكتاب الجهاد والسير - باب فكاك الأسير (٤/٣٥٧ ح ٤٧٣٠) ، والترمذي في سننه ، كتاب الديات - باب ما جاء لا يقتل مسلم بكافر (٣/٨٠ ح ١٤١٢) ، والنسائي في السنن الصغرى ، كتاب القسامة - باب سقوط القود من المسلم للكافر (٨/٢٤) ، وابن ماجه في سننه ، كتاب الديات - لا يقتل مسلم بكافر (٢/٨٨٧ ح ٢٦٥٨) ، وأحمد في مسنده (٢/٣٦ ح ٥٩٩) ، من طرق عن مطرف بن طريف عن الشعبي عن أبي جحيفة قال : (قلت لعلي بن أبي طالب : هل عندكم كتاب ؟ قال : لا ، إلا كتاب الله ، أو فهم أعطيه رجل مسلم ، أو ما في هذه الصحيفة . قال : قلت : فما في هذه الصحيفة ؟ قال : العقل ، وفكاك الأسير ، ولا يقتل مسلم بكافر ") .

أبي جحيفة: هو وهب بن عبد الله السوائي مشهور بكنيته صحابي معروف، صحب عليًا وسماه وهب الخير.

غريب الحديث :

قوله (**تَكَافَأَ دِمَاؤُهُمْ**) : أي تَنَسَاوَى فِي الْقِصَاصِ وَالذِّيَاتِ. وَالْكَفَاءُ: النَّظِيرُ وَالْمُسَاوِي^(١). والمراد هنا تساوي دمائهم، وأنه لا فرق بين شريف ووضع في الدم، بخلاف ما كان عليه أهل الجاهلية.

فقه الحديث :

يدل الحديث على أنه لا يقتل مسلم بكافر، فإن الكافر غير مكافئ للمسلم، وهذا مذهب الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد.

ولفقد الكفاءة بين المسلم والكافر، فإنها شرط في وجوب القصاص فالكفر نقصان، فإذا وُجد امتنعت المساواة ويمنع وجوب القصاص، أما الكافر فيقتل بالمسلم بإجماع العلماء.

قلت : وبذلك يظهر لنا في الحديث البراءة من الكفار حتى في الجنايات فلا يقاد المسلم بالكافر. وكذلك تظهر لنا صورة البراءة من الكفار في قوله : (وهم يد على من سواهم) فيه دعوة للمسلمين بالتكاتف والتعاون لمحاربة أعداء الله، قال الشيخ عبدالرحمن السعدي : (وقوله ﷺ: "وهم يد على من سواهم" أي: يجب على المسلمين في جميع أنحاء الأرض أن يكونوا يدًا على أعدائهم من الكفار، بالقول والفعل، والمساعدات والمعونة في الأمور الحربية، والأمور الاقتصادية، والمدافعة بكل وسيلة.

فعلى المسلمين: أن يقوموا بهذه الواجبات بحسب استطاعتهم؛ لينصرهم الله ويعزهم، ويدفع عنهم بالقيام بواجبات الإيمان عدوان الأعداء^(٢).

وأما قوله "ولا ذو عهد في عهده" : أي لا يحل قتل من له عهد من الكفار بذمة أو أمان أو هدنة؛ فإنه لما قال: " لا يقتل مسلم بكافر " احتترز بذلك البيان عن تحريم قتل المعاهد؛ لئلا يظن الظان جوازه^(٣)، وبذلك يظهر جانب العدل والإنصاف في مفهوم البراءة من الكفار.

(١) النهاية في غريب الحديث - لابن الأثير (٤/١٨٠).

(٢) بهجة قلوب الأبرار (ص ١٥١).

(٣) المصدر السابق (ص ١٥١).

[٤٠] قال الإمام البخاري - رحمه الله :-

حدَّثنا قتيبة بن سعيد ، حدَّثنا الليث ، عن ابن شهاب ، عن عروة ، عن عائشة رضي الله عنها :
(أن قريشاً اهتمهم شأنُ المرأةِ المخزومية التي سرقت ، فقالوا: ومن يكلم فيها رسول الله ﷺ ؟
فقالوا : ومن يجترئ عليه إلا أسامةُ حبُّ رسول الله ﷺ ؟ فكلّمه أسامة ، فقال رسول الله ﷺ : "
أتشفعُ في حدٍّ من حدودِ الله ؟ " ثم قام فاخْتطَبَ ثم قال : " إنما أهلك الذين قبلكم أنهم كانوا إذا
سرقَ فيهم الشريفُ تركوه، وإذا سرقَ فيهم الضعيفُ فيهم أقاموا عليه الحدَّ ، وإيمُ الله لو أن
فاطمة بنتَ محمدٍ سرقت لقطعَت يدها").

التخريج :

متفق عليه .

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء- باب حديث الغار (٤/ ٥٠٧ ح ٣٤٧٥)،
وكتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ- باب ذكر أسامة بن زيد (٤/ ٥٨٣ ح ٣٧٣٢)، كتاب الحدود-
باب إقامة الحدود على الشريف والوضيع (٨/ ٣٢٩ ح ٦٧٨٧)، وباب كراهية الشفاعة في الحدِّ
إذا رفع إلى السلطان (٨/ ٣٢٩ ح ٦٧٨٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحدود - باب قطع
السارق الشريف وغيره، والنهي عن الشفاعة في الحدود (٣/ ١٣١٥ ح ١٦٨٨)، وأبو داود في
سننه، كتاب الحدود- باب في الحدِّ يشفع فيه (٤/ ٣٤٩ ح ٤٣٧٣)، والترمذي في سننه، أبواب
الحدود- باب ماجاء في كراهية أن يشفع في الحدود (٣/ ١٠٠ ح ١٤٣٠)، والنسائي في السنن
الصغرى، كتاب قطع السارق- باب ما يكون حرزاً وما لا يكون (٨/ ٧٣)، وابن ماجه في سننه،
كتاب الحدود- باب الشفاعة في الحدود (٢/ ٨٥١ ح ٢٥٤٧)، كلهم من طريق ليث بن سعد عن
الزهري به.

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحدود - باب قطع السارق الشريف وغيره، والنهي عن
الشفاعة في الحدود (٣/ ١٣١٦ ح ١٦٨٨-١٠)، وأبو داود في سننه، كتاب الحدود- باب في الحدِّ
يشفع فيه (٤/ ٣٤٩ ح ٤٣٧٤)، وباب في القطع في العارية إذا جحدت (٤/ ٣٦٢ ح ٤٣٩٧)،
كلاهما من طريق معمر بن راشد عن الزهري به.

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحدود - باب قطع السارق الشريف وغيره، والنهي عن
الشفاعة في الحدود (٣/ ١٣١٥ ح ١٦٨٨-٩)، وأبو داود في سننه، كتاب الحدود- باب في القطع
في العارية إذا جحدت (٤/ ٣٦٢ ح ٤٣٩٦)، والنسائي في السنن الصغرى، كتاب قطع السارق-
باب ما يكون حرزاً وما لا يكون (٨/ ٧٤)، كلهم من طريق يونس بن يزيد عن الزهري به.

فقه الحديث :

يأمرُ النبي ﷺ في الحديث أمته بالبُعد عن الشفاعة في الحدود وأن يفرّق بين الشريف والوضيع، والغني والفقير، وأخبر ﷺ أن ذلك سبب الهلاك والدمار والشقاوة في الدارين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : (ومن ذلك أنه ﷺ حذرنا عن مشابهة من قبلنا، في أنهم كانوا يفرقون في الحدود بين الأشراف والضعفاء، وأمر أن يسوى بين الناس في ذلك، وإن كثيرا من ذوي الرأي والسياسة قد يظن أن إعفاء الرؤساء أجود في السياسة^(١)).

فأرشدنا النبي ﷺ إلى عدم التشبه ببني إسرائيل في تحايلهم في تطبيق الحدود، وعدم المساواة بين الشريف والوضيع، والغني والفقير.

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (٣٢٩/١)

[٤١] قال الإمام البخاري - رحمه الله :-

حدثنا يحيى بن بكير ، حدثني الليث ، قال حدثني خالد بن يزيد ، عن سعيد بن أبي هلال ، عن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : (أن رجلاً كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان اسمه عبد الله ، وكان يُلقبُ حماراً وكان يُضحكُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد جلدَهُ في الشَّرَابِ ، فأتى به يوماً فأمرَ به فجلدَ ، فقال رجلٌ من القوم : اللهم العنهُ ، ما أكثرَ ما يؤتى به ! فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " لا تلعنوه ، فو الله ما علمتُ إلا أنه يحبُّ الله ورسوله " .

التخريج :

أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الحدود - باب ما يكره من لعن شارب الخمر وأنه ليس بخارج من الملة (٣٢٧/٨ ح ٦٧٨٠) ، والبيهقي في شعب الإيمان - معاني المحبة (٣٩٧/٢ ح ٤٩٨) ، وأبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة (١٦٢٦/٣ ح ٤٠٩٢) ، كلهم من طريق الليث بن سعد بهذا الإسناد .

وأبو يعلى الموصلي في مسنده (١٦١/١ ح ١٧٦) ، عن محمد بن عبد الله بن نمير ، حدثنا أبي عبد الله بن نمير ، حدثنا هشام بن سعد ، عن زيد بن أسلم به .

غريب الحديث :

قوله (لا تلعنوه) : أصل اللعن ، الطرد والإبعاد من الله ، ومن الخلق السب والدعاء ^(١) .

فقه الحديث :

دلّ هذا الحديث على ما سبقت الإشارة إليه من براءة الشريعة الإسلامية من عصاة المسلمين ، وأن إقامة الحد عليهم من مظاهر البراءة في دين الإسلام . وقد أشار هذا الحديث إلى أمر هام وهو ضرورة التفريق بين البراءة من الكفار والبراءة من العصاة ، إذ أن بغض الكفار والمشركين والمنافقين والمرتدين والملحدين على اختلاف أجناسهم إنما هو بغضٌ خالصٌ لا محبة فيه ولا موالاة ، وأما عصاة المؤمنين ، فإنهم تجتمع فيهم المحبة والعداوة ، المحبة لما فيهم من الإيمان والبغض لما فيهم من المعصية التي هي دون الكفر والشرك .

(١) النهاية في غريب الحديث (٢٥٥/٤) .

قال الشيخ صالح الفوزان : (ومحبتهم تقتضي مناصحتهم والإنكار عليهم ، فلا يجوز السكوت على معاصيهم ، بل يُنكرُ عليهم ويُؤمرُون بالمعروف وينهون عن المنكر وتقام عليهم الحدود والتعزيرات حتى يكفوا عن معاصيهم ويتوبوا من سيئاتهم ، ولكن لا يبغضون بغضا خالصا ويتبرأ منهم ، كما تقول الخوارج في مرتكب الكبيرة التي هي دون الشرك ، ولا يحبون ويوالون حبًا وموالة خالصين ، كما تقول المرجئة ، بل يعتدل في شأنهم على ما ذكرنا كما هو مذهب أهل السنة والجماعة)^(١).

وإذا نظرنا إلى هذا الحديث وجدنا أن النبي ﷺ أقام عليه الحد ، وأثبت له محبة الله ورسوله ﷺ ، قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - (وفيه أن لاتنافي بين ارتكاب النهي وثبوت محبة الله ورسوله في قلب المرتكب لأنه ﷺ أخبر بأن المذكور يحب الله ورسوله مع وجود ما صدر منه. وأن من تكررت منه المعصية لا تنزع منه محبة الله ورسوله)^(٢).

قال البيهقي : (وهذا يصح قول أبي عثمان " صادقٌ في حبه ، مقصر في حقه " فإنه مع شربه سمًا مُحببًا ، والله أعلم)^(٣).

(١) محاضرات في العقيدة والدعوة - للشيخ صالح الفوزان (٢٣٨/١) .

(٢) فتح الباري (٨٠/١٢) .

(٣) شعب الإيمان (٣٩٨/٢) .

المبحث الرابع: مظاهر البراء في الأطعمة والذبائح.

لقد جاء الإسلام وأمر بمخالفة أهل الجاهلية والكفار في باب الأطعمة والذبائح فجعل الأصل هو الحلّ وألغى التحليل والتحرير بمقتضى الطباع، فقد روى الإمام أبو داود عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: (" كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء ويتركون أشياء تقدراً ، فبعث الله تعالى نبيه ﷺ، وأنزل كتابه ، وأحل حلاله وحرم حرامه ، فما أحل فهو حلال ، وما حرم فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عفو " وتلا: ﴿ قُلْ لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا ﴾ إلى آخر الآية: ١٤٥ - الأنعام (١).

فدلّ الحديث على أن الإسلام خالف أهل الجاهلية حيث جعل ضابطاً في التحليل والتحرير يعتمد على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فما جاء تحليله فيهما فهو الحلال، وما جاء تحريمه فيهما فهو الحرام، وما سكت عنه فهو جائز، لأن الأشياء أصلها على الإباحة. وكذا أنت المخالفة في الذبائح فلا يذبح بالظفر والسن، كما سيأتي في أحاديث الباب.

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأطعمة- باب ما لم يذكر تحريمه (٤/١٠٢ ح ٣٨٠٠)، من طريق عمرو بن دينار، عن أبي الشعثاء، عن ابن عباس به. قال الألباني - رحمه الله - : (صحيح الإسناد) صحيح سنن أبي داود (٢/٤٤٨ ح ٣٨٠٠).

[٤٢] قال الإمام أبو داود - رحمه الله :-

حدثنا عبد الله بن محمد النُقَيْلِيُّ ، قال أخبرنا زُهَيْرٌ ، قال أخبرنا سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ ، قال أخبرنا قبيصة بن هُلبٍ ، عن أبيه ، قال : (سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - وَسَأَلَهُ رَجُلٌ ، فَقَالَ : إِنَّ مِنَ الطَّعَامِ طَعَامًا أَتَحْرَجُ مِنْهُ ، فَقَالَ : "لَا يَخْتَلِجَنَّ فِي نَفْسِكَ شَيْءٌ ضَارَعَتْ فِيهِ النَّصْرَانِيَّةُ") .

التخريج :

أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأُطعمة- باب كراهية التقذر للطعام (٩٦/٤ ح ٣٧٨٤)، والترمذي في سننه، أبواب السَّير- باب ما جاء في طعام المشركين (٢٢٤/٣ ح ١٥٦٥)، وابن ماجة في سننه، كتاب الجهاد- باب الأكل في قُودر المشركين (٩٤٤/٢ ح ٢٨٣٠)، وأحمد في مسنده (٢٩٧/٣٦ ح ٢١٩٦٥)، و البيهقي في السنن الكبرى (٢٧٩/٧)، كلهم من طريق سماك بن حرب ثني قبيصة بن هلب عن أبيه به.

زهير : هو ابن معاوية الجعفي .

الحكم على الإسناد :

إسناده حسن ، لأن في السند قبيصة بن هلب وهو مقبول^(١) ، أي إذا توبع ، ولم يتفرد به ، فقد أخرج نحوه أحمد في مسنده (٢٠٠/٣٠ ح ١٨٢٦٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٧٩/٧)، من طريق شعبة ، عن سماك بن حرب، قال : سمعت مُري بن قطري ، قال سمعت عدي بن حاتم قال : يا رسول الله إن أبي كان يصل الرحم . . . وفيه: قال قلت إني أريد أن أسألك عن طعام لا أدعه إلا تحرجاً؟ قال : "فلا تحرج من شيء ضارعت فيه النصرانية". وهذا الإسناد كالذي قبله فرجاله ثقات رجال مسلم ، غير مُري بن قطري ، وقد وثقه ابن حبان^(٢)، وقال فيه الحافظ (مقبول)^(٣).

قال الترمذي : (هذا الحديث حسن) ، وقال الألباني : (حسن)^(٤)

(١) تقريب التهذيب (ص ٧٩٨) .

(٢) الثقات لابن حبان (٤٥٩/٥) .

(٣) تقريب التهذيب (ص ٩٣٢) .

(٤) صحيح سنن أبي داود (٤٤٥/٢ ح ٣٧٨٤) ، وانظر : جلاب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة ، المكتبة الإسلامية ، عمان ، ط٤ ، ١٤١٨هـ . (ص ١٨٢) .

غريب الحديث :

قوله (لا يَخْتَلِجَنَّ) : أي لا يدخل في قلبك شيء منه فإنه نظيف فلا ترتابنّ فيه، وأصله من الخلج: وهو الحركة والاضطراب^(١).

قوله (ضَارَعَتْ) : من المضارعة وهي المشابهة والمقاربة^(٢).

فقه الحديث :

يبين الحديث أنه إذا وجد أحدهم كراهية من طعام لأجل التقذر أو لشيء آخر، فلا يدخلن في قلبك حرج لأنك على الحنيفية السهلة السمحة، فإنك إذا شددت على نفسك بمثل هذا التقذر شابهت فيه الرهبانية، فإن ذلك دأبهم وعادتهم^(٣).

قال المباركفوري - رحمه الله - : (أي : شابهت لأجله أهل الملة النصرانية، من حيث امتناعهم إذا وقع في قلب أحدهم، إنه حرام، أو مكروه، وهذا المعنى تعليل النهي. والمعنى: لا تتحرج، فإنك إن فعلت ذلك ضارعت فيه النصرانية؛ فإنه من دأب النصارى وترهيبيهم)^(٤).

فلا يتحرج المسلم كذلك من أكل ذبائح أهل الكتاب فقد أحلها الله ﷻ لنا بنص القرآن قال تعالى : ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ﴾ [المائدة: ٥]. وقال الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله - عندما سُئل عن أكل ذبائح النصارى في زماننا الحاضر:

(يجوز أكل ذبائحهم ما لم يعلم أنها ذبحت بغير الوجه الشرعي؛ لأن الأصل حلها كذبيحة المسلم، لقوله تعالى: ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ ﴾ [المائدة: ٥].)^(٥)

وإباحة طعام أهل الكتاب لا تقتضي اتخاذهم جلساء ومواليتهم ومحبتهم، قال الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله - (ليس الأكل مع الكافر حراماً إذا دعت الحاجة إلى ذلك أو المصلحة الشرعية، لكن لا تتخذوهم أصحاباً فتأكل معهم من غير سبب شرعي أو مصلحة شرعية ولا

(١) النهاية- لابن الأثير (١/٤٢٣).

(٢) المصدر السابق (٣/٨٥).

(٣) تحفة الأحوذى- للمباركفوري (٥/١٧٢).

(٤) المصدر السابق (٥/١٧٢).

(٥) مجموع فتاوى ومقالات متنوعة- للشيخ عبد العزيز بن باز (٥/٣٩٦).

تؤانسهم، وتضحك معهم، ولكن إذا دعت إلى ذلك الحاجة كالأكل مع الضيف أو ليدعوهم إلى ويرشدهم إلى الحق أو لأسباب أخرى شرعية فلا بأس. وإباحة طعام أهل الكتاب لنا لا تقتضي اتخاذهم أصحابًا و جلساء ولا تقتضي مشاركتهم في الأكل والشرب من دون حاجة ولا مصلحة شرعية والله ولي التوفيق^(١).

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوعة - للشيخ ابن باز (٩/ ٣٢٩).

[٤٣] قال الإمام البخاري - رحمه الله :-

حدّثنا عليّ بن الحکم الأنصاريّ ، حدّثنا أبو عوانة ، عن سعيد بن مسروق ، عن عباية بن رفاعة بن رافع بن خديج ، عن جدّه ﷺ قال: (إنا نرجو - أو نخافُ - العدوَّ غداً، وليستَ معنا مَدَى ، أفندبُحُ بالقصبِ ؟ قال ﷺ : ما أنهرَ الدّمَ ، ودُكِرَ اسمُ اللهِ عليه فكلوهُ ، ليسَ السنُّ والظفرُ ، وسأحدّثكم عن ذلكَ : أما السنُّ فعَظْمٌ ، وأما الظفرُ فمَدَى الحَبْشَةِ) .

التخريج :

متفق عليه .

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشركة- باب قسمة الغنم (٣/١٥٤ ح ٢٤٨٨)، وباب من عدل عشرًا من الغنم بجزور في القسم (٣/١٥٩ ح ٢٥٠٧)، وكتاب الجهاد والسير- باب ما يكره من ذبح الإبل والغنم في المغانم (٤/٣٦٦ ح ٣٠٧٥)، وكتاب الذبائح والصيد- باب التسمية على الذبيحة (٦/٥٧٧ ح ٥٤٩٨)، وباب ما أنهر الدم من القصب والمروة والحديد (٦/٥٧٨ ح ٥٥٠٣)، وباب لا يذكي بالسن والعظم والظفر (٦/٥٧٩ ح ٥٥٠٦)، وباب ما ند من البهائم فهو بمنزلة الوحش (٦/٥٨٠ ح ٥٥٠٩)، وباب إذا أصاب قوم غنيمة... (٦/٥٨٧ ح ٥٥٤٣)، وباب إذا ند بعير لقوم فرماه بعضهم بسهم... (٦/٥٨٨ ح ٥٥٤٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب الأضاحي- باب جواز الذبح بكل ما أنهر الدم، إلا السن والظفر وسائر الطعام (٣/١٥٥٨-١٥٥٩ ح ١٩٦٨)، وأبو داود في سننه، كتاب الضحايا- باب في الذبيحة بالمروة (٣/١٦٨ ح ٢٨٢١)، والترمذي في سننه، أبواب الصيد- باب ما جاء في الذكاة بالقصب وغيره (٣/١٥٥ ح ١٤٩١)، والنسائي في السنن الصغرى، كتاب الصيد والذبائح- باب الانسية تستوحش (٧/١٩١)، وفي كتاب الضحايا- باب ماتجزئ عنه البدنة في الضحايا (٧/٢٢١)، وباب النهي عن الذبح بالظفر (٧/٢٢٦)، وباب النهي عن الذبح بالسن (٧/٢٢٦)، وباب ذكر المنفلتة التي لا يقدر على أخذها (٧/٢٢٨)، وابن ماجة في سننه، كتاب الأضاحي- باب كم تجزئ من الغنم عن البدنة (٢/١٠٤٨ ح ٣١٣٧)، وكتاب الذبائح- باب ما يذكي به (٢/١٠٦١ ح ٣١٧٨)، وباب ذكاة الناد من البهائم (٢/١٠٦٢ ح ٣١٨٣)، وأحمد في مسنده (٢٥/١١١ ح ١٥٨٠٦)، كلهم من طرق عن سعيد بن مسروق به.

غريب الحديث :

قوله (**مُدَى**) : جمع مُدْيَةٌ بضم الميم وكسر ها وهي السكين والشفرة^(١). سميت بذلك لأنها تقطع مدى الحيوان أي عمره^(٢).

فقه الحديث :

الحديث في بيان مسألة الزكاة وذكر لها شرطين وهما ذكر اسم الله عليه وإسالة الدّم، وأما ما لم يذكر اسم الله عليه أو كانت الزكاة بالخنق لم تصح، ولذا نهى عن الذبح بالظفر بأنها مُدَى الحبشة، كما علّل السن بأنه عظم، قال النووي- رحمه الله :- (فمعناه أنهم كفار، وقد نهيتم عن التشبه بالكفار، وهذا شعار لهم)^(٣).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - مبيّنا مذهب الجمهور في تعليل النهي في الحديث عن الذبح بالظفر بكونها من مدى الحبشة:

(فقولہ ﷺ : "أما الظفر، فمدى الحبشة" بعد قوله: "سأحدثكم عن ذلك" يقتضي أن هذا الوصف - وهو كونه مدى الحبشة- له تأثير في المنع: إما أن يكون علة، أو دليلاً على العلة، أو وصفاً من أوصاف العلة، أو دليلها، والحبشة في أظفارهم طول، فيذكون بها دون سائر الأمم، فيجوز أن يكون نهيه عن ذلك لما فيه من مشابهتهم فيما يختصون به)^(٤).

(١) النهاية- لابن الأثير (٣١٠/٤).

(٢) فتح الباري- لابن حجر (٥٤٣/٩).

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي (١٢٥/١٣).

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم (٢٤٨/١-٢٤٩).

المبحث الخامس: مظاهر البراء في اللباس والزينة.

[٤٤] قال الإمام مسلم - رحمه الله -:

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ يَحْيَى ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ ، أَنَّ ابْنَ مَعْدَانَ ، أَخْبَرَهُ أَنَّ جُبَيْرَ بْنَ نُفَيْرٍ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنَ الْعَاصِ رضي الله عنه ، أَخْبَرَهُ ، قَالَ : (رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلِيَّ تَوْبِينَ مُعَصَّرَيْنِ . فَقَالَ " إِنَّ هَذِهِ مِنْ ثِيَابِ الْكُفَّارِ ، فَلَا تَلْبَسْنَهَا ") .

التخريج :

أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة- باب النهي عن لبس الرجل الثوب المعصفر (١٦٤٧/٣ ح ٢٠٧٧)، والنسائي في السنن الصغرى، كتاب الزينة- باب ذكر النهي عن لبس المعصفر (٢٠٣/٨)، وأحمد في مسنده (٦٢/١١ ح ٦٥١٣)، والحاكم في مستدركه (١٩٠/٤)، كلهم من طريق هشام الدستوائي بهذا الإسناد.

معاذ هو: ابن هشام الدستوائي، يحيى هو: ابن أبي كثير، وابن معدان هو: خالد بن معدان.

غريب الحديث :

قوله (مُعَصَّرَيْنِ) : المعصفر أي ثوب مصبوغ بعصفر، والعصفر صبغ أصفر اللون^(١).

فقه الحديث :

الحديث دليل على النهي عن لبس المعصفرة، وبيّن سبب النهي بأنها ثياب الكفار ولا يجوز للمسلمين أن يلبسوا ثيابهم ولا سيما إذا كانت هذه الألبسة شعار خاص بهم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وعلى النهي عن لبسها بأنها من ثياب الكفار وسواء أراد أنها مما يستحل الكفار بأنهم يستمتعون بخلاقهم في الدنيا أو مما يعتاده الكفار لذلك كما أنه في الحديث قال إنهم يستمتعون بآنية الذهب والفضة في الدنيا وهي للمؤمنين في الآخرة ولهذا كان العلماء يجعلون اتخاذ الحرير وأواني الذهب والفضة تشبيها بالكفار)^(٢).

فنهى عن مشابهتهم في اللباس براءة من أفعالهم، وحتى يتميز المسلم عن غيره.

(١) حاشية صحيح مسلم لفؤاد عبد الباقي (١٦٤٧/٣).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم - لابن تيمية (٣٦٠/١).

[٤٥] قال الإمام البخاري - رحمه الله :-

حدَّثنا يحيى بن بكير ، حدَّثنا الليث ، عن يونس ، عن ابن شهاب قال: أخبرني عبيدُ الله بن عبد الله بن عتبة ، عن ابن عباس رضي الله عنهما (أن رسولَ الله ﷺ كان يسدلُ شعره، وكان المشركون يفرقون رؤوسهم، وكان أهلُ الكتاب يسدلون رؤوسهم، وكان رسولُ الله ﷺ يحبُّ موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمَر فيه بشيء، ثم فرّق رسولُ الله ﷺ رأسه).

التخريج :

متفق عليه .

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب- باب في صفة النبي ﷺ (٥٢٧/٤ ح ٣٥٥٨)، وكتاب مناقب الأنصار- باب إتيان اليهود النبي ﷺ حين قدم المدينة (٦٥٣/٤ ح ٣٩٤٤)، وكتاب اللباس- باب الفرق (٧٨/٧ ح ٥٩١٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب الفضائل- باب في سدل النبي ﷺ شعره، وفرقه (١٨١٧/٤ ح ٢٣٣٦)، وأبو داود في سننه، كتاب الترتل- باب ما جاء في الفرق (٢٦٢/٤ ح ٤١٨٨)، والنسائي في السنن الصغرى، كتاب الزينة- باب فرق الشعر (١٨٤/٨)، وابن ماجه في سننه، كتاب اللباس- باب اتخاذ الجمّة والذوائب (١١٩٩/٢ ح ٣٦٣٢)، وأحمد في مسنده (٨٦/٤ ح ٢٢٠٩)، كلهم من طرق عن الزهري به.

غريب الحديث :

قوله (سدل) : أي يترك شعر ناصيته على جبهته^(١)، قال النووي : والمراد به هنا عند العلماء إرساله على الجبين واتخاذة كالقصة^(٢).

قوله (فرّق) : أي ألقى شعره إلى جانبي رأسه فلم يترك منه شيئاً على جبهته^(٣).

فقه الحديث :

في هذا الحديث بيان ما كان عليه النبي ﷺ فيما لم يؤمر فيه بشيء ولم يخالف شرعه فكان ﷺ يسدل شعر رأسه موافقة لأهل الكتاب لأنهم في زمانه كانوا متمسكين ببقايا من شرائع الرسل

(١) فتح الباري- لابن حجر (٦٦٤/٦).

(٢) شرح مسلم بشرح النووي (٩٠/١٥).

(٣) فتح الباري- لابن حجر (٦٦٤/٦).

فكانت موافقتهم أحب إليه من موافقة عبّاد الأوثان، فلما أسلم غالب عباد الأوثان أحب ﷺ حينئذٍ مخالفة أهل الكتاب وفرّق شعر رأسه وهذا هو سنته الثابتة التي رجع إليها وبقي عليها مدة حياته^(١).

قال الحافظ ابن حجر: (واستدل به على أن شرع ما قبلنا شرع لنا ما لم يجيء ما يخالفه)^(٢). ولشيخ الإسلام ابن تيمية كلام قيم في التعليق على هذا الحديث قال - رحمه الله - : (قيل: أما المعارضة بكون شرع من قبلنا شرع لنا، ما لم يرد شرعنا بخلافه، فذاك مبني على مقدمتين، كلتاهما منفية في مسألة التشبه بهم:

إحدهما: أن يثبت أن ذلك شرع لهم، بنقل موثوق به، مثل أن يخبرنا الله في كتابه، أو على لسان رسوله، أو ينقل بالتواتر، ونحو ذلك، فأما مجرد الرجوع إلى قولهم، أو إلى ما في كتبهم، فلا يجوز بالاتفاق، والنبي ﷺ، وإن كان قد استخبرهم فأخبروه، ووقف على ما في التوراة؛ فإنما ذلك لأنه لا يروج عليه باطلهم، بل الله سبحانه يعرفه ما يكذبون مما يصدقون، كما أخبره بكذبهم غير مرة. وأما نحن فلا نأمن أن يحدثونا بالكذب، فيكون فاسق، بل كافر قد جاءنا بنبأ فاتبعناه، وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: "إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم، ولا تكذبوهم".

المقدمة الثانية: أن لا يكون في شرعنا بيان خاص لذلك، فأما إذا كان فيه بيان خاص: إما بالموافقة، أو بالمخالفة، استغنى عن ذلك فيما ينهى عنه من موافقتهم، ولم يثبت أنه شرع لمن كان قبلنا، وإن ثبت فقد كان هدي نبينا ﷺ وأصحابه بخلافه، وبهم أمرنا نحن أن نتبع ونقتدي وقد أمرنا نبينا ﷺ: أن يكون هدينا مخالفاً لهدي اليهود والنصارى، وإنما تجيء الموافقة في بعض الأحكام العارضة، لا في الهدي الراتب، والشعار الدائم.

ثم ذلك بشرط: أن لا يكون قد جاء عن نبينا وأصحابه خلافه، أو ثبت أصل شرعه في ديننا، وقد ثبت عن نبي من الأنبياء أصله أو وصفه).

ثم قال: (ثم الجواب عن هذا، وعن قوله: "كان يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشيء" من وجوه:

أحدها: أن هذا كان متقدماً، ثم نسخ الله ذلك، وشرع له مخالفة أهل الكتاب، وأمره بذلك، وفي متن هذا الحديث "أنه سدل شعره موافقة لهم ثم فرق شعره بعد" ولهذا صار الفرق شعار المسلمين، وكان من الشروط المشروطة على أهل الذمة "أن لا يفرقوا شعورهم..."^(٣).

(١) فتح الباري - لابن حجر (٦/٦٦٤).

(٢) المصدر السابق (٦/٦٦٤).

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (١/٤٦٤-٤٦٦).

[٤٦] قال الإمام البخاري - رحمه الله :-

حدثنا محمد بن منهل ، حدثنا يزيد بن زريع ، حدثنا عمر بن محمد بن زيد ، عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: (" خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ، ووقروا اللحي وأحفوا الشوارب").

التخريج :

متفق عليه .

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس- باب تقليم الأظافر (٧/٧٣ ح ٥٨٩٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب الطهارة- باب خصال الفطرة (١/٢٢٢ ح ٢٥٩)، كلاهما من طريق يزيد بن زريع به.

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة- باب خصال الفطرة (١/٢٢٢ ح ٢٥٩)، والنسائي في السنن الصغرى ، كتاب الطهارة- باب إحياء الشارب وإعفاء اللحية (١/١٦)، وفي كتاب الزينة- باب إحياء الشوارب وإعفاء اللحية (٨/١٨١)، وفي السنن الكبرى، كتاب الطهارة- باب الأمر بإحياء الشوارب وإعفاء اللحية (١/٨٧ ح ١٣)، وكتاب الزينة- باب إحياء الشوارب وإعفاء اللحية (٨/٣١١ ح ٩٢٤٦)، وأحمد في مسنده (٨/٢٧٩ ح ٤٦٥٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (١/١٤٩)، كلهم من طريق يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر العمري عن نافع به .

وأخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الترجل- باب في أخذ الشارب (٤/٢٦٥ ح ٤١٩٩)، والترمذي في سننه، أبواب الاستئذان والآداب (٤/٤٧٣ ح ٢٧٦٤)، كلاهما من طريق مالك ، عن أبي بكر بن نافع عن أبيه به .

غريب الحديث :

قوله (احفوا الشوارب) : أي بالغوا في قصّها^(١).

فقه الحديث :

من أوامر الإسلام التي جاءت بمخالفة الكفار في مجال اللباس والزينة وعدم التشبه بهم فيهما، الأمر بإعفاء اللحي وقصّ الشوارب، كما دلّ عليه هذا الحديث .

(١) النهاية لابن الأثير (١/٤١٠).

وقد ابتلي كثير من الرجال بعصرنا الحاضر بهذه العادة السيئة حيث يتزينون بمعصيتهم ربهم، وتشبههم بالكفار وفي ذلك عدة مخالفات:

١- تغيير خلق الله ، قال تعالى في حق الشيطان: ﴿لَعَنَهُ اللَّهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيًّا

مَفْرُوضًا * وَلَا ضَلِيلًا وَلَا مَنِيئًا وَلَا مَرْتَبًا فَلْيَغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ ﴿

[النساء: ١١٨-١١٩].

٢- مخالفة أمره ﷺ: حيث أمر بإعفاء اللحية كما في الحديث، قال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ

يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿ [النور: ٦٣].

٣- موافقة المشركين والمجوس: فقد أمر ﷺ في الحديث بمخالفتهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (لكن الأمر بها أولاً بلفظ مخالفة المشركين دليل على أن جنس المخالفة أمر مقصود للشارع، وإن عينت هنا في هذا الفعل، فإن تقديم المخالفة علة تقديم العام على الخاص، كما يقال: أكرم ضيفك أطعمه وحادثه فأمرك بالإكرام أولاً دليل على أن إكرام الضيف مقصود، ثم عينت الفعل الذي يكون إكراماً له في ذلك الوقت)^(١).

ويؤكد هذا المعنى حديث أبي هريرة ؓ أن النبي ﷺ قال: (جُرُوا الشَّوَارِبَ وَأَرْخُوا اللَّحْيَ، خَالِفُوا الْمَجُوسَ)^(٢).

وقوله في الحديث " أوفروا اللحي " ، وفي حديث أبي هريرة " أرخوا " يدل على ترك اللحية وعدم التعرض لها بأخذ شيء منها ، قال النووي - رحمه الله - : (والمختار ترك اللحية على حالها وأن لا يتعرض لها بتقصير شيء أصلاً ، والمختار في الشارب ترك الاستئصال والاقتصار على ما يبدو به طرف الشفة والله أعلم)^(٣).

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (١/٢٠٤).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة- باب خصال الفطرة (١/٢٢٢ ح ٢٦٠)، وأحمد في مسنده (١٤/٣٩٠ ح ٨٧٨٥)، وأبو عوانة في مسنده (١/١٦١ ح ٤٦٥)، والطحاوي في شرح معاني الآثار- كتاب الكراهة (٤/٢٣٠ ح ٦٥٦٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (١/١٥٠)، كلهم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ؓ به .

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي (٣/١٥١).

[٤٧] قال الإمام البخاري - رحمه الله :-

حدَّثنا الحميدي، حدَّثنا سفيان، حدَّثنا الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، وسليمان بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: ("إنَّ اليهود والنصارى لا يصبغون، فخالفوهم").

التخريج :

متفق عليه .

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس - الخضاب (٧/٧٥ ح ٥٨٩٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب الزينة واللباس - باب في مخالفة اليهود في الصبغ (٣/١٦٦٣ ح ٢١٠٣)، وأبو داود في سننه، كتاب التَّرجل - باب في الخضاب (٤/٢٦٦ ح ٤٢٠٣)، والنسائي في السنن الصغرى، كتاب الزينة - باب فرق الشعر (٨/١٨٥)، وابن ماجه في سننه، كتاب اللباس - باب الخضاب بالحناء (٢/١١٩٦ ح ٣٦٢١)، وأحمد في مسنده (١٢/٢١٨ ح ٧٢٧٤)، كلهم من طريق سفيان بن عيينة، بهذا الإسناد.

وأخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء - باب ما ذكر عن بني اسرائيل (٤/٥٠٠ ح ٣٤٦٢)، و النسائي في السنن الصغرى، كتاب الزينة - باب الإذن بالخضاب (٨/١٣٧)، من طرق عن الزهري به.

غريب الحديث :

قوله (لا يَصْبُغُونَ) : أي لا يغيرونه من البيض إلى لون آخر، وأصل الصبغ التغيير^(١).

فقه الحديث :

في الحديث دليلٌ على مشروعية تغيير الشيب واستعمال الخضاب، وفيه أمرٌ صريحٌ من النبي ﷺ بمخالفة اليهود والنصارى في ذلك لأنهم لا يغيرون شيبهم. وقد تبين في الحديث السابق أن نفس مخالفتهم أمر مقصود للشارع في الجملة، ولهذا كان الإمام أحمد بن حنبل وغيره من الأئمة رضي الله عنهم يعللون الأمر بالصبغ بعلّة المخالفة^(٢). وأمر النبي ﷺ الوارد في الحديث يدل على وجوب سد المداخل التي تقرب المسلم من مشابهة الكفار بأي شكل كان، وهذا من تمام البراءة منهم والمخالفة لهم.

(١) النهاية - لابن الأثير (١٠/٣).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (١/١٩٩).

الفصل الرابع:

البراء في جانب العلاقات الدولية والشؤون الحربية.

وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأول: جهاد الكفار والمنافقين من أول صور البراءة.

المبحث الثاني: النهي عن التجسس من أجل أعداء الله ، وحكم من راسل الكفار.

المبحث الثالث: حكم الاستعانة بالكفار.

المبحث الرابع: من صور البراء الهجرة من بلاد الكفار وعدم السكنى معهم وتكثير

سوادهم.

المبحث الخامس: من صور البراء إجلاء الكفار من ديار المسلمين.

المبحث الأول: جهاد الكفار والمنافقين من أول صور البراءة .

لما كان الجهاد ذروة سنام الإسلام وقبته، ومنازلُ أهله أعلى المنازل في الجنة، كما لهم الرفعة في الدنيا، فهم الأعلون في الدنيا والآخرة، كان رسول الله ﷺ في الذروة العليا منه، واستولى على أنواعه كلها فجاهد في الله حق جهاده بالقلب، والجنان، والدعوة، والبيان، والسيف، والسنان، وكانت ساعاته موقوفة على الجهاد، بقلبه، ولسانه، ويده، ولهذا كان أرفع العالمين ذكراً وأعظمهم عند الله قدراً.

وأمره الله تعالى بالجهاد من حين بعثه وقال: ﴿لَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَذِيرًا، فَلَا تُطِيعُ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان : ٥٢] فهذه سورة مكية أمر فيها بجهاد الكفار، بالحجة، والبيان، وتبليغ القرآن، وكذلك جهاد المنافقين، إنما هو بتبليغ الحجة، وإلا فهم تحت قهر أهل الإسلام، قال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ [التوبة: ٧٣] فجهاد المنافقين أصعب من جهاد الكفار، وهو جهاد خواص الأمة، وورثة الرسل، والقائمون به أفراد في العالم، والمشاركون فيه، والمعاونون عليه، وإن كانوا هم الأقلين عدداً، فهم الأعظمون عند الله قدراً^(١).

ومن تدبر آيات القرآن الكريم في الجهاد علم مقامه وفضله وعلو رتبته في العبادات. وكذلك طفحت السنة النبوية بمثل ذلك، فيجب على المسلمين - حتى يحققوا البراءة من الكفار - أن يجاهدوهم حتى يدخلوا في دين الله، أو يعطوا الجزية عن يدٍ وهم صاغرون. وقد وضع الإسلام للجهاد قواعد وآداب مايسمو به عن الظلم والعدوان، فمن هذه الآداب:

١. أن يسبق الجهاد توجيه دعوة الإسلام للكفار.
٢. فإن قبلوا الإسلام كفَّ عنهم، وإن لم يقبلوه دُعوا إلى دفع الجزية.
٣. فإن قبلوا دفع الجزية كف عنهم.
٤. وإن رفضوا دفع الجزية أنذروا بالحرب والقتال.

(١) زاد المعاد - لابن القيم (٥/٣).

[٤٨] قال الإمام أبو داود - رَحِمَهُ اللهُ - :-

حدثنا مُوسَى بنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : (جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَأَلْسِنَتِكُمْ) .

التخريج :

رواه أبو داود في سننه، في كتاب الجهاد- باب كراهية ترك الغزو (١٨/٣ ح ٢٥٠٤)، ورواه النسائي في السنن الصغرى، في كتاب الجهاد- باب وجوب الجهاد (٧/٦) ، وأحمد في مسنده (٢٧٢/١٩ ح ١٢٢٤٦)، والدارمي في مسنده، كتاب الجهاد- باب في جهاد المشركين باللسان واليد (١٥٧٧/٣ ح ٢٤٧٥)، وأبو يعلى في مسنده (٤٦٨/٦ ح ٢٨٧٥)، وابن حبان في صحيحه، من طريق أبي يعلى، كتاب السير- باب فرض الجهاد (٦/١١ ح ٤٧٠٨)، والحاكم في مستدرکه (٨١/٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٠/٩)، جميعهم من طرق عن حماد بن سلمة بهذا الإسناد.

الحكم على الإسناد:

إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير حماد- وهو ابن سلمة- فمن رجال مسلم وحده ، ويزيد: هو ابن هارون، وحُمَيْد: هو ابن أبي حُمَيْد الطويل. وصححه الحاكم على شرط مسلم ووافقه الذهبي، وصححه الألباني-رحمه الله- في صحيح سنن أبي داود (٩٧/٢).

فقه الحديث :

دل هذا الحديث على الأمر بمجاهدة الكفار بالنفس والمال واللسان دعوةً إلى الله وأمرًا بالمعروف ونهيًا عن المنكر الذي هم عليه، وتحقيقاً لعقيدة البراء، فالجهاد هو أولى صور البراء والمفاصلة من الكفار، ومفهوم الجهاد لا يقتصر على القتال فحسب بل يتعدى إلى المجاهدة بدفع المال وباللسان وحضُّ الناس على الجهاد ودعوتهم إلى الخير.

قال الصنعاني- رحمه الله:- (الحديث دليل على وجوب الجهاد بالنفس وهو الخروج والمباشرة للكفار، وبالمال وهو بذله لما يقوم به من النفقة في الجهاد والسلاح ونحوه، وهذا هو المفاد من عدة آيات في القرآن: ﴿جَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾ [التوبة : ٤١] ، والجهاد باللسان بإقامة الحجة عليهم ودعائهم إلى الله....^(١).

^(١) الصنعاني ، محمد بن إسماعيل الأمير اليمني الصنعاني ، (ت ١١٨٢ هـ) . سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ . (٧٦/٤).

المبحث الثاني: النهي عن التجسس من أجل أعداء الله ، وحكم من راسل الكفار .

[٤٩] قال الإمام البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، سَمِعْتُ مِنْهُ مَرَّتَيْنِ قَالَ : أَخْبَرَنِي حَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي رَافِعٍ، قَالَ : سَمِعْتُ عَلِيًّا ﷺ يَقُولُ : (بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَا وَالزُّبَيْرُ وَالْمِقْدَادُ ، وَقَالَ: "انْطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَةَ خَاخَ^(١) ، فَإِنَّ بِهَا ظَعِينَةَ ، وَمَعَهَا كِتَابٌ فَخُذُوهُ مِنْهَا"، فَاَنْطَلَقْنَا تَعَادَى بِنَا خَيْلَنَا، حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى الرَّوْضَةِ، فَإِذَا نَحْنُ بِالظَّعِينَةِ، فَقَلْنَا: أَخْرَجِي الْكِتَابَ، فَقَالَتْ: مَا مَعِيَ مِنْ كِتَابٍ. فَقَلْنَا: لُخْرِجِنَّ الْكِتَابَ، أَوْ لِنَلْقَيْنَنَّ الثِّيَابَ، فَأَخْرَجَتْهُ مِنْ عِقَاصِيهَا، فَأَتَيْنَا بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَإِذَا فِيهِ : مِنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ إِلَى أَنَسِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ يُخْبِرُهُمْ بِبَعْضِ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : يَا حَاطِبُ مَا هَذَا ؟ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَا تَعْجَلْ عَلَيَّ، إِنِّي كُنْتُ امْرَأً مُلْصَقًا فِي فَرَيْشٍ، وَلَمْ أَكُنْ مِنْ أَنْفُسِهَا، وَكَانَ مَنْ مَعَكَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ لَهُمْ قَرَابَاتٌ بِمَكَّةَ يَحْمُونَ بِهَا أَهْلِيهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ، فَأَحْبَبْتُ إِذْ فَاتَتْنِي ذَلِكَ مِنَ النَّسَبِ فِيهِمْ، أَنْ أَتَّخِذَ عِنْدَهُمْ يَدًا يَحْمُونَ بِهَا قَرَابَتِي، وَمَا فَعَلْتُ كُفْرًا وَلَا ارْتِدَادًا وَلَا رِضًا بِالْكَفْرِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : قَدْ صَدَقَكُمْ، فَقَالَ عَمْرٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، دَعْنِي أَضْرِبَ عُنُقَ هَذَا الْمُنَافِقِ، قَالَ: "إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا، وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَكُونَ قَدْ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ" .

التخريج :

متفق عليه .

أخرجه البخاري في صحيحه- كتاب الجهاد والسير- باب الجاسوس (٤/٣٤٢ ح ٣٠٠٧)، وباب غزوة الفتح ومابعث به حاطب بن أبي بلتعة إلى أهل مكة يخبرهم بغزو النبي ﷺ (٥/١٠٦ ح ٤٢٧٤)، وكتاب التفسير- تفسير سورة الممتحنة (٦/٣٦٧ ح ٤٨٩٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة- باب من فضائل أهل بدر ﷺ، وقصة حاطب بن أبي بلتعة (٤/١٩٤١ ح ٢٤٩٤)، وأبو داود في سننه، كتاب الجهاد- باب في حكم الجاسوس إذا كان مسلماً (٣/٧٦ ح ٢٦٥٠)، والترمذي في سننه، أبواب تفسير القرآن- باب ومن سورة الممتحنة (٥/٣٣٣ ح ٣٣٣).

(١) روضة خاخ : مكان قريب من حمراء الأسد من المدينة. وانظر صحيح مسلم بشرح النووي (٥٥/١٦).

ح ٣٣٠٥)، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب التفسير - سورة الممتحنة (٢٩٦/١٠ ح ١١٥٢١)، وأحمد في مسنده (٣٧/٢ ح ٦٠٠)، كلهم من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار به. والحسن بن محمد بن علي: هو ابن محمد بن الحنفية. وأخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير - باب إذا اضطرَّ الرجل إلى النظر في شعور أهل الذمة والمؤمنات إذا عصين الله، وتجريدهنَّ (٣٦٧/٤ ح ٣٠٨١)، وكتاب المغازي - باب فضل من شهد بدرًا (١٣/٥ ح ٣٩٨٣)، كتاب الاستئذان - باب من نظر في كتاب من يُحذَر المسلمين ليستبين أمره (١٧٤/٧ ح ٦٢٥٩)، كتاب استنابة المرتدين والمعاندين وقتالهم - باب ما جاء في المتأولين (٣٧٧/٨ ح ٦٩٣٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة - باب من فضائل أهل بدر ﷺ، وقصة حاطب بن أبي بلتعة (١٩٤١/٤ ح ٢٤٩٤)، وأبو داود في سننه، كتاب الجهاد - باب في حكم الجاسوس إذا كان مسلمًا (٧٨/٣ ح ٢٦٥١)، وأحمد في مسنده (١٩٥/٢ ح ٨٢٧)، كلهم من طرق عن حصين بن عبد الرحمن، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبدالرحمن السلمي، عن علي ﷺ بمعنى حديث عبيد الله بن رافع عن علي ﷺ . وأبو عبدالرحمن السلمي : هو عبدالله بن حبيب.

غريب الحديث :

قوله (**ظَعِينَةٌ**) : الطُّعْنُ: النَّسَاء، واحِدَتُهَا ظَعِينَةٌ. وأصلُ الطُّعِينَةُ : الرَّاحِلَةُ التي يُرْحَلُ ويُطْعَنُ عليها: أي يُسار.، وقيل للمرأة ظعينة، لأنها تَطْعَنُ مع الزَّوْجِ حَيْثُما طَعَنَ، أو لِأَنَّهَا تُحْمَلُ على الرَّاحِلَةِ إِذَا طَعَنَتْ. وقيل الطُّعِينَةُ: المَرَأَةُ في اليهودج، ثم قيل لليهودج بلا امرأة، وللمرأة بلا هودج: ظعينة^(١).

قوله (**عِقَاصِيهَا**) : أي ضفائرها، جمع عقيسة أو عقصة^(٢).

فقه الحديث :

هذا الحديث فيه ذكر ما حصل من حاطب بن أبي بلتعة ﷺ من محاولته إفشاء سر النبي ﷺ للمشركين وهو إرادة غزوه لهم، فلما سأله النبي ﷺ عن فعله قال: (فأحببت إذ فاتني ذلك من

(١) النهاية - لابن الأثير (١٥٧/٣). وذكر النووي أن اسم هذه الظعينة: سارة مولاة لعمران بن أبي صيفي القرشي. صحيح مسلم بشرح النووي (٥٥/١٦).

(٢) النهاية - لابن الأثير (٢٧٦/٣).

النسب فيهم ، أن أتخذ عندهم يداً يحمون بها قرابتي ، وما فعلت كفراً ولا ارتداداً ، ولا رضاً بالكفر بعد الإسلام) فقال رسول الله ﷺ : (لقد صدقكم).

فإفشاء حاطب سرّ رسول الله ﷺ نوع موالاتة للكفار، إلا إنها ليست مكفرة بذاتها، وذلك أن تجسّس حاطب ﷺ لم يكن أثناء قتالٍ دائر وإنما كان في حال السلم، وفرقٌ بين إعانة المسلم للكفار على المسلمين بشيء من مال أو إفشاء سر ونحو ذلك حال السلم ، وبين إعانتهم على المسلمين حال الحرب بما ينصرهم، إذ كلام العلماء في الحكم بالكفر والردة في مسألة نصره الكافر على المسلم بالفعل إنما هو في حال حرب المسلم للكافر، لا في حال السلم.

قال الشافعي - رحمه الله - عندما سُئِلَ : رأيت المسلم يكتب إلى المشركين من أهل الحرب بأن المسلمين يريدون غزوهم أو بالعورة من عوراتهم، هل يحل ذلك دمه ويكون في ذلك دلالة على ممالأة المشركين؟ قال: (لا يحل دم من ثبتت له حرمة الإسلام إلا أن يقتل أو يزني بعد إحصان أو يكفر كفراً بيّناً بعد إيمان ثم يثبت على الكفر، وليس الدلالة على عورة مسلم ولا تأييد كافر بأن يحذر أن المسلمين يريدون منه غرة ليحذرها أو يتقدم في نكاية بكفر بيّن)^(١).

وقال النووي - رحمه الله -: (وفيه أن الجاسوس وغيره من أصحاب الذنوب الكبائر لا يكفرون بذلك، وهذا الجنس كبيرة قطعاً لأنه يتضمن إيذاء النبي ﷺ وهو كبيرة بلا شك لقوله تعالى:

﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ﴾ [الآية [الأحزاب : ٥٧]]^(٢)

وقال ابن القيم - رحمه الله - : (وفيها جواز قتل الجاسوس وإن كان مسلماً، لأن عمر ﷺ سأل رسول الله ﷺ قتل حاطب بن أبي بلتعة لما بعث يُخبر أهل مكة بالخبر، ولم يقل رسول الله ﷺ : لا يحل قتله إنه مسلم، بل قال: "وما يدريك لعل الله قد اطلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم" فأجاب بأن فيه مانعاً من قتله، وهو شهوده ببراءة، وفي الجواب بهذا كالتنبيه على جواز قتل جاسوس ليس له مثل هذا المانع، وهذا مذهب مالك، وأحد الوجهين في مذهب أحمد، وقال الشافعي وأبو حنيفة: لا يُقتل، وهو ظاهر مذهب أحمد، والفريقان يحتجون بقصة حاطب، والصحيح: أن قتله راجع إلى رأي الإمام، فإن رأى في قتله مصلحة للمسلمين، قتله، وإن كان استبقاؤه أصلح استبقاه. والله أعلم)^(٣).

(١) الشافعي ، محمد بن ادريس الشافعي ، (ت ٢٠٤ هـ) . الأم ، تصحيح محمد زهري النجار ، تصوير دار المعرفة ، بيروت، (٢٤٩/٤) .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي (٥٥/١٦) .

(٣) زاد المعاد - لابن القيم (٤٢٢/٣ - ٤٢٣) .

وقال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن - رحمه الله - : (فقال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾ الآيات . فدخل حاطب في المخاطبة باسم الإيمان، ووصفه به، وتناوله النهي بعمومه، وله خصوص السبب، الدال على إرادته، مع أن في الآية الكريمة، ما يشعر : أن فعل حاطب نوع موالاة، وأنه أبلغ إليهم بالمودة، وأن فاعل ذلك قد ضل سواء السبيل، لكن قوله : " صدقكم، خلوا سبيله " ظاهر في أنه لا يكفر بذلك، إذا كان مؤمناً بالله ورسوله، غير شاك، ولا مرتاب ؛ وإنما فعل ذلك، لغرض دنيوي، ولو كفر، لما قال : خلوا سبيله .^(١)

^(١) ابن قاسم ، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي ، (ت ١٣٩٢هـ) . الدرر السنيّة في الأجوبة النجدية - مجموعة رسائل ومسائل علماء نجد ، ط ٦ ، ١٤١٧هـ . (٤٧٣/١) .

[٥٠] قال الإمام البخاري - رحمه الله :-

حدثنا أبو نعيم، حدثنا أبو العُمَيْس، عن إياس بن سلمة بن الأكوع، عن أبيه رضي الله عنه قال: (أتى النبي صلى الله عليه وسلم عين من المشركين وهو في سفر فجلس عند أصحابه يتحدث، ثم انفتل، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "اطلبوه، واقتلوه"، فقتلته، فنقله سلبه).

التخريج :

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير- باب الحربي إذا دخل دار الإسلام بغير أمان (٤/٣٥٨/ح ٣٠٥١)، وأبو داود في سننه، كتاب الجهاد- باب في الجاسوس المستأمن (٣/٧٨/ح ٢٦٥٣)، وابن ماجه في سننه، كتاب الجهاد- باب المبارزة والسلب (٢/٩٤٦/ح ٢٨٣٦) مختصراً، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب السير- باب قتل عيون المشركين (٨/١٢٧/ح ٨٧٩٣)، وأحمد في مسنده (٢٧/٦١/ح ١٦٥٣١)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٨/٨/ح ٣٠١٢)، وابن حبان في صحيحه، كتاب السير- باب الغنائم وقسمتها (١١/١٧٠/ح ٤٨٣٩-الإحسان)، كلهم من طرق عن أبي العُمَيْس بهذا الإسناد.

وأبو العُمَيْس: هو عتبة بن عبد الله المسعودي. وأبو نعيم: هو الفضل بن دكين.

غريب الحديث :

قوله (عَيْنٌ) : أي جاسوساً^(١) ، وسمي الجاسوس عيناً لأن جُلَّ عمله بعينه، أو لشدة اهتمامه بالرؤية واستغراقه فيها كأن جميع بدنه صار عيناً^(٢).

قوله (انفتل) : انسل، وخرج بشدة.^(٣)

فقه الحديث :

ظهر من هذا الحديث ما هو الباعث على قتل هذا الرجل وذلك أنه عينٌ للمشركين، وأنه اطلع على عورة المسلمين، وبادر ليُعلم أصحابه فيغتمون غرتهم، وكان في قتله مصلحة للمسلمين.^(٤)

(١) النهاية- لابن الأثير (٣/٣٣١) .

(٢) فتح الباري- لابن حجر (٦/١٩٥) .

(٣) المصدر السابق (٦/١٩٥) .

(٤) المصدر السابق (٦/١٩٥) .

وقال النووي-رحمه الله-: (وفيه قتل الجاسوس الكافر الحربي ، وهو كذلك بإجماع المسلمين وفي رواية النسائي أن النبي ﷺ كان أمرهم بطلبه وقتله، وأما الجاسوس المعاهد والذمي فقال مالك والأوزاعي يصير ناقضاً للعهد، فإن رأى استرقاقه أرقه، ويجوز قتله، وقال جماهير العلماء: لا ينتقض عهده بذلك، قال أصحابنا: إلا أن يكون قد شرط عليه انتقاض العهد بذلك. وأما الجاسوس المسلم فقال الشافعي والأوزاعي وأبو حنيفة وبعض المالكية وجماهير العلماء رحمهم الله تعالى: يعزّره الإمام بما يرى من ضرب وحبس ونحوهما، ولا يجوز قتله، وقال مالك رحمه الله تعالى: يجتهد فيه الإمام، ولم يفسر الاجتهاد، وقال القاضي عياض رحمه الله: قال كبار أصحابه يُقتل^(١) .

والكفر والشرك كافٍ من أجل البراءة لكنه ارتكب شيئاً مسيئاً للإسلام وناقضاً للعهد ، فهذا تتأكد البراءة ويزداد سببها مما يؤدي إلى قتله .

(١) صحيح مسلم بشرح النووي (٦٧/١٢) .

المبحث الثالث: حكم الاستعانة بالكفار.

إذا قلنا بأن الجهاد يشمل دعوة الكافرين إلى الإسلام، وقتال الأعداء المعاندين، فإن مجالات الاستعانة سوف تتسع، حتى تشمل الاستعانة بالمشركين لحماية الدعوة والداعية، والاستعانة بهم لنشر مآثر الإسلام، وللتجسس على الأعداء، وللدلالة على الطريق، ولتوريد الأسلحة أو استعارتها منهم، وللتخذييل عن المسلمين، وللإشتراك في القتال والدفاع عن دار الإسلام وغير ذلك^(١).

[٥١] قال الإمام مسلم - رحمه الله -:

حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ مَالِكٍ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَاللَّفْظُ لَهُ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ الْفُضَيْلِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نِيَّارِ الْأَسْلَمِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: (خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ قَبْلَ بَدْرٍ، فَلَمَّا كَانَ بِحَرَّةِ الْوَبَرَةِ أُدْرِكُهُ رَجُلٌ قَدْ كَانَ يُدَكِّرُ مِنْهُ جُرْأَةً^(١) وَنَجْدَةً^(٢)، فَفَرَحَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ رَأَوْهُ، فَلَمَّا أُدْرِكُهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ: جِئْتُ لِأَتَّبِعَكَ وَأَصِيبَ مَعَكَ، قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ؟" قَالَ: لَا. قَالَ: "فَارْجِعْ، فَلَنْ أُسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ"، قَالَتْ: ثُمَّ مَضَى حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالشَّجْرَةِ أُدْرِكُهُ الرَّجُلُ، فَقَالَ لَهُ كَمَا قَالَ أَوَّلَ مَرَّةٍ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا قَالَ أَوَّلَ مَرَّةٍ، قَالَ: "فَارْجِعْ فَلَنْ أُسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ"، قَالَ: ثُمَّ رَجَعَ فَأَدْرِكُهُ بِالْبَيْدَاءِ، فَقَالَ لَهُ كَمَا قَالَ أَوَّلَ مَرَّةٍ "تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ؟" قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ: "فَانْطَلِقْ".)

التخريج :

رواه مسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير - باب كراهة الاستعانة في الغزو بكافر إلا لحاجة (١٤٤٩/٣ ح ١٨١٧)، وأبو داود في سننه، كتاب الجهاد - باب في المشرك يسهم له (١١٨/٣ ح ٢٧٣٢)، والترمذي في سننه، أبواب السير - باب ما جاء في أهل الذمة يغزون مع المسلمين هل يسهم لهم؟ (٢١٧/٣ ح ١٥٥٨)، وابن ماجه في سننه، كتاب الجهاد - باب الاستعانة

(١) انظر بحث العلامة الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله - في هذه المسألة: مجموع فتاوى ومقالات (٢٣٦-٢٤٣).

(٢) قال ابن الأثير: (هو من الجراءة: الإقدام على الشيء). النهاية (٢٥٣/١).

(٣) قال ابن الأثير: (النَّجْدَةُ: الشجاعة. ورجلٌ نَجْدٌ و نَجْدٌ: أي شديد البأس). النهاية (١٨/٥).

بالمشركين (٢/٩٤٥ ح ٢٨٣٢)، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب السير - باب ترك الإمام الاستعانة بالمشرك (٨/٨٥ ح ٨٧٠٧ و ٨٧٠٨)، وباب ترك الاستعانة بالمشركين في الحرب (٨/١٤٧ ح ٨٨٣٥ - بتمامه)، والإمام أحمد في مسنده (ح ٢٤٣٨٦)، وابن حبان في صحيحه، كتاب السير - باب الخروج وكيفية الجهاد (١١/٢٨ ح ٤٧٢٦ - الإحسان)، كلهم من طرق عن مالك بن أنس رضي الله عنه، به.

فقه الحديث :

الحديث يدل على عدم جواز الاستعانة بالمشرك في أي عمل من الأعمال: سواء كان يتعلق بالجهاد أو الخراج أو غير ذلك؛ لأن قوله ﷺ: " فلن أستعين بمشرك " نكرة في سياق النفي، والمعلوم أن النكرة في سياق النفي تفيد العموم. وقد استدل بهذا الحديث من قال بتحريم الاستعانة بالمشركين في القتال، وأنها لا تجوز إلا في حالة الضرورة القصوى، وهم المالكية والحنابلة في المعتمد عندهم، والظاهرية والجوزجاني وغيرهم.

وذهب فريق آخر من العلماء إلى جواز الاستعانة بالمشركين في القتال عند الحاجة: من نحو قلة أو خدمة للمسلمين في القتال أو غير ذلك، وممن ذهب إلى ذلك الحنفية والشافعية والحنابلة في رواية ثانية عن الإمام أحمد والشعبي وهو قول الأوزاعي وسفيان الثوري وغيرهم.^(١) ومن أدلتهم ما رواه أبو داود في مراسيله^(٢) عن الزهري: (أن النبي ﷺ استعان بناس من اليهود في حربته، فأسهم لهم).

وقال النووي - رحمه الله - : (قوله عن عائشة " أن النبي ﷺ خرج قبل بدر فلما كان بحرة الوبرة " هكذا ضبطناه بفتح الباء وكذا نقله القاضي عن جميع رواة مسلم قال: وضبطه بعضهم باسكانها، وهو موضع على نحو من أربعة أميال من المدينة. قوله ﷺ: " فارجع فلن أستعين بمشرك "، وقد جاء في الحديث الآخر أن النبي ﷺ استعان بصفوان بن أمية قبل إسلامه، فأخذ طائفة من العلماء بالحديث الأول على إطلاقه، وقال الشافعي وآخرون: إن كان الكافر حسن الرأي في المسلمين ودعت الحاجة إلى الاستعانة به استعين به، وإلا فيكرهه، وحمل الحديثين على هذين الحالين، وإذا حضر الكافر بالإذن رضخ له ولا يُسهم له، هذا مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة والجمهور، وقال الزهري والأوزاعي يُسهم له والله أعلم).^(٣)

(١) شبير، محمد عثمان شبير، حكم الاستعانة بغير المسلمين في الجهاد الإسلامي، دار النفائس، عمان، ط ١، ١٤٢٤هـ. (ص ٦٤).

(٢) (ص: ٣٥٥، ح: ٢٧٠)، وهو مرسل .

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي (١٢/١٩٨-١٩٩).

وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - بعد أن ذكر الأحاديث الواردة في جواز الاستعانة بالمشركين والأحاديث المانعة من ذلك، ما نصه :

(ويُجمع بينه وبين الذي قبله بأوجهٍ ذكرها المصنف، منها ما ذكره البيهقي عن نص الشافعي: أن النبي ﷺ تفرّس فيه الرغبة في الإسلام، فردّه رجاءً أن يُسلم فصدق ظنّه، وفيه نظر من جهة التّكثير في سياق النفي، ومنها أن الأمر فيه إلى رأي الإمام، وفيه النظر بعينه، ومنها أن الاستعانة كانت ممنوعة، ثمّ رخص فيها، وهذا أقربها، وعليه نصّ الشافعي)^(١).

قال الأستاذ الدكتور محمد عثمان شبير: (إن الأصل في الاستعانة بغير المسلمين في القتال عدم الجواز، ويستثنى من هذا الأصل جواز الاستعانة بغير المسلمين في القتال عند الضرورة أو الحاجة جمعاً بين الأدلة، ويترك للإمام أو نائبه تقدير المصالح والمضار التي تترتب على الاستعانة بهم في القتال)^(٢).

(١) تلخيص الحبير - لابن حجر (٤/١٠٠-١٠١).

(٢) حكم الاستعانة بغير المسلمين في الجهاد الإسلامي - (ص: ٩٣)، وانظر (ص: ٩٤-٩٥) من المصدر نفسه ، حيث ذكر الدكتور جملة من ضوابط الاستعانة بغير المسلمين في القتال، فلترجع.

[٥٢] قال الإمام البخاري - رحمه الله :-

حدثني إبراهيم بن موسى^١ ، أخبرنا هشام^٢ ، عن معمر^٣ ، عن الزهري^٤ ، عن عروة بن الزبير^٥ ، عن عائشة رضي الله عنها : (واستأجر النبي ﷺ وأبو بكر ﷺ رجلاً من بني الدئل، ثم من بني عبد بن عدي هادياً خريئاً - الخريئ : الماهر بالهداية^(١)) - قد غمس يمين حلف في آل العاص بن وائل، وهو على دين كقار قریش؛ فأمناه، فدفعنا إليه راحلتيهما، وواعداه غار ثور بعد ثلاث ليالٍ، فاتأهما براحتيهما صبيحة ليل ثلاث، فارتحلا وانطلق معهما عامر بن فهيرة^٦ ، والدليل الديلي^٧ ، فأخذ بهم أسفل مكة وهو طريق الساحل).

التخريج :

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإجارة- باب استئجار المشركين عند الضرورة، أو إذا لم يوجد أهل الإسلام (٣/ ٦٨ ح ٢٢٦٣)، وباب إذا استأجر أجيراً ليعمل له بعد ثلاثة أيام- أو بعد شهر أو بعد سنة- جاز وهما على شرطهما الذي اشترطاه إذا جاء الأجل (٣/ ٦٨ ح ٢٢٦٤)، وكتاب مناقب الأنصار- باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة (٤/ ٦٣٥ ح ٣٩٠٥)، وعبد الرزاق في المصنف، كتاب المغازي- باب من هاجر إلى الحبشة (٥/ ٣٨٤ ح ٩٧٤٣)، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الإجارة- باب جواز الإجارة (ح ١٠٨٩٢)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، سياق ما روي عن النبي ﷺ في ابتداء الوحي وصفته وأنه بعث.. (٤/ ٨٥٥ ح ١٤٣٢)، جميعهم من طرق عن معمر بن راشد بهذا الإسناد.

فقه الحديث:

هذه الواقعة تدل على جواز الاستعانة بالمشرك المأمون العالم بمسالك الطرق للدلالة على الطريق وعلى الأهداف العسكرية. وقد اتفق الفقهاء على جواز الاستعانة بغير المسلمين للدلالة على الطرق التي يسلكها الجيش الإسلامي، أو للدلالة على قلعة من قلاع الأعداء أو ثغرة على حدود الدولة المعادية، أو على ماء في مفازة ليشرب منها الجيش الإسلامي أو غير ذلك مما فيه خدمة للجيش الإسلامي، ويسهل له مهماته العسكرية.^(٢)

(١) قال ابن الأثير: (الخريئ: الماهر الذي يهتدي لأخوات المفازة، وهي طرقها الخفية ومضايقتها. وقيل: إنه يهتدي لمثل خرئت الإبرة من الطريق). النهاية (١٩/٢).

(٢) حكم الاستعانة بغير المسلمين في الجهاد الإسلامي، أ.د. محمد عثمان شبير (ص ٣٥).

قال ابن مفلح-رحمه الله:- (ويجوز له أن يبذل جعلاً لمن يدلّه على طريق أو قلعة يفتحها أو ماء في مفازة أو مال يأخذه أو ثغرة يدخل منها لأنه ﷺ وأبا بكر استأجروا في الهجرة من يدلهم على الطريق).^(١)

^(١) ابن مفلح ، محمد بن مفلح ، (ت ٧٦٣ هـ) . المبدع ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠١هـ. (٣/٣٤٠).

[٥٣] قال الإمام البخاري - رحمه الله :-

حدَّثنا عبدُ الله بن محمدٍ ، حدَّثنا سفيانُ ، قال: سمعت الزُّهريَّ حين حدَّث هذا الحديث حفظتُ بعضه، وثبنتي معمرٌ ، عن عروة بن الزُّبير ، عن المسور بن مخرمة و مروان بن الحكم يزيد أحدهما على صاحبه قالوا: (خرج النبي ﷺ عام الحديبية في بضع عشرة مائة من أصحابه، فلما أتى ذا الحليفة قلد الهدى وأشعره، وأحرمَ منها بعمرة، وبعثَ عيناً له من خُزاعة. وسار النبي ﷺ حتى كان بغدير الأشطاط أتاه عينه قال: إن قريشاً جمعوا لك جمعوا لك جمعوا لك الأحابيش، وهم مقاتلوك وصادوك عن البيت ومانعوك، فقال: أشيروا أيها الناس عليّ، أترون أن أميلَ إلى عيالهم وذراريّ هؤلاء الذين يريدون أن يصدُّونا عن البيت، فإن يأتونا كان الله ﷻ قد قطعَ عيناً من المشركين، وإلا تركناهم محروبين. قال أبو بكر: يارسول الله خرجتَ عامداً لهذا البيت لا تريدُ قتلَ أحدٍ ولا حربَ أحدٍ، فتوجهَ له، فمن صدنا عنه قاتلناه. قال: أمضوا على اسم الله).

التخريج :

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحج- باب من أشعر وقلد بذى الحليفة ثم أحرم (٥٢٤/٢) ح ١٦٩٤ و ١٦٩٥)، وكتاب الشروط- باب مايجوز من الشروط في الإسلام، والأحكام، والمبايعة (٢٣٧/٣ ح ٢٧١١ و ٢٧١٢)، وباب الشروط في الجهاد، والمصالحة مع أهل الحروب، وكتابة الشروط (٢٤٤/٣)، كتاب المغازي- باب غزوة الحديبية (٧٦/٥ ح ٤١٥٧ و ٤١٧٨، ٤١٧٩ و ٤١٨٠، ٤١٨١)، وأبو داود في سننه، كتاب المناسك -باب في الإشعار -مختصراً (٢٥١/٢ ح ١٧٥٤)، وكتاب الجهاد- باب في صلح العدو - بطوله (١٣٣/٣ ح ٢٧٦٥ و ٢٧٦٦)، والنسائي في السنن الصغرى، كتاب مناسك الحج، باب اشعار الهدى - مختصراً (١٦٩/٥)، وفي السنن الكبرى، كتاب المناسك- باب إشعار الهدى (٦٢/٤ ح ٣٧٣٧)، وكتاب السير- باب مشاوره الناس الإمام الناس إذا كثر العدو وقل من معه (٥/٨ ح ٨٥٢٧)، وباب توجيه عين واحدة (١٢٥/٨ ح ٨٧٨٩)، والإمام أحمد في مسنده (٢٤٣/٣١ ح ١٨٩٢٨)، كلهم من طرق عن معمر به.

فقه الحديث :

اتفق الفقهاء على جواز استعمال الكافر في نقل أخبار الأعداء الحربيين إذا كان مأموناً، لأنه أقدر من المسلم على الدخول إلى أرض العدو والاختلاط به ومعرفة ما عندهم من أسرار.^(١) قال ابن القيم رحمه الله -: (ومنها أنه الاستعانة بالمشرك المأمون في الجهاد جائزة عند الحاجة لأن عينه الخزاعي كان كافراً إذ ذاك ، وفيه في المصلحة أنه أقرب إلى اختلاطه بالعدو وأخذ أخبارهم)^(٢).

فالحديث يدل على جواز الاستعانة بغير المسلم في التجسس على الأعداء ونقل أخبارهم، وقد كانت خزاعة عيبة نصح رسول الله ﷺ -أي موضع سره وثقته- يعتمد عليها في نقل أخبار قريش.

قال الخطابي: (وفيه أن النبي ﷺ أرسل الخزاعي وبعثه عيناً، ثم صدقه في قوله وقبل خبره وهو كافر؛ وذلك لأن خزاعة كانوا عيبة نصح رسول الله ﷺ مؤمنهم وكافرهم لحلف كانت بينهم في الجاهلية، ولعله أيضاً لم يجد من المسلمين من ينوب عنه في تعرف الخبر والتجسس والبحث عن أمر العدو، ثم إن ذلك أمر لا يكاد يتحققه إلا من لابس العدو وداخلهم واستبطن سرهم، وهذا المعنى متعذر وجوده غالباً في المسلمين)^(٣).

(١) حكم الاستعانة بغير المسلمين في الجهاد الإسلامي - أ.د. محمد عثمان شبير - (ص ٣٩).

(٢) زاد المعاد - لابن القيم (٣/٣٠١).

(٣) معالم السنن - للخطابي (٢/٣٢٦).

المبحث الرابع: من صور البراء الهجرة من بلاد الكفار وعدم السكنى معهم وتكثير سوادهم.

يجب على المسلم أن يعيشَ في أرض الإسلام وبين مجتمعه الإسلامي، الذي يطبق أحكام الله، ويقيم شعائر دينه، ويقوم بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا تجوز له الإقامة في أرض الكفر وبين الكفار بدون ضرورة، بل الواجب عليه الهجرة إلى ديار الإسلام لقوله تعالى:

﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ

اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ [النساء: ٩٧]

قال الإمام ابن قدامة - رحمه الله -:

(فالناس في الهجرة على ثلاثة ضرب؛ أحدها، مَنْ تَجِبَ عَلَيْهِ، وهو من يقدر عليها، ولا يمكنه إظهار دينه، أو لا تُمكنه إقامة واجبات دينه مع المُقَامِ بَيْنَ الْكُفَّارِ، فهذا تَجِبَ عَلَيْهِ الْهَجْرَةُ، لقول الله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ [النساء: ٩٧] وهذا وعيدٌ شديدٌ يدل على الوجوب. ولأنَّ القيامَ بواجب دينه واجبٌ على مَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ، والهجرة من ضرورة الواجب وتتميته، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

الثاني؛ مَنْ لَا هَجْرَةَ عَلَيْهِ. وهو من يعجز عنها، إما لمرض، أو إكراه على الإقامة، أو ضعف؛ من النساء والولدان وشبههم، فهذا لا هجرة عليه، لقول الله تعالى: ﴿ إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانَ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا * فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَغْفُوَ عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ [النساء: ٩٨-٩٩]. ولا تُوصف باستحباب، لأنها غير مقدور عليها.

والثالث، من نُسْتَحَبَ لَهُ وَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ وهو من يقدر عليها، لكنه يَنَمُكُنْ من إظهار دينه، وإقامته في دار الكفر، فنسحب له، لئتمكّن من جهادهم، وتكثير المسلمين، ومعاونتهم، ويتخلص من تكثير الكفار، ومخالطتهم ورؤية المنكر بينهم، ولا تَجِبُ عَلَيْهِ؛ لإمكان إقامة واجب دينه بدون الهجرة. وقد كان العباس عم النبي ﷺ مقيمًا بمكة مع إسلامه (١).

(١) المغني - لابن قدامة المقدسي (١٥١/١٣).

[٥٤] قال الإمام أبو داود - رحمه الله :-

حدثنا هنادُ بنُ السَّرِيِّ ، أخبرنا أبو مُعَاوِيَةَ ، عن إِسْمَاعِيلَ ، عن قَيْسٍ ، عن جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ ، قال: (بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً^(١) إِلَى خَنْعَمَ ، فَاعْتَصَمَ نَاسٌ مِنْهُمْ بِالسُّجُودِ ، فَأَسْرَعَ فِيهِمُ الْقَتْلَ . قال: فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَمَرَ لَهُمْ بِنِصْفِ الْعَقْلِ وَقَالَ: "أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يُفِيمُ بَيْنَ أَظْهَرِ الْمُشْرِكِينَ" ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ: لِمَ؟ قال: "لَا تَرَايَا نَارَاهُمَا").

التخريج:

أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الجهاد- باب النهي عن قتل من اعتصم بالسجود (٣/٧٣-٧٤ ح ٢٦٤٥)، والترمذي في سننه، أبواب السير- باب ما جاء في كراهية المقام بين أظهر المشركين (٣/٢٥٢ ح ١٦٠٤)، كلاهما عن هناد بن السري بهذا الإسناد. والطبراني في المعجم الكبير (٢/٣٠٣ ح ٢٢٦٤ و ٢٢٦٥)، من طرق عن اسماعيل بن أبي خالد به. **الحكم على الإسناد :**

ورجال الإسناد ثقات، أبو معاوية: هو محمد بن خازم الضرير الكوفي - ثقة . إسماعيل: هو ابن أبي خالد الأحمس مولاهم البجلي، ثقة ثبت. قيس: هو ابن أبي حازم البجلي، أبو عبد الله الكوفي، ثقة مخضرم. ولكن أعلوه بالإرسال، قال أبو داود عقب الحديث: " رواه هشيم ، ومعر ، وخالد الواسطي ، وجماعة لم يذكروا جريرا ."

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله :- (وإسناده صحيح)^(٢) ورواه الترمذي مرسلًا ، ولم يذكر فيه جريرا وقال : (وهذا أصح ، وإن أكثر أصحاب إسماعيل بن أبي خالد لم يذكروا جريرا ، وسمعت محمداً - يعني البخاري - يقول: الصحيح حديث قيس عن النبي ﷺ ، مرسل) .

ولم يخرج النسائي في سننه، كتاب القسامة- باب القود بغير حديدة (٨/٣٦)، إلا مرسلًا ، فروى عن محمد بن العلاء عن أبي خالد عن قيس أن النبي ﷺ ، فذكره. قال الألباني - رحمه الله :- (قلت : ورواية ابن أرطاة وصلها البيهقي (٩/١٢-١٣) مختصراً بلفظ : " من أقام مع المشركين ، فقد برئت منه الذمة ")^(٣) .

(١) السرية: هي طائفة من الجيش يبلغ أقصاها أربعمئة تبعث إلى العدو، وجمعها سرايا. (النهاية لابن الأثير ٢/٣٦٣).

(٢) بلوغ المرام - وبشرحه: توضيح الأحكام للباسم: (٥/٣٦٨ ح ١٠٩٨)

(٣) إرواء الغليل - للألباني (٥/٣٠)، وقد حسن الألباني الحديث في صحيح الجامع (١/٣٠٦ ح ١٤٦١)

وللحديث شواهد، منها: حديث جرير بن عبدالله البجلي قال : (بايعتُ رسول الله ﷺ على إقام الصلاة وإيتاء الزكاة والنصح لكل مسلم وعلى فراق المشرك)^(١).
وعليه فالحديث حسن.

غريب الحديث :

قوله (لا ترأى ناراهما) : والترائي: تفاعلٌ من الروية، يقال: ترأى القوم إذا رأى بعضهم بعضاً، وترأى لي الشيء: أي ظهر حتى رأيته. وإسنادُ الترائي إلى النارين مجازٌ، من قولهم داري تنظر إلى دار فلان: أي تُقابلها. يقول ناراهما مختلفتان، هذه تدعو إلى الله، وهذه تدعو إلى الشيطان فكيف يتفقان. والأصلُ في ترأى ترأى، فحذف إحدى التاءين تخفيفاً.^(٢)
قال ابن الأثير - رحمه الله - : (أي يلزم المسلم ويجب عليه، أن يباعد منزله عن منزل المشرك، ولا ينزل بالموضع الذي إذا أوقدت فيه ناره تلوح وتظهر لنار المشرك إذا أوقدها في منزله، ولكنه ينزل مع المسلمين في دارهم. وإنما كره مجاورة المشركين لأنهم لا عهد لهم ولا أمان، وحث المسلمين على الهجرة)^(٣).

فقه الحديث :

هذا الحديث يحث فيه النبي ﷺ المسلمين على الهجرة إلى ديار المسلمين ، ويأمرهم بالابتعاد عن منازل المشركين، ويوجههم إلى النزول مع المسلمين في ديارهم.
قال ابن القيم-رحمه الله- موضحاً معنى هذا الحديث: (أن النار هي شعار القوم عند النزول وعلامتهم، وهي تدعو إليهم، والطارق يأنس بها، فإذا ألمّ بها جاور أهلها وسالمهم. فنار المشركين تدعو إلى الشيطان وإلى نار الآخرة، فإنها إنما توقد في معصية الله، ونار المؤمنين تدعو إلى الله وإلى طاعته وإعزاز دينه، فكيف تتفق الناران، وهذا شأنهما؟ وهذا من أفصح الكلام وأجزله، المشتمل على المعنى الكثير الجليل بأوجز عبارة)^(٤).
وقال الصنعاني-رحمه الله- : (والحديث دليل على وجوب الهجرة من ديار المشركين من غير مكة، وهو مذهب الجمهور لحديث جرير)^(٥).

(١) أخرجه النسائي في السنن الصغرى، كتاب البيعة- باب البيعة على فراق المشرك (١٤٧/٧-١٤٨)، والإمام أحمد في مسنده (٤٩١/٣١ ح ١٩١٥٣) و(٥٠٠/٣١ ح ١٩١٦٢)، وانظر السلسلة الصحيحة للألباني - رحمه الله - (٢٢٧/٢ ح ٦٣٦).

(٢) النهاية لابن الأثير (١٧٧/٢).

(٣) المصدر السابق (١٧٧/٢).

(٤) تهذيب السنن - لابن القيم (٤٣٦-٤٣٧).

(٥) سبل السلام (٧٩/٤).

[٥٥] قال الإمام أبو داود - رحمه الله - :

حدثنا محمد بن داود بن سفيان ، حدثنا يحيى بن حسان ، أخبرنا سليمان بن موسى أبو داود ، حدثنا جعفر بن سعد بن سمرة بن جندب ، حدثني خبيب بن سليمان ، عن أبيه سليمان بن سمرة ، عن سمرة بن جندب رضي الله عنه ، أما بعد قال رسول الله ﷺ : (" من جامع المشرك وسكن معه فإنه مثله ") .

التخريج :

أخرجه أبو داود، كتاب الجهاد- باب في الإقامة بأرض الشرك (١٥٢/٣ ح ٢٧٨٧)
الحكم على الإسناد:

وهذا الإسناد ضعيف، فيه سليمان بن سمرة قال الحافظ : (مقبول)^(١)، وابنه خبيب قال الحافظ : (مجهول)^(٢)

لكن له طريق أخرى يتقوى بها، أخرجها الحاكم في مستدركه (١٤١/٢-١٤٢) عن إسحاق بن إدريس: ثنا همام عن قتادة عن الحسن عن سمرة مرفوعاً بلفظ : (لا تساكنوا المشركين، ولا تجامعوهم، فمن ساكنهم أو جامعهم فليس منا)
وقال : (صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه) ووافقه الذهبي.

قال الشيخ الألباني - رحمه الله - : (فتصحيحه وهم فاحش منهما لأن إسحاق بن إدريس هذا ليس من رجال الشيخين، ولا هو بثقة، بل إنه أتهم بالوضع.... لكنني وجدت له متابعا قويا يرويه إسحاق بن سيار: ثنا محمد بن عبد الملك عن همام به. أخرجه أبو نعيم في " أخبار أصبهان" (١٢٣/١) عن أبي العباس الشعراني عنه.

ومحمد بن عبد الملك - هو أبو جابر الأزدي البصري- قال أبو حاتم: "أدركته، وليس بقوي" وذكره ابن حبان في " الثقات " (٦٤/٩)...^(٣).

فالحديث حسن بمجموع الطريقين، ويشهد له حديث جرير السابق ، والحديث الآتي .

(١) تقريب التهذيب (ص ٤٠٥٨)

(٢) المصدر السابق : (ص ٢٩٥).

(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة (٥/٤٣٥-٤٣٦ ح ٢٣٣)

فقه الحديث :

يدل هذا الحديث، وإن كان ضعيف السند، إلا أنّ متنه يتضمن أمراً هاماً وشيئاً مملوساً واقعاً، فإن المساكنة تدعو إلى المشاكلة، وكيف تطيب نفس مؤمن أن يسكن في بلاد كفار تعلن فيها شعائر الكفر، ويسكن فيها بأهله وأولاده، ويطمئن إليها كما يطمئن إلى بلاد المسلمين، مع ما في ذلك من الخطر العظيم عليه وعلى أهله في دينهم وأخلاقهم^(١).

ولذا بوب له أبو داود بقوله: "باب في الإقامة بأرض العدو" ، وهذا النهي حتى لا يتأثر المسلم

بعقائد وأعمال الكفار كما قال تعالى: ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ... ﴾

[النساء : ١٤٠] ، وكذلك فإن في عدم جلوس المسلم مع الكافر ومخالطته والسكنى في بلاده، إظهاراً لعزة المسلمين وتكثير لسوادهم، وهذا من أكبر أسباب إعداد العدة للجهاد في سبيل الله ، وهو من مظاهر قطع موالاة الكفار وإظهار الولاء للمؤمنين.

قال النووي- رحمه الله-: (المسلم إن كان ضعيفاً في دار الكفر لا يقدر على إظهار الدين، حرم عليه الإقامة هناك، وتجب عليه الهجرة إلى دار الإسلام، فإن لم يقدر على الهجرة، فهو معذور إلى أن يقدر).^(٢)

(١) العثيمين ، محمد بن صالح ، (ت ١٤٢١هـ). إزالة الستار عن الجواب المختار لهداية المحتار ، اعتنى به أبوأنس علي بن حسين أبو لوز ، دار ابن خزيمة ، الرياض ، ط٢ ، ١٤١٨هـ. (ص ١٥٢). نتصرف واختصار.

(٢) النووي ، يحيى بن شرف ، (ت ٦٥١ هـ). روضة الطالبين وعمدة المفتين ، إشراف زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط٣ ، ١٤١٢هـ. (٢٨٢/١٠)

[٥٦] قال الإمام النسائي - رحمه الله :-

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، قَالَ حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ ، قَالَ سَمِعْتُ بِهِزَ بْنَ حَكِيمٍ ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، قَالَ : (قُلْتُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ مَا أَتَيْتُكَ حَتَّى حَلَفْتُ أَكْثَرَ مِنْ عَدَدِهَا لِأَصَابِعِ يَدَيْهِ ، إِلَّا أَتَيْتُكَ ، وَلَا أَتَيْ دِينَكَ ، وَإِنِّي كُنْتُ امْرَأً لَا أَعْقِلُ شَيْئًا ، إِلَّا مَا عَلَّمَنِي اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، وَإِنِّي أَسْأَلُكَ بِوَجْهِ اللَّهِ ﷺ بِمَ بَعَثَكَ رَبُّكَ إِلَيْنَا ؟ قَالَ : " بِالْإِسْلَامِ " قَالَ : قُلْتُ وَمَا آيَاتُ الْإِسْلَامِ ؟ قَالَ : " أَنْ تَقُولَ أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَى اللَّهِ ﷻ وَتَخَلَّيْتُ ^(١) ، وَتَقِيمَ الصَّلَاةَ ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ ، كُلُّ مُسْلِمٍ عَلَى مُسْلِمٍ مُحَرَّمٌ ، أَخْوَانٌ نَصِيرَانِ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ ﷻ مِنْ مُشْرِكٍ بَعْدَ مَا أَسْلَمَ عَمَلًا أَوْ يُفَارِقَ الْمُشْرِكِينَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ ") .

التخريج:

أخرجه النسائي في المجتبى، كتاب الزكاة- باب من سأل بوجه الله ﷻ (٨٢/٥)، وابن ماجه في سننه، كتاب الحدود- المرتد عن دينه (٨٤٨/٢ ح ٢٥٣٦)، وأحمد في المسند (٢٣٦/٣٣ ح ٢٠٠٣٧) و(٢٤٢/٣٣ ح ٢٠٠٤٣)، وعبد الرزاق في المصنف، باب الإيمان والإسلام (١٣٠/١١ ح ٢٠١١٥)، كلهم من طرق عن بهز بن حكيم به.

الحكم على الإسناد:

هذا إسناد حسن، وصححه الحاكم في المستدرک (٦٠٠/٤)، ووافقه الذهبي، وحسنه الألباني - رحمه الله- في السلسلة الصحيحة^(٢).

غريب الحديث :

قوله (أَوْ يُفَارِقَ الْمُشْرِكِينَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ) : أي إلى أن يفارق فالمضارع منصوب بعد بعنى إلى أن وحاصله أن الهجرة من دار الشرك إلى دار الإسلام واجب على كل من آمن، فمن ترك فهو عاص يستحق رد العمل، والله تعالى أعلم.^(٣)

(١) "تَخَلَّيْتُ" التخلّي: التفرغ، أراد التبعد من الشرك وعقد القلب على الإيمان.

(٢) السلسلة الصحيحة (٢/١ ص ٧١٢ ح ٣٦٩).

(٣) حاشية السندي على سنن النسائي (٨٣/٥).

فقه الحديث :

دل هذا الحديث على ما سبق ذكره في الأحاديث السابقة من وجوب مفارقة المشركين، فاشتراط النبي ﷺ على قبول إسلام العبد أن يفارق المشركين إلى المسلمين، وكما جاء في حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً: (إن أول ما دخل النقص في بني إسرائيل، كان الرجل يلقي الرجل فيقول له: اتق الله ودع ما تصنع، فإنه لا يحل لك ثم يلقاه من الغد، فلا يمنعه ذلك أن يكون أكيله وشريبه وقعيده، فلما فعلوا ذلك ضرب الله قلوب بعضهم ببعض ثم قال: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ إلى قوله: ﴿فَاسْقُونَهُ﴾ [المائدة: ٧٨-٨١] ، ثم قال: كلا والله لتأمرن بالمعروف، ولتنتهون عن المنكر، ولتأخذن على يدي الظالم، أو لتأطرنه على الحق أطراً، أو لتقصرنه على الحق قصراً^(١)

فإذا كان هذا في حق المؤمنين العصاة داخل المجتمع الواحد فيكون التعامل مع المشركين بالبراءة من كفرهم وهجرهم من باب أولى إلا إذا كان المكوث بينهم من أجل الدعوة إلى الله أو حاجة ماسة ونحو ذلك مما يسوغ في الشرع .

^(١) أخرجه أحمد في مسنده (٢٥٠/٦ ح ٣٧١٣)، وأبو داود في سننه، كتاب الملاحم-باب الأمر والنهي (٤/٣٢٩ ح ٤٣٣٦)، والترمذي في سننه، كتاب التفسير- ومن سورة المائدة (١٣٨/٥ ح ٣٠٤٧)، وابن ماجه في سننه، كتاب الفتن- باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (٢/١٣٢٧ ح ٤٠٠٦)، كلهم من طرق عن علي بن بديمة ، عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه رضي الله عنه به. إسناده ضعيف ، لانقطاعه ، فأبو عبيدة لم يسمع من أبيه ، وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود (ص ٣٥٤).

[٥٧] قال الإمام البخاري - رحمه الله :-

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقْرِيُّ ، حَدَّثَنَا حَيْوَةُ ، وَغَيْرُهُ قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو الْأَسْوَدِ ، قَالَ : قَطَعَ عَلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ بَعَثٌ ، فَاكْتَتَبْتُ فِيهِ ، فَلَقِيتُ عِكْرَمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَأَخْبَرْتُهُ ، فَنهاني عن ذلك أشدَّ النَّهْيِ ثم قال : أَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَانُوا مَعَ الْمُشْرِكِينَ ، يُكْتَرُونَ سِوَادَ الْمُشْرِكِينَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، يَأْتِي السَّهْمُ فَيُرْمَى بِهِ فَيُصِيبُ أَحَدَهُمْ فَيَقْتُلُهُ ، أَوْ يُضْرَبُ فَيُقْتَلُ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ ﴾ الآية.

التخريج :

رواه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير- باب قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ ﴾ الآية (٥/٢٢٠ ح ٤٥٩٦)، وكتاب الفتن- باب من كره أن يكثر سواد الفتن والظلم (٨/٤٢٩ ح ٧٠٨٥)، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب التفسير- سورة النساء، قوله تعالى: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ﴾ (١٠/٧١ ح ١١٠٥٤)، كلاهما من طريق عبد الله بن يزيد المقرئ به .

فقه الحديث :

بيِّنَ هَذَا الْحَدِيثُ سَبَبَ نَزُولِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ ﴾ ، وَذَلِكَ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَانُوا مَعَ الْمُشْرِكِينَ وَلَمْ يَتَمَيَّزُوا عَنْهُمْ ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ تَكْتِيرٌ لِسِوَادِهِمْ . قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : (وَفِيهِ تَخَطُّةٌ مِنْ يَقِيمُ بَيْنَ أَهْلِ الْمَعْصِيَةِ بِاخْتِيَارِهِ ، لَا لِقَصْدٍ صَاحِحٍ مِنْ إِنْكَارٍ عَلَيْهِمْ مِثْلًا ، أَوْ رَجَاءِ إِنْقَازِ مُسْلِمٍ مِنْ هَلَكَةٍ ، وَأَنَّ الْقَادِرَ عَلَى التَّحْوِيلِ عَنْهُمْ لَا يُعْذَرُ كَمَا وَقَعَ لِلَّذِينَ كَانُوا أَسْلَمُوا وَمَنْعَهُمُ الْمُشْرِكُونَ مِنْ أَهْلِهِمْ مِنَ الْهَجْرَةِ ثُمَّ كَانُوا يَخْرُجُونَ مَعَ الْمُشْرِكِينَ لَا لِقَصْدِ قِتَالِ الْمُسْلِمِينَ بَلْ لِإِيْهَامِ كَثْرَتِهِمْ فِي عَيُونِ الْمُسْلِمِينَ ، فَحَصَلَتْ لَهُمُ الْمَوْأَخِذَةُ بِذَلِكَ)^(١).

وفي ضوء هذا الحديث يظهر لنا أنه إذا كان السفر أو الإقامة في بلاد الكفار؛ لإقامة واجب شرعي، أو تحصيل مصلحة دنيوية راجحة، فإن العلماء يجيزون ذلك بشرطين ذكرهما الشيخ محمد بن صالح العثيمين- رحمه الله- فقال :

(١) فتح الباري (٤٢/١٣)

(الأول: أمن المقيم على دينه، بحيث يكون عنده من العلم والإيمان وقوة العزيمة ما يطمئنه على الثبات على دينه، والحذر من الانحراف والزيغ، وأن يكون مضماً لعداوة الكافرين وبغضهم، مبتعداً عن موالاتهم ومحبتهم، فإن موالاتهم ومحبتهم مما ينافي الإيمان.....

الثاني: أن يتمكن من إظهار دينه، بحيث يقوم بشعائر الإسلام بدون ممانع، فلا يمنع من إقامة الصلاة والجمعة والجماعات-إن كان معه من يصلي جماعة ومن يقيم الجمعة- ولا يمنع من الزكاة والصيام والحج وغيرها من شعائر الدين، فإن كان لا يتمكن من ذلك؛ لم تجز الإقامة؛ لوجوب الهجرة حينئذٍ.....^(١)

^(١) إزالة الستار عن الجواب المختار لهداية المحتار- للشيخ محمد بن صالح العثيمين (ص١٤٧-١٤٨)

المبحث الخامس: من صور البراء إجلاء الكفار من جزيرة العرب.

من أحكام العلاقات الدولية الهامة التي يجب أن نضعها نصب أعيننا في تعاملنا مع الكفار، تحريم جزيرة العرب عليهم، فلا يجوز لهم الحول فيها بنية السكنى والبقاء مطلقاً.

[٥٨] قال الإمام البخاري - رحمه الله -:

حدثنا قبيصة ، حدثنا ابن عيينة ، عن سليمان الأحرول ، عن سعيد بن جبيرة ، عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: (يوم الخميس وما يوم الخميس ؟ ثم بكى حتى خضب دمه الحصباء ، فقال : اشتد برسول الله ﷺ وجعه يوم الخميس فقال : "اننوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً، فتنزعوا، ولا ينبغي عند نبي تنزع، فقالوا: هجر رسول الله ﷺ ، قال : "دعوني، فالذي أنا فيه خير مما تدعوني إليه"، وأوصى عند موته بثلاث: "أخرجوا المشركين من جزيرة العرب"^(١)، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم"، ونسيت الثالثة).

التخريج :

متفق عليه

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد- باب هل يُستشفع إلى أهل الذمة؟ ومعاملتهم (٣/٣٥٨ ح ٣٠٥٣)، وكتاب الجزية- باب إخراج اليهود من جزيرة العرب (٤/٣٩٩ ح ٣١٦٨)، وكتاب المغازي- باب مرض النبي ﷺ ووفاته (٥/١٦١ ح ٤٤٣١)، ومسلم في صحيحه، كتاب الوصية- باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه (٣/١٢٥٧ ح ١٦٣٧)، وأبو داود في سننه، كتاب الخراج والإمارة والفيء- باب في إخراج اليهود من جزيرة العرب (٣/٢٧٩ ح ٣٠٢٩)، والنسائي في السنن الكبرى في كتاب اللقطة- باب كتابة العلم (٥/٣٦٦ ح ٥٨٢٣)، وأحمد في مسنده (٣/٤٠٨ ح ١٩٣٥)، كلهم من طريق سفيان بن عيينة، بهذا الإسناد.

(١) قال الشيخ بكر أبو زيد- حفظه الله -: في بيان حدود جزيرة العرب : (...فيحدها غرباً: بحر القلزم- و) القلزم) : مدينة على طرفه الشمالي، ويُقال: بحر الحبشة، وهو المعروف الآن باسم: (البحر الأحمر).

ويحدها جنوباً: بحر العرب، ويقال: بحر اليمن.

وشرقاً: خليج البصرة؛ الخليج العربي.

والتحديد من هذه الجهات الثلاث بالأبحر المذكورة محل اتفاق بين المحدثين، والفقهاء، والمؤرخين، والجغرافيين، وغيرهم. إلى أن قال: (و يحدها شمالاً ساحل البحر الأحمر الشرقي الشمالي، وما على مسامنته شرقاً؛ من مشارف الشام وأطواره (الأردن حالياً، ومنقطع السماوة من ريف العراق، والحد غير داخل في المحدود هنا) . أبو زيد ، بكر بن عبد الله ، خصائص جزيرة العرب، دار ابن الجوزي ، المملكة العربية السعودية ، ط٢ ، ١٤١٨هـ . : (ص ١٧-١٨) .

فقه الحديث :

إن جزيرة العرب حرم الإسلام، فهي معلّمه الأول، وداره الأولى، قسبة الديار الإسلامية وعاصمتها، قاعدة لها على مر العصور، وكر الدهور، منها تفيض أنوار النبوة الماحية لظلمات الجاهلية، ولذلك جاءت المنح المحمدية في صحيح السنة بما لهذه الجزيرة من خصائص وأحكام؛ لتبقى هذه المنطقة قاعدة الإسلام دائماً؛ كما كانت قاعدته أولاً، ومعقل الإيمان آخراً. ولجزيرة العرب خصيصة من أنها (حرم الإسلام)، وللحرم حرّماته التي لا تنتهك، ولن تكون دار كفر أبداً.

وبناءً على ذلك فليس لكافر دخول جزيرة العرب للاستيطان فيها، وليس للكافر المرور والإقامة المؤقتة بها إلا لعدة ليالٍ لمصلحة؛ كاستيفاء دين، وبيع بضاعة، ونحوهما.

وليس للكافر اتخاذ شيء من جزيرة العرب داراً، بتملك أرض أو بناء عليها؛ لأنه إذا حرّمت الإقامة والاستيطان؛ حرّمت الأسباب إليهما، وما حرّم استعماله؛ حرّم اتّخاذَه.^(١)

قال النووي - رحمه الله - : (وأخذ بهذا الحديث مالك والشافعي وغيرهما من العلماء فأوجبوا إخراج الكفار من جزيرة العرب وقالوا: لا يجوز تمكينهم من سكنائها، ولكن الشافعي خص هذا الحكم ببعض جزيرة العرب وهو الحجاز، وهو عنده مكة والمدينة واليامة وأعمالها دون اليمن وغيره مما هو من جزيرة العرب بدليل آخر مشهور في كتبه وكتب أصحابه، قال العلماء: ولا يمنع الكفار من التردد مسافرين في الحجاز، ولا يُمكنون من الإقامة فيه أكثر من ثلاثة أيام، قال الشافعي وموافقوه: إلا مكة وحرّمها، فلا يجوز تمكين كافر من دخوله بحال، فإن دخله في خفية وجب إخراجُه، فإن مات ودفن فيه نُبش وأُخرج ما لم يتغير، هذا مذهب الشافعي وجماهير الفقهاء، وجوز أبو حنيفة دخولهم الحرم، وحجة الجماهير قول الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا ﴾ والله أعلم.^(٢)

وقال ابن حجر - رحمه الله - : (قال الطبري: فيه أن على الإمام إخراج كل من دان بغير دين الإسلام من كل بلد غلب عليها المسلمون عنوة إذا لم يكن بالمسلمين ضرورة إليهم كعمل الأرض ونحو ذلك، وعلى ذلك أقر عمر من أقر بالسواد والشام، وزعم أن ذلك لا يختص بجزيرة العرب بل يلتحق بها ما كان على حكمها).^(٣)

(١) خصائص جزيرة العرب - بكر بن عبد الله أبو زيد: (ص: ٢٩-٣٧) بتصرف يسير.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي (١١/٩٣-٩٤)

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٦/٣١٤)

[٥٩] قال الإمام مسلم - رحمه الله :-

وحدَّثني زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَاللَّفْظُ لَهُ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه يَقُولُ : أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ : ("لَا أُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ ، حَتَّى لَا أَدْعَ إِلَّا مُسْلِمًا") .

التخريج :

أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجهاد- باب إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب (١٣٨٨/٣ ح ١٧٦٧)، وأبو داود في سننه، كتاب الخراج والإمارة والفيء- باب في إخراج اليهود من جزيرة العرب (٢٨٠/٣ ح ٣٠٣٠)، والترمذي في سننه، أبواب السير- باب ماجاء في إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب (٢٥٣/٣ ح ١٦٠٧)، كلهم من طرق عن ابن جريج عن أبي الزبير به.

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجهاد- باب إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب (١٣٨٨/٣ ح ١٧٦٧)، وأبو داود في سننه، كتاب الخراج والإمارة والفيء- باب في إخراج اليهود من جزيرة العرب (٢٨٠/٣ ح ٣٠٣١)، والترمذي في سننه، أبواب السير- باب ماجاء في إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب (٢٥٣/٣ ح ١٦٠٦)، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب السير- باب إجلاء أهل الكتاب (٥٨/٨ ح ٨٦٣٣)، وأحمد في مسنده (٣٤١/١ ح ٢١٥ و ٢١٩)، كلهم من طرق عن سفيان الثوري عن أبي الزبير به.

فقه الحديث :

يؤخذ من هذا الحديث أن مجاورة الكفار ومعاشرتهم شر، وتجر إلى شرور كبيرة، من خشية التشبه بهم، واستحسان عقائدهم، والرغبة في تقليدهم من بسطاء المسلمين وقليلي الإدراك منهم. فيجب تمييز المسلمين واستقلالهم في بلادهم، وبُعدهم عن مخالطة غيرهم ممن يخالفهم في العقيدة. ولذا يجب إخراج اليهود والنصارى والمجوس، وسائر أصحاب الملل من الكفار من جزيرة العرب.

فجزيرة العرب خاصة بهم، والعرب هم أصحاب الرسالة المحمدية، وبلادهم هي مهبط الوحي، فلا يصح بحال من الأحوال أن يقيم فيها غير المسلمين.

إلا أنه تجوز إقامتهم في جزيرة العرب وديار المسلمين إقامة عمل لا إقامة استيطان، كأصحاب السفارات والشركات والعمّال والتجار والسواح.

وقد أجمع العلماء على منع الكافرين من دخول حرم مكة المشرفة لقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ

آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ﴾ [التوبة : ٢٨] .^(١)

^(١) توضيح الأحكام من بلوغ المرام - للبيسام (٤٢٤/٥) بتصرف يسير.

[٦٠] قال الإمام البخاري - رحمه الله :-

حدَّثنا عبدُ اللهِ بنُ يوسفَ ، حدَّثنا الليثُ ، قال حدَّثني سعيدُ المقبريُّ ، عن أبيه ، عن أبي هريرةَ رضي الله عنه قال: (بينما نحنُ في المسجدِ خرَجَ النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : "انطلقوا إلى يهود"، فخرجنا حتى جئنا بيتَ المدراس ، فقال : "أسلموا تسلموا، واعلموا أنَّ الأرضَ لله ورسوله ، وإني أريدُ أن أجليكم من هذه الأرض ، فمن يجدُ منكم بماله شيئاً فليبعه ، وإلا فاعلموا أنَّ الأرضَ لله ورسوله").

التخريج :

متفق عليه .

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجزية- باب إخراج اليهود من جزيرة العرب (٣٩٩/٤ ح ٣١٦٧)، وكتاب الإكراه- باب في بيع المكروه ونحوه في الحق وغيره (٣٨٠/٨ ح ٦٩٤٤)، وكتاب الإعتصام بالكتاب والسنة- باب قوله تعالى: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ (الكهف: ٥٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب الجهاد- باب إجلاء اليهود من الحجاز (١٣٨٧/٣ ح ١٧٦٥)، وأبو داود في سننه، كتاب الخراج والإمارة والفيء- باب كيف إخراج اليهود من المدينة (٢٦٦/٣ ح ٣٠٠٣)، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب السير- باب إجلاء أهل الكتاب (٥٨/٨ ح ٨٦٣٤)، وأحمد في مسنده (٥١٢/١٥ ح ٩٨٢٦)، كلهم من طرق عن الليث بن سعد بهذا الإسناد.

غريب الحديث :

قوله (بيت المدراس) : هو البيت الذي يدرسون فيه، ومفعول غريب في المكان^(١).

قوله (أجليكم) : من الجلاء أي إذا خرج مفارقاً^(٢).

فقه الحديث :

من خلال هذا الحديث يظهر لنا تطهير النبي صلى الله عليه وآله وسلم مدينته المنورة من رجس اليهود وذلك قبل وفاته صلى الله عليه وآله وسلم.

(١) النهاية لابن الأثير (١١٣/٢).

(٢) المصدر السابق (٢٩١/١).

فأما بقية مدن الحجاز والجزيرة فقد استقروا فيه زمن أبي بكر رضي الله عنه وجزءاً من خلافة عمر رضي الله عنه، إلى أن أجلاهم عنها إلى الشام.

روى البخاري في صحيحه^(١) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (لما فدع^(٢) أهل خيبر عبد الله بن عمر ، قام عمر خطيباً ، فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عامل يهود خيبر على أموالهم ، وقال : " نقركم ما أقركم الله " وإن عبد الله بن عمر خرج إلى ماله هناك ، فعدي عليه من الليل ، ففدعت يده ورجلاه ، وليس لنا هناك عدو غيرهم ، هم عدونا وتهمتنا وقد رأيت إجلاءهم ، فلما أجمع عمر على ذلك أتاه أحد بني أبي الحقيق ، فقال : يا أمير المؤمنين ، أخرجنا وقد أقرنا محمد صلى الله عليه وسلم ، وعاملنا على الأموال وشرط ذلك لنا ، فقال عمر : أظننت أني نسيت قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " كيف بك إذا أخرجت من خيبر تعدو بك قلوبك ليلة بعد ليلة " فقال : كانت هذه هزيمة من أبي القاسم ، قال : كذبت يا عدو الله ، فأجلاهم عمر ، وأعطاهم قيمة ما كان لهم من الثمر ، مالا وإيلاً ، وعروضا من أقتاب وحبال وغير ذلك) .

(١) صحيح البخاري، كتاب الشروط- باب إذا اشترط في المزارعة "إذا شئتُ أخرجك" (٢/٤٣٣ ح ٢٧٣٠)، وأخرجه أبوداود في سننه، كتاب الخراج والإمارة والفيء- باب ما جاء في حكم أرض خيبر (٣/٢٧١ ح ٣٠٠٨)، من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر.
(٢) الفدع: زيغ بين القدم وبين عظم الساق، وكذلك في اليد، وهو أن تزول المفاصل عن أماكنها. (النهاية- لابن الأثير ٣/٤٢٠).

[٦١] قال الإمام أبو داود - رحمه الله :-

حدثنا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْعَتَكِيُّ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ قَابُوسَ بْنِ أَبِي ظَبْيَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ،
قال قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (" لا تَكُونُ قِبْلَتَانِ فِي بَلَدٍ وَاحِدٍ ")

التخريج :

أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الخراج والإمارة والفيء- باب في إخراج اليهود من جزيرة العرب (٢٨٠/٣ ح ٣٠٣٢)، والترمذي في سننه، كتاب الزكاة- ليس على المسلمين جزية (٢٠/٢ ح ٦٣٣)، وأحمد في مسنده (٤١٨/٣ ح ١٩٤٩)، و (٣٤٩/٤ ح ٢٥٧٧)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ من أمره بإخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب (١٩١/٧ ح ٢٧٦٦)، كلهم من طرق عن جرير بن عبد الحميد الضبي به. وزاد الترمذي وأحمد والطحاوي قوله: " وليس على مسلم جزية " .

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف لضعف قابوس، وهو قابوس بن أبي ظبيان الجنبى الكوفي قال أبو حاتم: " يكتب حديثه ولا يحتج به " (١)، وقال النسائي: " ليس بالقوي، ضعيف " (٢)، قال ابن حجر: فيه لين " (٣).

فقه الحديث :

يشير هذا الحديث إلى أنه لا يستقيم دينان بأرض واحدة على سبيل المظاهرة والمعادلة؛ أما المسلم: فليس له أن يختار الإقامة بين ظهرائي قوم كفار؛ لأن المسلم إذا صنع ذلك، فقد أحلّ نفسه فيهم محل الذميّ فينا، وليس له أن يجر إلى نفسه الصغار. وأما الذي يخالف دينه دين الإسلام: فلا يمكن من الإقامة في بلاد الإسلام إلا ببذل الجزية، ثم لا يؤذن له في الإشاعة بدينه (٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : (وقد اتفق المسلمون على أن ما بناه المسلمون من المدائن لم يكن لأهل الذمة أن يحدثوا فيه كنيسة، مثل ما فتحه المسلمون صلحًا، وأبقوا لهم كنائسهم

(١) الجرح والتعديل: (٧/ ترجمة ٨٠٨).

(٢) الضعفاء- للنسائي (ترجمة ٦٩٥)، وتهذيب التهذيب- للمزي (٣٢٩/٢٣).

(٣) تقريب التهذيب (ص ٧٨٩).

(٤) تحفة الأحوذى- للمباركفوري (٣/ ٣١٦).

القديمة، بعد أن شرط عليهم فيها عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن لا يُحدثوا كنيسة في أرض الصلح، فكيف في بلاد المسلمين!؟

بل إذا كان لهم كنيسة بأرض العنوة، كالعراق ومصر ونحو ذلك فبنى المسلمون مدينة عليها، فإن لهم أخذ تلك الكنيسة؛ لئلا تُترك في مدائن المسلمين كنيسة بعد عهد. فإن في سنن أبي داود بإسناد جيد عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (لا تصلح قبلتان بأرض ولا جزية على مسلم). والمدينة التي يسكنها المسلمون، والقرية التي يسكنها المسلمون، وفيها مساجد المسلمين، لا يجوز أن يظهر فيها شيء من شعائر الكفر: لا كنائس ولا غيرها، إلا أن يكون لهم عهدٌ، فيوفي لهم بعهدهم. فلو كان بأرض القاهرة ونحوها كنيسة قبل بنائها، لكان للمسلمين أخذها، لأن الأرض عنوةً فكيف وهذه الكنائسُ محدثة، أحدثها النصارى!؟ ^(١).

^(١) ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحلیم ، (ت ٧٢٨هـ). مسألة في الكنائس، تحقيق علي بن عبد العزيز الشبل، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ط١، ١٤١٦هـ. (ص ١٠٢ - ١٠٤).

الفصل الخامس:

البراء في الجانب الاجتماعي. وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: من صور البراء عدم تعظيم الكفار وإطلاق الألقاب عليهم.

المبحث الثاني: النهي عن بدء اليهود و النصارى بالسلام.

المبحث الثالث: علاقة المسلم بأقاربه الكفار.

المبحث الرابع: حكم الإهداء للكفار وقبول هداياهم.

المبحث الخامس: حسن العشرة مع الناس لا يقدر في عقيدة البراء.

المبحث الأول: من صور البراء عدم تعظيم الكفار وإطلاق الألقاب عليهم.

من صور موالاتة الكفار والمنافقين تعظيمهم وإطلاق الألقاب عليهم مثل: السادة والحكاماء، وقد جاءت السنة النبوية في النهي عن ذلك كما في الحديث الآتي:

[٦٢] قال الإمام أبو داود - رحمه الله -:

حدثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة، أخبرنا معاذ بن هشام، حدثني أبي عن قتادة، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، قال قال رسول الله ﷺ: (" لا تقولوا للمنافق : سيّد ، فإنه إن يك سيّداً فقد أسخطتم ربكم ﷻ ").

التخريج :

أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب- باب لا يقول للمملوك "ربي" و"ربتي" (١٦٢/٥ ح ٤٩٧٧)، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة- باب ذكر إختلاف الأخبار في قول القائل: سيّدنا وسيدي (١٠٢/٩ ح ١٠٠٠٣)، والبخاري في الأدب المفرد، باب لا يقل للمنافق سيّد (ح ٧٦٠)، وأحمد في مسنده (ح ٢٢٩٣٩)، كلهم من طرق عن معاذ بن هشام به.

الحكم على الإسناد:

رواته ثقات وسنده متصل، قال الألباني - رحمه الله - : (وهذا سند صحيح على شرط الشيخين)^(١).

فقه الحديث :

دل هذا الحديث على أن من صور البراءة من الكفار والمنافقين عدم إطلاق الألقاب عليهم، لما في ذلك من تعظيمهم وإعطائهم ما لا يستحقون، فالسيّد : هو المستحق للسؤدد، فإن المنافق لا يستحق هذا الاسم لاتصافه بالنقائص، وتسميته بهذا الاسم وضع له في مكان لم يضعه الله فيه، فلا يبعد أن يستحق من يسميه بذلك سخط الله تعالى، ويدخل في هذا الحديث الكافر من طريق الأولى.

(١) السلسلة الصحيحة- للألباني (٧١٣/٢ ح ٣٧١).

قال ابن القيم - رحمه الله - :

(فصل : لا يخاطب الذمي بسيدنا ونحوه، وأما أن يخاطب بسيدنا ومولانا ونحو ذلك فحرام قطعاً، وفي الحديث المرفوع: "لا تقولوا للمنافق سيدنا، فإن يكن سيدكم فقد أغضبتكم ربكم".
وأما تلقيبهم بمعز الدولة وعضد الدولة ونحو ذلك، فلا يجوز، كما أنه لا يجوز أن يُسمى سديداً ولا رشيداً ولا مؤيداً ولا صالحاً ونحو ذلك؛ ومن تسمى بشيءٍ من هذه الأسماء لم يجز للمسلم أن يدعو به، بل إن كان نصرانياً قال: يا مسيحي يا صليبي، ويُقال لليهودي: يا إسرائيلي يا يهودي).^(١)

قال المحدث فضل الله الجيلاني: (" إن يك سيدكم " معناه: إن يك سيداً وجبت طاعته، وذلك موجب لسخط الله. وقيل : أراد أنكم بهذا القول أسخطتم ربكم، فوضَعَ الكون موضع القول، وقيل: إن قرتموه فقد قرتم من لا يستحق التوقير وبذلك أغضبتكم ربكم، وإن لم توقروه بالقلب ولكن قلتم : إنك سيد فقد كذبتكم.
" أسخطتم ربكم": لأنه لا يكون المنافق سيدكم إلا أن تكونوا منافقين وهو يسودكم في النفاق، وهذا يوجب سخط الله).^(٢)

والتعظيم واللقب الرفيع رمز للعزة والتقدير وهما مقصورتان على المؤمن، أما الكافر فله الإهانة والذلة.

^(١) ابن القيم ، محمد بن أبي بكر ، (ت ٧٥١هـ). أحكام أهل الذمة ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤١٥هـ. (١٨٨/٢-١٨٩).

^(٢) الجيلاني ، فضل الله ، فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٣٧٨هـ. (٢/٢٣٠).

المبحث الثاني : النهي عن بدء اليهود و النصارى بالسلام.

[٦٣] قال الإمام مسلم - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ سُهَيْلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ : (" لَا تَبْدُوا أَهْلَ الْكِتَابِ بِالسَّلَامِ ، فَإِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي طَرِيقٍ ، فَاضْطَرُّوهُ إِلَىٰ أُضْيَقِهِ ") .

التخريج :

أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب السلام- باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام، وكيف يرد عليهم (٤/١٧٠٧ ح ٢١٦٧)، وأبو داود في سننه، كتاب الأدب- باب في السلام على أهل الذمة (٥/٢٤١ ح ٥٢٠٥)، والترمذي في سننه، أبواب السير- باب ما جاء في التسليم على أهل الكتاب (٣/٢٥١ ح ١٦٠٢)، وأبواب الاستئذان والآداب- باب ما جاء في التسليم على أهل الذمة (٤/٤٢٩ ح ٢٧٠٠)، وأحمد في مسنده (١٣/١٤ ح ٧٥٦٧)، و (١٣/٥٦ ح ٧٦١٧)، و (١٤/٢٣٢ ح ٨٥٦١)، و (١٥/٤٥٢ ح ٩٧٢٦)، و (١٦/١٦ ح ٩٩١٩)، و (١٦/٤٦٥ ح ١٠٧٩٧)، والبخاري في الأدب المفرد (ح ١١٠٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤/٣٤١)، كلهم من طرق عن سهيل ابن أبي صالح، به.
وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح.

فقه الحديث :

نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الابتداء بالسلام على أهل الكتاب لأن الابتداء به إغزاز لهم على المسلم، ولا يجوز إغزازهم، وكذا لا يجوز توادهم وتحابهم بالسلام ونحوه، قال تعالى: ﴿ لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ

بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ... ﴾ [المجادلة : ٢٢]

كما أمر صلى الله عليه وسلم إلباءهم إلى أضيق الطريق، ومعناه: لا تنتحوا لهم عن الطريق الضيق إكراماً لهم واحتراماً، وليس المعنى إذا لقيتموهم في طريق واسع فألجؤهم إلى حرفه حتى يضيق عليهم لأن ذلك أذى لهم وقد نُهينا عن أذاهم بغير سبب^(١).

قلت : ويحمل ذلك على الكتابي المحارب الذي ظهرت عداوته وخيانتته بخلاف الكتابي المسالم الذي يرجى إسلامه باحتكاكه بالمسلمين ورؤيته للسلوك الجيد والقول الحسن .

^(١) فتح الباري- لابن حجر (٤٢/١١).

[٦٤] قال الإمام البخاري - رحمه الله :-

حدَّثنا عبدُ الله بن يوسفَ ، أخبرنا مالكٌ ، عن عبدِ اللّهِ بن دينارٍ ، عن عبدِ الله بن عمرَ رضي الله عنهما ، أن رسولَ الله ﷺ قال: ("إذا سلمَ عليكم اليهودُ فإنما يقول أحدهم: السَّامُ عليكم ، فقل: وعليكَ").

التخريج :

متفق عليه .

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاستئذان- باب كيف يرد على أهل الذمة السلام (١٧٣/٧ ح ٦٢٥٧)، وكتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم (٣٧٣/٨ ح ٦٩٢٨)، وأحمد في مسنده (٣٢٢/٨ ح ٤٦٩٩)، من طريق مالك بن أنس عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر به. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم (٣٧٣/٨ ح ٦٩٢٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب السلام- باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام، وكيف يرد عليهم (١٧٠٦/٤ ح ٢١٦٤)، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة- باب مايقول لأهل الكتاب إذا سلموا عليه (١٤٧/٩ ح ١٠١٣٩ و ١٠١٤٠)، وأحمد في مسنده (١٧٠/٨ ح ٤٥٦٣)، و(٣٢٢/٨ ح ٤٦٩٨)، من طريق سفيان بن عيينة عن عبد الله بن دينار به. ومسلم في صحيحه، كتاب السلام- باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام، وكيف يرد عليهم (١٧٠٦/٤ ح ٢١٦٤)، والترمذي في سننه، في أبواب السير- باب ما جاء في التسليم على أهل الكتاب (٢٥١/٣ ح ١٦٠٣)، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة- باب مايقول لأهل الكتاب إذا سلموا عليه (١٤٧/٩ ح ١٠١٣٨)، من طريق إسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار به. وأبو داود في سننه، كتاب الأدب- باب في السلام على أهل الذمة (٢٤١/٥ ح ٥٢٠٦)، من طريق عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار به.

غريب الحديث :

قوله (السَّامُ) : يعني الموت ويُظهرون أنهم يريدون السلام عليكم^(١).

(١) النهاية- لابن الأثير (٤٢٦/٢).

فقه الحديث :

يُظهر لنا هذا الحديث ما كان عليه اليهود من الحسد والبغض للمسلمين حيث كانوا يقولون للمسلمين: " السام عليكم"، ويُظهرون أنهم يريدون " السلام عليكم"، ولذا أمر النبي ﷺ المسلمين بأن يقولوا: " وعلیکم".

قال النووي - رحمه الله - : (وقد جاءت الأحاديث التي ذكرها مسلم: عليكم ، وعلیکم، بإثبات الواو وحذفها، وأكثر الروايات بإثباتها، وعلى هذا في معناه وجهان، أحدهما: أنه على ظاهره، فقالوا: عليكم الموت، فقال: وعلیکم أيضاً، أي: نحن وأنتم فيه سواء وكلنا نموت، والثاني أن الواو هنا للاستئناف لا للعطف والتشريك، وتقديره: وعلیکم ما تستحقونه من الذم، وأما من حذف الواو فتقديره: بل عليكم السام).^(١)

وقال المُنْأوي - رحمه الله - : (فمعناه بدونها- أي الواو - : عليكم ما تستحقونه، وبها : أنهم إن لم يقصدوا دعاءً علينا فهو دعاءٌ لهم بالإسلام فإنه مناط السلامة في الدارين، وإن قصدوا التعريض بالدعاء علينا، فمعناه: ونقول لكم وعلیکم ما تريدون بها أو تستحقونه أو ندعو عليكم بما دعوتكم به علينا، ولا يكون عليكم عطفاً على عليكم في كلامهم وإلا فتضمن ذلك تقرير دعائهم علينا، وإنما اختار هذه الصيغة ليكون أبعد من الإيحاش وأقرب إلى الرفق بالمأمور به).^(٢)

(١) صحيح مسلم بشرح النووي (١٤٤/١٤).

(٢) فيض القدير شرح الجامع الصغير (٣٧٧/١).

المبحث الثالث: علاقة المسلم بأقاربه الكفار.

من خلال تتبع القرآن نجد أنه رغم قطع الولاء سواء في الحب أو النصره بين المسلم وأقاربه الكفار فإن الشرع أمر بعدم قطع صلّتهم وبرّهم والإحسان إليهم، وذلك قد يكون من باب تأليفه وترغيبه في الإسلام، ومع ذلك فلا ولاء له ولا نصره إنما الولاء لله ولرسوله وللمؤمنين.

[٦٥] قال الإمام البخاري - رحمه الله -:

حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَتْ: (قَدِمْتُ عَلَى أُمِّي وَهِيَ مُشْرِكَةٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَاسْتَفْتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، قُلْتُ : إِنَّ أُمَّي قَدِمَتْ وَهِيَ رَاغِبَةٌ ، أَفَأَصِلُ أُمِّي ؟ قَالَ : "نَعَمْ ، صِلِي أُمَّكَ").

التخريج :

متفق عليه .

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الهبة، وفضلها، والتحريض عليها- باب الهدية للمشركين (١٩٧/٣ ح ٢٦٢٠)، وكتاب الجزية والموادعة (٤٠٥/٤ ح ٣١٨٣)، وكتاب الأدب- باب صلة الوالد المشرك (٩٤/٧ ح ٥٩٧٨)، وباب صلة المرأة أمها ولها زوج (٩٤/٧ ح ٥٩٨٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة- باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوج والأولاد والوالدين، ولو كانوا مشركين (٦٩٦/٢ ح ١٠٠٣)، وأبو داود في سننه، كتاب الزكاة- باب الصدقة على أهل الذمة (٢١٠/٢ ح ١٦٦٨)، كلهم من طرق عن هشام بن عروة بن الزبير بن العوام بهذا الإسناد. أبو أسامة: هو حماد بن أسامة بن زيد القرشي^(١).

غريب الحديث :

قوله (وهي رَاغِبَةٌ) : أي طامعة تسألني شيئاً^(٢).

فقه الحديث :

في هذا الحديث بيان أن اختلاف الدين لا يلغي حق ذوي القربى.

(١) مشهور بكنيته، قال الحافظ : (ثقة ثبت ربما دلس، وكان بآخره يحدث من كتب غيره). تقريب التهذيب ص ٢٦٧.

(٢) النهاية في غريب الحديث- لابن الأثير (٢٣٧/٢).

قال الإمام الخطابي - رحمه الله -: (قولها : " راغبة في عهد قريش"، أي طالبة برِّي و صِلتي، وقولها: " راغمة"، معناه كارهة للإسلام، ساخطة عليّ، تريد أنها لم تقدم مهاجرة راغبة في الدين كما كان يَفدّم المسلمون من مكة للهجرة والإقامة بحضرة رسول الله ﷺ ، وإنما أمر بصلتها لأجل الرحم).^(١)

وقال النووي - رحمه الله -: (وفيه جواز صلة القريب المشرك)^(٢) وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - نقلاً عن الخطابي: (فيه أن الرحم الكافرة توصل من المال ونحوه كما توصل المسلمة، ويُستنبط منه وجوب نفقة الأب الكافر والأم الكافرة وإن كان الولد مسلماً)^(٣)

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي - رحمه الله - : (ولما نزلت هذه الآيات الكريّات، المهيجة على عداوة الكافرين، وقعت من المؤمنين كل موقع، وقاموا بها أتم القيام، وتأثموا من صلة بعض أقاربهم المشركين، ووطنوا أن ذلك داخل فيما نهى الله عنه، فأخبرهم الله أن ذلك لا يدخل في المحرم فقال: ﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِّنْ دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [الممتحنة : ٨] أي: لا ينهاكم الله عن البر والصلة، والمكافأة بالمعروف، والقسط للمشركين، من أقاربكم وغيرهم، حيث كانوا بحال لم ينتصبوا لقتالكم في الدين والإخراج من دياركم، فليس عليكم جناح أن تصلوهم، فإن صلّتهم في هذه الحالة، لا محذور فيها ولا مفسدة كما قال تعالى عن الأبوين المشركين إذا كان ولدهما مسلماً: ﴿ وَإِنْ جَاهِدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا ﴾ وقوله: ﴿ إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ ﴾ أي: لأجل دينكم، عداوة لدين الله ولمن قام به، ﴿ وَأَخْرَجُوكُمْ مِّنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا بِكُمْ ﴾ أي: عاونوا غيرهم ﴿ عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ ﴾ نهاكم الله ﴿ أَنْ تَوَلَّوهُمْ ﴾ بالمودة والنصرة، بالقول والفعل، وأما بركم وإحسانكم، الذي ليس بتولٍ للمشركين، فلم ينهكم الله عنه، بل ذلك داخل في عموم الأمر بالإحسان إلى الأقارب وغيرهم من الأدميين، وغيرهم)^(٤).

(١) معالم السنن (٢/٧٦)

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي (٧/٨٩)

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥/٢٧٧)

(٤) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص ٨٥٦-٨٥٧)

المبحث الرابع: حكم الإهداء للكفار وقبول هداياهم.

[٦٦] قال الإمام أبو داود - رحمه الله -:

حدثنا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ ، أَخْبَرَنَا عِمْرَانُ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ ، عَنْ عِيَاضِ بْنِ حِمَارٍ رضي الله عنه ، قَالَ : (أَهْدَيْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ نَاقَةً فَقَالَ : "أَسَلِمْتَ؟" قُلْتُ لَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : "إِنِّي نُهِيتُ عَنْ زَبَدِ الْمُشْرِكِينَ") .

التخريج :

أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الخراج والإمارة والفيء- باب في الإمام يقبل هدايا المشركين (٢٩١/٣ ح ٣٠٥٧)، والترمذي في سننه، أبواب السير- باب في كراهية هدايا المشركين (٢٣٣/٣ ح ١٥٧٧)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٤٢/١١ ح ٤٣٥٤)، والطبراني في المعجم الكبير (٣٦٤/١٧ ح ٩٩٩)، وفي المعجم الأوسط (٧٣/٣ ح ٢٥٢٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢١٦/٩)، جميعهم من طريق عمران بن دؤار القطان به.

الحكم على الإسناد:

هذا إسناد حسن لأجل عمران بن داور القطان، وهو البصري، وثقه وحسن حاله غير واحد، وضعفه غير واحد أيضاً، قال الإمام أحمد بن حنبل: (أرجو أن يكون صالح الحديث)^(١)، وقال يحيى بن معين: (ليس بشيء)^(٢)، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق يهيم ورمي بالقدر)^(٣). وباقي رجاله ثقات رجال الصحيح.

وقال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح".

ولكن وجد له متابعا عند أحمد في مسنده (٣٠/٢٩) قال: حدثنا هشيم بن بشير، أخبرنا ابن عون، عن الحسن بن عياض بن حمار المجاشعي، به.

وهذا حديث صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح، إلا أنه مرسل، فقله فيه: "عن الحسن بن عياض" يعني: يخبر عن قصة عياض. وابن عون: هو عبدالله بن عون بن أرطبان.

وأخرجه ابن أبي شيبعة في مصنفه (٤٦٩/١٢)، عن وكيع، عن ابن عون، به .

(١) "بحر الظم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم- لابن المبرد (ص ٣٢٧).

(٢) التاريخ- ليحيى بن معين، برواية: الدوري (٤٣٧/٢).

(٣) تقريب التهذيب (ص ٧٥٠).

والطيالسي في مسنده (ح ١٠٨٢)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٦/٣٩٩ ح ٢٥٦٧ و٢٥٦٨)، والطبراني في المعجم الكبير (١٧/٣٦٤ ح ٩٩٨)، وفي المعجم الأوسط (٣/٧٣ ح ٢٥٢٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٩/٢١٦)، من طرق عن الحسن، به.
وعبدالرزاق في مصنفه (١٠/٤٤٧ ح ١٩٦٥٩)، عن معمر، عن رجل، عن الحسن، عن النبي ﷺ. ولم يسم فيه عياض بن حمار.

غريب الحديث :

قوله (زَبْدٌ) : الزَّبْدُ بسكون الباء : الرِّقْدُ والعطاء، يقال منه زَبَدَهُ يَزِيدُهُ بالكسر، أما يَزْبُدُهُ بالضم فهو إطعامُ الزَّبْدِ. (١)

فقه الحديث :

هذا الحديث من الأحاديث التي استدلَّ بها على عدم قبول الهدايا من الكفار وتحريم ذلك، فإن الله قد أمر بقتال الكفار ومنابتهم وقبول هداياهم ينافي ذلك.
قال الخطابي - رحمه الله - :
(وفي رده هديته وجهان، أحدهما: أن يغيظه برد الهدية فيمتعض منه فيحمله ذلك على الإسلام. والآخر: أن للهدية موضعاً من القلب، وقد روي " تهادوا تحابوا "، ولا يجوز عليه ﷺ أن يميل بقلبه إلى مشرك فرد الهدية قطعاً لسبب الميل) (٢).

(١) النهاية- لابن الأثير (٢/٢٩٣) .

(٢) معالم السنن (٣/٤١) .

[٦٧] قال الإمام البخاري - رحمه الله - :

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه : (أَنَّ يَهُودِيَّةً أَتَتْ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم بِشَاةٍ مَسْمُومَةٍ ، فَأَكَلَ مِنْهَا ، فَجِيءَ بِهَا ، فَقِيلَ : أَلَا نَقْتُلُهَا ؟ قَالَ : "لَا" ، فَمَا زِلْتُ أَعْرِفُهَا فِي لَهَوَاتِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم).

التخريج :

متفق عليه .

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الهبة، وفضلها والتحريض عليها- باب قبول الهدية من المشركين (١٩٥/٣ ح ٢٦١٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب السلام- باب السم (١٧٢١/٤ ح ٢١٩٠)، وأبو داود في سننه، كتاب الديات- باب فيمن سقى رجلاً سمّاً أو أطعمه فمات، أُيقاد منه؟ (٤٢١/٤ ح ٤٥٠٨)، وأحمد في مسنده (١٥/٢١ ح ١٣٢٨٥)، كلهم من طرق عن شعبة بن الحجاج بهذا الإسناد.

غريب الحديث :

قوله (لَهَوَاتِ) : جمع لهأة، وهي اللحامات في سقف أعلى الفم^(١).

فقه الحديث :

وهذا الحديث من الأحاديث التي استدلت بها جواز قبول الهدايا من الكفار وأن في ذلك تأليف لقلوبهم ودعوة لهم للدخول في الإسلام.

قال الخطّابي - رحمه الله - :

(وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل هدية النجاشي، وليس ذلك بخلاف لقوله: " نُهِيتَ عَنْ زَيْدِ الْمُشْرِكِينَ"، لأنه رجل من أهل الكتاب ليس بمشرك، وقد أبيع لنا طعام أهل الكتاب ونكاحهم، وذلك خلاف حكم أهل الشرك^(٢)).

(١) النهاية- لابن الأثير (٢٨٤/٤).

(٢) معالم السنن (٤١/٣) .

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله -:

(وأورد المصنف عدة أحاديث دالة على الجواز، فجمع بينها الطبري بأن الامتناع فيما أهدي له خاصة، والقبول فيما أهدي للمسلمين، وفيه نظر لأن من جملة أدلة الجواز ما وقعت الهدية فيه له خاصة، وجمع غيره بأن الامتناع في حق من يريد بهديته التودد والموالاتة، والقبول في حق من يُرجى بذلك تأنيسه وتأليفه على الإسلام، وهذا أقوى من الأول. وقيل: يُحمل القبول على من كان من أهل الكتاب، والرد على من كان من أهل الأوثان. وقيل يمتنع ذلك لغيره من الأمراء، وأن ذلك من خصائصه. ومنهم من ادعى نسخ المنع بأحاديث القبول، ومنهم من عكس. وهذه الأجوبة الثلاثة ضعيفة، فالنسخ لا يثبت بالاحتمال ولا التخصيص.)^(١)

وقال المباركفوري - رحمه الله -: (ولا يبعد أن يقال: إن الأصل هو عدم جواز قبول هدايا المشركين، لكن إذا كانت في قبول هداياهم مصلحة عامة أو خاصة، فيجوز قبولها.)^(٢)

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٧٣/٥)

(٢) تحفة الأحمدي بشرح جامع الترمذي (١٨٩/٥)

[٦٨] قال الإمام البخاري - رحمه الله :-

حدَّثنا خالدُ بنُ مَخْلَدٍ ، حدَّثنا سليمانُ بنُ بلالٍ ، قال: حدَّثني عبدُ الله بنُ دينارٍ ، عن ابنِ عمرَ رضيَ اللهُ عنهما قال : (رأىَ عمرُ حُلَّةَ على رجلٍ ثُباعٌ، فقال للنَّبِيِّ ﷺ : ابتعْ هذهَ الحُلَّةَ تلبسُها يومَ الجمعةِ وإذا جاءكَ الوَفْدُ، فقال: "إنَّما يلبسُ هذهَ مَنْ لا خلاقَ لَهُ في الآخرةِ" ، فأَتى رسولُ اللهِ ﷺ منها ، بحُلٍّ، فأرسلَ إلىِ عمرَ ﷺ منها بحُلَّةٍ، فقال عمرُ ﷺ : كيف ألبسُها وقد قلتَ فيها ما قلتَ ؟ قال: " إني لم أكسُكها لتلبسُها، تبيعُها أو تكسوها " ، فأرسلَ بها عمرُ إلىِ أخٍ لَهُ من أهلِ مكةَ قبلَ أن يُسَلَّمَ).

التخريج :

متفق عليه .

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الهبة، وفضلها والتحريض عليها- باب الهدية للمشركين (١٩٧/٣ ح ٢٦١٩)، وكتاب الأدب- باب صلة الأخ المشرك (٩٤/٧ ح ٥٩٨١)، من طريق عبدالله بن دينار عن ابن عمر ﷺ به.

وأخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجمعة- باب يلبس أحسن ما يجد (٢٦٦/١ ح ٨٨٦)، وكتاب الهبة، وفضلها والتحريض عليها- باب الهدية للمشركين (١٩٤/٣ ح ٢٦١٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة- باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء... (١٦٣٨/٣ ح ٢٠٦٨)، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة- باب اللبس للجمعة (٤٥٣/١ ح ١٠٧٦)، كتاب اللباس- باب ماجاء في لبس الحرير (٢٠٧/٤ ح ٤٠٤٠)، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب الجمعة- باب الهيئة للجمعة (٢٦٨/٢ ح ١٦٩٨)، من طريق مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ﷺ.

و أخرجه ابن ماجة في سننه، كتاب اللباس- باب كراهية لبس الحرير (١١٨٧/٢ ح ٣٥٩١)، عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ﷺ به.

وأخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العيدين- باب في العيدين والتجمل فيه (٢٨٧/٢ ح ٩٤٨)، وكتاب الجهاد والسير- باب التجمل للوفود (٣٥٩/٤ ح ٣٠٥٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة- باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء... (١٦٤٠/٣ ح ٢٠٦٨)، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة- باب اللبس للجمعة (٤٥٣/١ ح ١٠٧٧)، وكتاب اللباس- باب ماجاء في لبس الحرير (٢٠٧/٤ ح ٤٠٤١)، كلهم من طرق عن محمد بن شهاب الزهري عن سالم عن أبيه عبدالله بن عمر ﷺ .

فقه الحديث :

ظهر من هذا الحديث جواز الإهداء للكفار، فإن عمر رضي الله عنه أهدى هذه الحلة لأخيه برًا به وصلة لرحمه، فإن صلة الرحم لاتتعارض مع التواد والمحبة المنهي عنها في قوله تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾... [المجادلة: ٢٢]

قال النووي- رحمه الله:- (وفي حديث عمر في هذه الحلة دليل لتحريم الحرير على الرجال وإباحته للنساء، وإباحة هديته، وإباحة ثمنه، وجواز إهداء المسلم إلى المشرك ثوباً وغيره).^(١)

^(١) صحيح مسلم بشرح النووي (٣٨/١٤)

المبحث الخامس: حسن العشرة مع الناس لا يقدر في عقيدة البراء.

إن البرّ والإحسان والعدْلَ حقٌّ لكلِّ مَنْ لم يُقاتل المسلمين أو يُظاهر على قتالهم ، بل حتى المقاتل يجوز برُّه والإحسان إليه إذا لم يقوّه ذلك على قتال المسلمين وأذاهم .

يؤكد ذلك قوله تعالى: ﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِّنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [الممتحنة: ٨] .

كما أنّ سماحة الدين ورحمته تظهر واضحة جلية في معاملة الأسرى والشيوخ والأطفال والنساء في الحرب كما مرّ في الأحاديث السابقة.

وإن دينا يأمرنا بالعدل مع أعدائنا ، وينهانا عن الاعتداء عليهم أكثر ممّا اعتدوا به علينا، لدينٌ حقيقٌ أن يحثكم إليه البشرُ جميعهم ، وأن يُتقاضى إليه في أرض الله وبين عباد الله .

فبهذه الأخلاق والآداب يُعامل المسلمون غير المسلمين ، وهذه الأخلاق والآداب من دين الإسلام، يأمرهم بها كتاب ربهم وسنة نبيهم ﷺ ..

وما دام هذا الحكم بحسن العشرة مع الناس عامة من دين الله تعالى ، فلا يمكن أن يتعارض مع حكم آخر من دين الله تعالى أيضاً ، وهو (الولاء و البراء) .

وهذه جملة من الأحاديث في بيان كيف كان النبي ﷺ يفرّق بين تطبيق مفهوم البراءة من الكفار وسماحة الإسلام ورحمته في حسن العشرة مع الناس.

[٦٩] قال الإمام البخاري - رحمه الله :-

حدثنا سليمان بن حرب ، حدثنا حمادٌ وهو ابنُ زيدٍ ، عن ثابتٍ ، عن أنسٍ رضي الله عنه قال : (كان عَلَامٌ يهوديٌّ يخدمُ النبيَّ صلى الله عليه وسلم ، فمرضَ ، فأتاهُ النبيُّ صلى الله عليه وسلم يَعُوذُهُ ، ففَعَدَ عندَ رأسِهِ ، فقالَ لَهُ : "أسلمَ" ، فنظَرَ إلى أبيهِ وهوَ عندُهُ ، فقالَ لَهُ : أطمعُ أبا القاسمِ رضي الله عنه ، فأسلمَ ، فخرَجَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم وهو يقول : "الحمدُ لله الذي أنقَذَهُ مِنَ النارِ" .

التخريج :

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز - باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلّى عليه، وهل يعرض على الصبي الإسلام ؟ (٤١٢/٢ ح ١٣٥٦)، وكتاب المرضى والطب - باب عيادة المشرك (٨/٧ ح ٥٦٥٧)، وأبو داود في سننه، كتاب الجنائز - باب في عيادة الذمي (٣١٠/٣ ح ٣٠٩٥)، كلاهما عن سليمان بن حرب عن حماد بن زيد بهذا الإسناد.

والنسائي في السنن الكبرى، كتاب السير - باب عرض الإسلام على المشرك (٩/٨ ح ٨٥٣٤)، من طريق سليمان بن حرب به.

وفي كتاب الطب - باب عيادة المشرك (٥٥/٧ ح ٧٤٥٨)، عن علي بن حجر، قال: حدثنا شريك، عن عبد الله بن عيسى، عن عبدالله بن جبر، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

فقه الحديث :

هذا الحديث دليلٌ على سماحة النبي صلى الله عليه وسلم، وحسن دعوته ، وحرصه على تأليف القلوب، واستمالة نفوس من يُرجى إسلامهم.

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: (وفي الحديث جواز استخدام المشرك، وعيادته إذا مرض، وفيه حسن العهد، واستخدام الصغير، وعرض الإسلام على الصبي ولولا صحته منه ما عرضه عليه. ^(١) وقال كذلك: (قال ابن بطال: إنما تُشرع عيادته إذا رَجى أن يجيب إلى الدخول في الإسلام، فأما إذا لم يطمع في ذلك فلا. انتهى. والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف المقاصد، فقد يقع بعيادته مصلحة أخرى. قال الماوردي: عيادة الذمي جائزة، والقربة موقوفة على نوع حرمة تقترن بها من جواز أو قرابة. ^(٢)

^(١) فتح الباري (٢٦٢/٣) .

^(٢) المصدر السابق (١٢٥/١٠) .

وقال بدر الدين العيني - رحمه الله - : (وفيه دليل على جواز عيادة أهل الذمة، و لاسيما إذا كان الذمي جاراً له، لأن فيه إظهار محاسن الإسلام، وزيادة التأليف بهم ليرغبوا في الإسلام).^(١)

^(١) العيني ، محمد بن محمود بن أحمد ، (ت ٨٥٥هـ). شرح سنن أبي داود ، تحقيق خالد بن إبراهيم المصري ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ. (١٤/٦).

[٧٠] قال الإمام أبو داود - رحمه الله - :

حدثنا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْمَهْرِيُّ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، حَدَّثَنِي أَبُو صَخْرٍ الْمَدِينِيُّ ، أَنَّ صَفْوَانَ بْنَ سُلَيْمٍ أَخْبَرَهُ ، عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَوْلَادِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، عَنْ آبَائِهِمْ - دِينِيَّةً - عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : ("أَلَا مَنْ ظَلَمَ مُعَاهِدًا أَوْ انْتَقَصَهُ أَوْ كَلَّفَهُ فَوْقَ طَاقَتِهِ أَوْ أَخَذَ مِنْهُ شَيْئًا بَغَيْرِ طَيْبِ نَفْسٍ فَأَنَا حَاجِبُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ") .

التخريج :

أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الخراج والإمارة والفيء - باب في تعشير أهل الذمة إذا اختلفوا بالتجارات (٢٨٨/٣ ح ٣٠٥٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٠٥/٩)، كلاهما من طريق ابن وهب به.

الحكم على الإسناد:

قال السخاوي - رحمه الله -: (وسنده لا بأس به ولا يضره جهالة من لم يسم من أبناء الصحابة فإنهم عدد ينجر به جهالتهم، ولذا سكت عليه أبو داود، وهو عند البيهقي في سننه من هذا الوجه، وقال: عن ثلاثين من أبناء أصحاب رسول الله ﷺ عن آبائهم دِينِيَّةً...)^(١) وصحَّ الحديث الألباني في صحيح سنن أبي داود (٢٦١/٢ ح ٣٠٥٢).

غريب الحديث :

قوله (حَجِبُهُ) : ومُغَالِبُهُ أي محاججه بإظهار الحجة عليه، والحجّة الدليل والبرهان^(٢).

فقه الحديث :

هذا الحديث يظهر لنا حرص الشريعة الإسلامية على الإحسان والعدل مع غير المسلمين ، ويبين عاقبة الظلم خاصة ظلم أهل الذمة، وفي القرآن الكريم نصوص كثيرة تحث على الإحسان للناس بالقول والعمل، وإيجاب العدل معهم. كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ... ﴾ [النحل : ٩٠] ، وقوله ﷻ : ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ [البقرة : ٨٣] ، إلى غير ذلك من الآيات.

^(١) السخاوي ، محمد بن عبد الرحمن ، (ت ٩٠٢ هـ) . المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، صححه عبد الله محمد الصديق ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ . (ص: ٣٩١، ح ١٠٤٤).

^(٢) النهاية في غريب الحديث (٣٤١/١).

وكان العلماء والقضاة يسيرون على هذا النهج من النصح للخلفاء بأن يرفقوا بالناس جميعاً. ومن ضمن من حفظ الإسلام لهم حقوقهم وأوجب حمايتهم، غير المسلمين من أهل الذمة المقيمين في بلاد المسلمين، فلم يغفلهم أو يغمط حقهم، بل راعى إنسانيتهم ما داموا ملتزمين بمعاهداتهم، ويتضح ذلك في أمور كثيرة ونصوص متعددة يظهر منها عدل الإسلام وسماحته. وعلاقة المسلم بالكافر يحكمها أن الكافر لا يخلو من أن يكون أحدَ أربعة: حربياً أو معاهداً أو مستأمناً أو ذمياً، ولكل واحدٍ من هؤلاء تفصيل خاصٌ به .

أما الذمّي فهو الكافر الذي يستوطن بلاد الإسلام-أي يتخذها وطناً- بالتزام دفع الجزية وجريان أحكام الإسلام عليه، فهم رعايا الدول الإسلامية من غير المسلمين.

والمعاهد هو الكافر الذي بين دولتنا ودولته الكافرة عهد وصلاح على وضع الحرب مدة معينة أو مطلقة، كما عاهد النبي ﷺ قريشاً على وضع الحرب عشر سنين، فصاروا بهذا الصلح معاهدين. ومن صور العهد في هذه الأزمنة الاشتراك في منظمات دولية يلتزم أعضاؤها عدم تعرض بعضهم لبعض مدة عضويتهم في هذه المنظمة، وتسمى دارهم دار عهد.

والنوع الثالث من الكفار هو المستأمن وهو الكافر الحربي الذي يدخل بلاد الإسلام بأمان و إذن من مسلم، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [التوبة : ٦] .

ومن صور الأمان في هذه الأزمنة الإذن الرسمي بدخول الدولة، كالفيزا أو كرت الزيارة، أو ختم الدخول، ونحو ذلك.

وهؤلاء الثلاثة معصوموا الدم والمال، لا يحل لهم التعرض لهم ما داموا على هذه الحال. يدل على ذلك قوله ﷺ: (من قتل معاهداً لم يَرَحْ رائحة الجنة وأن ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عاماً)^(١)، وقوله ﷺ: (ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً)^(٢).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الجزية والموادعة- باب إثم من قتل معاهداً بغير جرم (٤/٣٩٨ ح ٣١٦٦)، وكتاب الديات- باب إثم من قتل ذمياً بغير جرم (٨/٣٦٨ ح ٦٩١٤)، والنسائي في السنن الصغرى ، كتاب القسامة- باب تعظيم قتل المعاهد (٨/٢٥٠)، وابن ماجة في سننه ، كتاب الديات- باب من قتل معاهداً (٢/٨٩٦ ح ٢٦٨٦)، وأحمد في مسنده (١١/٣٥٦ ح ٦٧٤٥)، كلهم من طرق عن الحسن بن عمرو الفُقَيْمي عن مجاهد بن جبر ، عن عبد الله بن عمرو ؓ به.

(٢) سبق تخريجه ص ١٠٩ .

وقال ﷺ: ﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدْيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء : ٩٢]
 فإذا كان الكافر الذي له أمان إذا قتل خطأ فيه الدية والكفارة فكيف إذا قُتل عمداً ؟ فإن الجرم
 يكون أعظم والإثم يكون أكبر .

والنوع الرابع من الكفار ، الحربي : وهو كل كافر ليس بذمي ولا معاهداً زلاً مستأمن ، وهو
 الأصل في الكفار .

وليس المراد بالحربي هنا من كان بيننا وبين قومه حالة حرب قائمة ، بل هو اسم لكل كافر غير
 مستأمن ولا معاهد ولا ذمي ، فيشمل الذكر والأنثى ، والصغير والكبير من الكفار .
 وهذا النوع من الكفار يحل دمه وماله وعرضه إذا ما وُجد في بلادنا بغير أمان ، إلا أن يكون
 أنثى أو صغيراً أو شيخاً كبيراً ، فلا يقتلون لأنهم فيء وغنيمة للمسلمين ، وتسمى دارهم دار
 حرب ^(١) .

(١) الجاسم ، فيصل بن قزار ، كشف الشبهات في مسائل العهد والجهاد ، جمعية إحياء التراث الإسلامي ، الكويت ، ط٤ ،
 ١٤٢٥ هـ . (٤٩-٥١) .

[٧١] قال الإمام مسلم - رحمه الله -:

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مَرْوَانُ يَعْنِيَانِ الْفَزَارِيَّ ، عَنْ يَزِيدَ وَهُوَ ابْنُ كَيْسَانَ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه ، قَالَ : (قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! ادْعُ عَلَى الْمُشْرِكِينَ ، قَالَ : "إِنِّي لَمْ أُبْعَثْ لِعَانًا، وَإِنَّمَا بُعِثْتُ رَحْمَةً").

التخريج :

أخرجه مسلم في صحيحه - كتاب البر والصلة - باب النهي عن لعن الدواب وغيرها (٢٠٠٧/٤ ح/٢٥٩٩)، والبخاري في الأدب المفرد، باب لعن الكافر (ح/٣٢١)، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (٣٥/١١ ح/٦١٧٤)، كلهم من طرق عن مروان بن معاوية به.

فقه الحديث :

يأمر النبي ﷺ في هذا الحديث بالابتعاد عن الدعاء على المشركين فإن دين الإسلام دين رحمة وسماحة لا دين عدوان وانتقام.

قال المناوي - رحمه الله - : (" لم أبعث لعاناً أي مبالغاً في اللعن أي الإبعاد عن الرحمة، والمراد: نفي أصل الفعل على وازن " وما ربك بظلامٍ " وهذا قاله لما قيل له: ادع على المشركين، يعني: لو كنت أدعو عليهم لبعثوا عن رحمة الله، ولصرت قاطعاً عن الخير، إني لم أبعث لهذا) ثم قال: ("إني لم أبعث لعاناً وإنما بُعِثْتُ رَحْمَةً" لمن أراد الله إخراجه من الكفر إلى الإيمان، أو لأقرب الناس إلى الله وإلى رحمته، لا لأبعدهم عنها، فاللعن منافٍ لحالي، فكيف ألعن؟ قال المظهري: وفي هذا الحديث مباحث منها: أن معنى قوله رحمة: بهدايته للمسلم وتأخير العذاب عن نوع من الكفار وهم أهل الذمة وما عداهم أمر بقتلهم وغنم ما لهم، وذا من أشد عذاب الدنيا، وهب أن امتناعه هذا من الدعاء عليهم من جهة العموم، فما المانع من جهة الخصوص؟، ومنها: أن طلب الدعاء عليهم لا ينحصر في اللعن فما موقع الجواب بقوله لم أبعث لعاناً، ومنها: لعن الكفار جائز، وقد لعن الله الكافرين والظالمين، وفي البخاري أنه دعا على قريش. ^(١)

(١) فيض القدير شرح الجامع الصغير (١٣/٣)

[٧٢] قال الإمام البخاري - رحمه الله :-

حدَّثنا أبو اليمان ، أخبرنا شعيب ، حدَّثنا أبو الزناد ، أنَّ عبدَ الرحمن ، قال : قال أبو هريرة رضي الله عنه :
(قَدِمَ طَفِيلُ بْنُ عَمْرِو الدَّوْسِيِّ وَأَصْحَابُهُ ، عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ دَوْسًا
عَصَتْ وَأَبَتْ ، فَادْعُ اللَّهَ عَلَيْهَا ، فَقِيلَ : هَلَكْتَ دَوْسٌ ، قَالَ : اللَّهُمَّ اهْدِ دَوْسًا وَأَنْتَ بِهِمْ) .

التخريج :

متفق عليه .

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير- باب الدعاء للمشركين بالهدى ليتألفهم
(٣١٧/٣ ح ٢٩٣٧)، وكتاب المغازي- باب قصة دوس والطفيل بن عمرو (١٤٦/٥ ح ٤٣٩٢)،
وكتاب الدعوات- الدعاء للمشركين (٢١٣/٧ ح ٦٣٩٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل
الصحابة- باب فضائل غفار وأسلم وجهينة وأشجع... (١٩٥٦/٤ ح ٢٥٢٤)، وأحمد في مسنده
(١٢/٢٦٦ ح ٧٣١٥)، كلهم من طرق عن أبي الزناد بهذا الإسناد.

فقه الحديث :

في هذا الحديث دليلٌ على حرص النبي صلى الله عليه وسلم على دعوة الناس وهدايتهم إلى الإسلام، وصبره على
ما يلقاه منهم من تكذيب وعصيان واستكبار على الحق، بل والدعاء لهم بالهدى - كما في هذا
الحديث- تأليفاً لقلوبهم وطمعاً في دخولهم الإسلام.

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله-: (" اللهم اهد دوساً " هو ظاهر فيما ترجم له، وقوله " ليتألفهم" من تفقه المصنف إشارةً منه إلى الفرق بين المقامين، وأنه صلى الله عليه وسلم كان تارة يدعو عليهم،
وتارة يدعو لهم، فالحالة الأولى حيث تشدد شوكتهم ويكثر أذاهم كما تقدم في الأحاديث التي قبل
هذا بباب، والحالة الثانية حيث نؤمن غائلتهم ، ويُرجى تألفهم كما في قصة دوس.)^(١)

^(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، (١٢٦/٦)

[٧٣] قال الإمام البخاري - رحمه الله :-

حدّثنا أبو النعمان ، حدّثنا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عن أبيه ، عن أبي عثمان ، عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما قال: (كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ مُشْرِكٌ مُشْعَانٌ طَوِيلٌ بَغْنَمٍ يَسُوقُهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : " بَيْعًا أَمْ عَطِيَّةً - أَوْ قَالَ : أَمْ هِبَةً - فَقَالَ : لَا ، بَلْ بَيْعٌ ، فَاشْتَرَى مِنْهُ شَاةً ") .

التخريج :

متفق عليه .

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع- باب الشراء والبيع مع المشركين وأهل الحرب (٥٣/٣ ح ٢٢١٦)، وكتاب الهبة وفضلها، والتحريض عليها- باب قبول الهدية من المشرك (١٩٦/٣ ح ٢٦١٨)، وكتاب الأطعمة- باب من أكل حتى شبع (٥٤٠/٦ ح ٥٣٨٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب الأشربة- باب إكرام الضيف وفضل إيثاره (١٦٢٦/٣ ح ٢٠٥٦)، كلاهما عن معتمر بن سليمان به.

أبو النعمان هو: محمد بن فضل السدوسي، ويقال له عارم.

أبو عثمان هو: عبد الرحمن بن مِلّ النهديّ.

غريب الحديث :

قوله (مُشْعَانٌ) : هو المنفّش الشّعْر، الثائر الرأس. والميم زائدة^(١).

قال النووي : (أي منفّش الرأس ومتفرقه)^(٢).

فقه الحديث :

الأصل عند أهل الإسلام حل المعاملات إلا ما دل الدليل على عدم جوازه، وعلى ذلك فإن التعامل مع الكفار جائز كما دلّ عليه هذا الحديث.

قال ابن بطّال - رحمه الله - : (الشراء والبيع من الكفار جائز، إلا أن أهل الحرب لا يبيع منهم ما يستعينون به على إهلاك المسلمين من العدة والسلاح، ولا ما يقوون به عليهم)^(٣).

(١) النهاية في غريب الحديث (٤٨٢/٢).

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي (١٦/١٤).

(٣) شرح صحيح البخاري لابن بطّال (٣٣٨/٦).

[٧٤] قال الإمام البخاري - رحمه الله :-

حدَّثنا مُعَلَّى بنُ أُسَدٍ ، حدَّثنا عبدُ الواحدِ ، حدَّثنا الأعمشُ ، قال: ذكّرنا عندَ إبراهيمَ ، الرّهْنُ في السّلمِ فقال: حدَّثني الأسودُ ، عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها : (أنَّ النبيَّ ﷺ اشترى طعاماً من يهوديّ إلى أجلٍ ورهْنَهُ درعاً من حديدٍ) .

التخريج :

متفق عليه .

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع- باب شراء النبي ﷺ بالنسيئة (١١/٣ ح ٢٠٦٨)، وباب شراء الطعام إلى أجل (٤٨/٣ ح ٢٢٠٠)، وكتاب السلم- باب الكفيل في السلم (٦٣/٣ ح ٢٢٥١)، وباب الرهن في السلم (٦٣/٣ ح ٢٢٥٢)، وكتاب في الاستقراض وأداء الديون- باب من اشترى بالدين وليس عنده ثمنه (١١٦/٣ ح ٢٣٨٦)، وكتاب الرهن- باب من رهن درعه (١٦١/٣ ح ٢٥٠٩)، وباب الرهن عند اليهود وغيرهم (١٦٢/٣ ح ٢٥١٣)، وكتاب الجهاد والسير- باب ما قيل في درع النبي ﷺ والقميص في الحرب (٣١٢/٣ ح ٢٩١٦)، وكتاب المغازي (١٧٠/٥ ح ٤٤٦٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب المساقاة- باب الرهن وجوازه في الحضر والسفر (١٢٢٦/٣ ح ١٦٠٣)، والنسائي في السنن الصغرى، كتاب البيوع- باب مبايعة أهل الكتاب (٣٠٣/٧)، وابن ماجه في سننه، كتاب الرهون (٨١٥/٢ ح ٢٤٣٦)، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب البيوع- الرجل يشتري الطعام إلى أجل (٥٨/٦ ح ٦١٥٨)، كلهم من طرق عن سليمان الأعمش به.

عبد الواحد هو : ابن زياد العبديّ، مولاهم، أبوبشر، وقيل أبو عبيدة البصري.

إبراهيم هو : ابن يزيد بن قيس النّخعي، أبو عمران الكوفي.

الأسود هو : ابن يزيد بن قيس النّخعي، أبو عمرو، ويقال أبو عبد الرحمن الكوفي.

فقه الحديث :

دل فعل النبي ﷺ على جواز التعامل مع غير المسلمين في البيع والشراء ، وهذا من سماحة الدين الإسلامي ، ودليلٌ على أنه دين يُسر، والذي يظهر لي مع ذلك أن الأولى هو البيع والشراء مع المسلمين وذلك لتقوية اقتصاد المسلمين وتكثير أموالهم، ولا بأس بالتعامل مع غيرهم وفق المعاملات الشرعية والمصالح المرعيّة.

قال النووي - رحمه الله -: (وقد أجمع المسلمون على جواز معاملة أهل الذمة وغيرهم من الكفار، إذا لم يتحقق تحريم ما معه، لكن لا يجوز للمسلم أن يبيع أهل الحرب سلاحاً وآلة حرب ولا يستعينون به في إقامة، دينهم ولا يبيع مصحف، ولا العبد المسلم لكافر مطلقاً)^(١).

^(١) صحيح مسلم بشرح النووي (٤٠/١١)

[٧٥] قال الإمام البخاري - رَحِمَهُ اللهُ - :

حدثنا أحمد بن يونس ، أخبرنا الليث ، عن نافع ، أن عبد الله ﷺ أخبره : (أن امرأةً وُجِدَتْ في بعض مغازي النبي ﷺ مقتولةً ، " فأنكر رسول الله ﷺ قتل النساء والصبيان ") .

التخريج :

متفق عليه .

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير- باب قتل الصبيان (٣٤٥/٤ ح ٣٠١٤ و ٣٠١٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير- باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب (١٣٦٤/٣ ح ١٧٤٤)، وأبو داود في سننه، كتاب الجهاد- باب في قتل النساء (٨٥/٣ ح ٢٦٦٨)، والترمذي في جامعه، أبواب السير- باب ماجاء في النهي عن قتل النساء والصبيان (٢٢٨/٣ ح ١٥٦٩)، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب السير- باب النهي عن قتل النساء (٢٤/٨ ح ٨٥٦٤)، من طرق عن الليث بن سعد بهذا الإسناد.

وابن ماجة في سننه، كتاب الجهاد- باب الغرة والبيات وقتل النساء والصبيان (٩٤٧/٢ ح ٢٨٤١)، عن مالك بن أنس ﷺ عن نافع به.

فقه الحديث :

يدل هذا الحديث أن الحكم هو تحريم قتل النساء والصبيان ونحوهم ممن ليس لهم شأن في القتال فإن كان لهم يد في الحرب فيقتلون، ومن ثلجى الضرورة إلى قتلهم، كأن ينترسوا بهم أو تقتضي الحرب بياتهم، أو تُرمى حصونهم بما يعلم قتلهم كالمدافع وغير ذلك، فحينئذٍ ضرورة القتال تبيح ذلك، فإن الكف عنهم حينئذٍ يفضي إلى تعطيل الجهاد.^(١)

قال النووي-رحمه الله-: (أجمع العلماء على العمل بهذا الحديث، وتحريم قتل النساء والصبيان إذا لم يقاتلوا، فإن قاتلوا قال جماهير العلماء يقتلون، وأما شيوخ الكفار فإن كان فيهم رأي قتلوا وإلا ففيهم وفي الرهبان خلاف، قال مالك وأبو حنيفة: لا يُقتلون، والأصح في مذهب الشافعي قتلهم).^(٢)

قلت : وبذلك يظهر لنا براءة الشريعة ممن قاتل وحارب دين الله ﷻ ، وسماحة الإسلام ورحمته، وأن حروبه ليست عدوانية وإنما هي لهداية الناس ودفعهم إلى الخير والهدى.

(١) توضيح الأحكام - للبسام (٣٨٩/٥) .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي (٤٨/١٢) .

[٧٦] قال الإمام البخاري - رحمه الله -:

حدّثني محمودٌ، حدّثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمرٌ، ح. وحدّثني نُعَيْمٌ، أخبرنا عبدُ الله، أخبرنا معمرٌ، عن الزُّهريِّ، عن سالمٍ، عن أبيه قال: (بعث النبي ﷺ خالد بن الوليد إلى بني جذيمة فدعاهم إلى الإسلام فلم يُحسنوا أن يقولوا : أسلمنا، فجعلوا يقولون : صَبَانًا، صَبَانًا، فجعل خالدٌ يقتلُ منهم ويأسرُ، ودفع إلى كلِّ رجلٍ منا أسيرَه، حتى إذا كان يومَ أمرِ خالدٍ أن يقتل كلَّ رجلٍ منا أسيرَه، فقلت: والله لا أقتلُ أسيري ولا يقتل رجلٌ من أصحابي أسيرَه، حتى قدّمنا على النبي ﷺ فذكرناه، فرفع النبي ﷺ يديه فقال: "اللهمَّ إني أبرأ إليك مما صنع خالد"، مرتين).

التخريج :

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي- باب بعث النبي ﷺ خالد بن الوليد إلى بني جذيمة (١٢٧/٥ ح ٤٣٣٩)، وفي كتاب الأحكام- باب إذا قضى الحاكم بجور أو خلاف أهل العلم فهو رد (٤٦١/٨ ح ٧١٨٩)، والنسائي في السنن الصغرى، كتاب آداب القضاة- باب الرد على الحاكم إذا قضى بغير الحق (٢٣٧/٨)، وفي السنن الكبرى، كتاب القضاة- باب إذا قضى الحاكم بجور هل يرد حكمه (٤١١/٥ ح ٥٩٢٢)، وأحمد في مسنده (٤٤٤/١٠ ح ٦٣٨٢)، وعبدالرزاق في مصنفه (٢٢١/٥ ح ٩٤٣٤)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٦٨/٨ ح ٣٢٣١)، كلهم من طرق عن معمر بن راشد به .

عبد الرزاق : هو ابن همام الصنعاني ، وعبد الله : هو ابن المبارك المروزي .

غريب الحديث :

قوله (جَذِيمَةٌ) : بفتح الجيم وكسر المعجمة ثم تحتانية ساكنة، أي ابن عامر بن عبد مناة بن كنانة.

وهذا البعث كان عقب فتح مكة في شوال قبل الخروج إلى حنين عند جميع أهل المغازي، وكانوا بأسفل مكة من ناحية يلملم^(١).

قوله (صَبَانًا) : صباً فلان: إذا خرج من دينٍ إلى دينٍ غيره^(٢). قال السنيدي: (قوله: "صَبَانًا" أي خرجنا من دين آبائنا إلى الدين المدعو إليه وهم أرادوا بذلك إظهار الدخول في الإسلام فإن

(١) فتح الباري - لابن حجر (٦٥٤/٧) .

(٢) النهاية-لابن الأثير (٣/٣) .

الكفرة كانوا يقولون للمسلم الصابئ يومئذ لكن لما كان اللفظ غير صريح في الإسلام جَوَزَ خالد قتلهم^(١).

فقه الحديث :

عندما جاء خالد بن الوليد إلى بني جذيمة، جعلوا يقولون: صبأنا صبأنا، وهم أرادوا الإسلام حقيقة، لأن قريش كانت تطلق الصابئ على من اعتنق دين الإسلام لتركه دين آبائه وأجداده إلى هذا الدين، ويطلقونها في مقام الذم، فلما اشتهرت هذه اللفظة بينهم في موضع أسلمت استعمالها هؤلاء، وأما خالد فحمل هذه اللفظة على ظاهرها لأن قولهم صبأنا: أي خرجنا من دين إلى دين، ولم يكتف خالد بذلك حتى صرحوا بالإسلام.^(٢)

وقال الخطابي: (يُحتمل أن يكون خالداً نقم عليهم العدول عن لفظ الإسلام ، لأنه فهم عنهم أن ذلك وقع منهم على سبيل الأنفة ولم ينقادوا إلى الدين فقتلهم متأولاً قولهم)^(٣).
فلما وصل الخبر للنبي ﷺ أنكر على خالد بن الوليد العجلة وترك التثبت في أمرهم قبل أن يعلم المراد من قولهم صبأنا، فقال ﷺ : (اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد).
وبذلك تظهر براءة النبي ﷺ ممن خالف حكمه واستحل دماء من أسلم لوجود الاحتمال، وأن هذا الدين دين سماحة ورحمة لا تُبنى أحكامه على مجرد احتمالات.

(١) حاشية السندي على سنن النسائي (٢٣٧/٨).

(٢) فتح الباري- لابن حجر (٦٥٤/٧) .

(٣) المصدر السابق (٦٥٤/٧) .

الخاتمة

الحمد لله الذي وفق ويسر وأعان والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، وبعد أن منّ الله عليّ بإنجاز هذا البحث ، أودّ أن أذكر في هذه الخاتمة شيئين :

أولاً : أهم النتائج التي توصلت إليها خلال بحثي ، وهي ما يلي :

١- إن الإسلام يحرص على سلامة الظاهر كحرصه على سلامة الباطن، ولأن الباطن له أثرٌ واضح على ظاهر الإنسان ، ونرى أحاديث وردت في المعاملات واللباس والزينة والأخلاق وغيرها ، وهذا يدل على أن الإسلام يريد لنا استقلالاً كلياً عن اليهود والنصارى ظاهراً وباطناً.

٢- تنوعت النصوص النبوية في ترسيخ عقيدة البراء من الكفار ومن خالف شريعة الله ، فنجدها في باب الاعتقاد ، وباب العبادات ، والمعاملات وجانب العلاقات الدولية ، حتى في الجانب الأخلاقي ، كل ذلك لأجل تحقيق التميز للمسلم والتأكيد على مفاصلته للكفار.

٣- الإسلام دين الرحمة والعدل، وما شرعت عقيدة البراء إلا لرحمة المسلم والكافر معاً، فبراءة المسلم من الكافر توصل في نفسه عزة الإسلام الذي يدين به، وتزيده إيماناً ورسوخاً، لما يظهر له من تميز دينه ووضوح عقيدته، وأما الكافر، فإن مشاهدته لمظاهر عزة المسلم وتميزه عن غيره في إطار العشرة الحسنة والتعامل الطيب من أعظم الأمور التي ترغبه في الإسلام وتحببه فيه.

٤- لا بد من رفع راية الجهاد في سبيل الله تعالى ، لتحقيق عقيدة البراء عملياً ، وإخراجها من حيّز القلب ، ولكن ينبغي التأكيد على أن الجهاد له ضوابط وشروط ، وأن حروب الإسلام ليست حروباً عدوانية ، وإنما هي حروب رحمة و تحذير للناس مما هم عليه من الشرك وإخراج لهم من الضلالة إلى النور، بدليل وجوب دعوتهم للإسلام قبل القتال إن لم تبلغهم الدعوة ، والنهي عن قتل الصبيان والنساء والشيوخ ، وتحريم المثلة في القتل.

٥- إن الإسلام - رغم نهيه عن موالاته الكفار - فرّق بين الكافر المحارب المعادي للمسلمين فهذا لا تجوز موالاته ولا التعامل معه ونحو ذلك ، وبين الكافر الكتابي الذي يسالم المسلمين وله عهد وذمة فهذا ببره ونقسط إليه لعله يتأثر بالإسلام ، ولا يمنع من أخذ العلوم الحديثة منهم، ما لم يتعارض ذلك مع شرعنا، حيث أننا بذلك نخدم

الإسلام والمسلمين وننشر الدعوة الإسلامية ، ولا يمنع كذلك من التعامل معهم في البيع والشراء ، وهذا يدل على أن دين الإسلام ليس دين جمود بل هو دينٌ يحث على العلم و التفكير .

ثانيا : التوصيات التي أوصي بها في هذا المقام :

١- التأكيد على قضية عداوة أولياء الشيطان لأولياء الرحمن ، وهذه العداوة قائمة منذ عهد آدم عليه السلام إلى قيام الساعة ، فالحزبان لا يلتقيان أبداً ، وعليه فلا بد أن يهتم الباحثون بهذه القضية ، ويعنوا بتسليط الضوء على الأساليب والعوامل المساهمة في غرس ذلك في روح المسلم .

٢- لا بد من الرجوع إلى الكتاب والسنة والعلم بأنهما سبيل النجاة في الدنيا والآخرة ، كذلك لا بد من تبصير المجتمعات بالالتفاف حول علماء السنة والأثر في كل زمان وعصر .

٣- لا بد من عقد المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية لمحاربة الغلو والتفريط في فهم عقيدة الولاء والبراء والعمل بها ، والوصول إلى الوسطية والاعتدال في تطبيق هذه العقيدة .

وأخيراً لا أدعي أنني أحطت بهذا الموضوع الهام ، أو وفيتة حقه ، فإن عملي متواضع ، وبضاعتي قليلة ، ولكن بحسب المرء أن يساهم في الدعوة إلى هذه العقيدة في وقت قد اختلط فيه الحابل بالنابل في فهمها والعمل بها، والله أسأل أن يبارك فيما كتبت ويجعله حجة لي يوم ألقاه . فإن أصبت فمن الله وفضله ، وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الملاحق

فهرس الآيات القرآنية

الآية رقمها الصفحة

سورة البقرة

١٧٨	٨٣	﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾
١٢	٨٩	﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ... ﴾
٦١	١٤٢	﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ ... ﴾
٦١	١٤٨	﴿ لِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيهَا... ﴾
٨٢	١٨٧	﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ ... ﴾
٤٩	٢١٧	﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ ... ﴾
٥٥	٢٢٢	﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَيْضِ مِمَّنْ عَدَاكَ فَإِنِ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْخَيْضِ فَاعْتَرِضُوا عَنِ الْخَيْضِ ... ﴾

سورة آل عمران

١٣	٢٨	﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ... ﴾
----	----	--

سورة النساء

١٨٠	٩٢	﴿ وَإِن كَانَ مِنَ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِّيثَاقٌ ... ﴾
١٥٠ ، ١٤٣	٩٧ - ٩٩	﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ ... ﴾
١٢١	١١٨ - ١١٩	﴿ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْقَالِ لَاتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ... ﴾
١٤٧	١٤٠	﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ... ﴾

سورة المائدة

١١٣ ، ١٠٠	٥	﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ ... ﴾
١٠٤ ، ١٠٣	٣٣	﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا .. ﴾
٣٠ ، ١٣ ، ١١	٥١	﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ... ﴾

﴿ لَعْنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ ... ﴾ ١٤٩ ٧٨ - ٨١

سورة الأنعام

﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا ﴾ ١١١ ١٤٥

﴿ وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ ... ﴾ ٩٧ ١٤٦

سورة الأعراف

﴿ اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ ﴾ ٣٥ ١٣٨

سورة الأنفال

﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ ﴾ ٣٩ ٧٥

سورة التوبة

﴿ براءة من الله ورسوله ﴾ ٩ ١

﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ... ﴾ ١٧٩ ٦

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ ... ﴾ ١٣ ٢٣

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ﴾ ١٥٣، ١٥٠، ٧٠ ٢٨

﴿ اتَّخِذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ ... ﴾ ١٠٠ ٣١

﴿ جَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ﴾ ١٢٥ ٤١

﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ ... ﴾ ١٢٤ ٧٣

﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ ... ﴾ ٧٩ ١١٣

سورة هود

﴿ وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ ... ﴾ ١٤ ١١٣

سورة النحل

﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى ... ﴾ ٩٠ ١٧٨

سورة الحج

﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى ... ﴾ ١٧ ١٠٠

سورة النور

﴿ فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة ... ﴾ ٦٣ ١٢١

سورة الفرقان

﴿ لَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَذِيرًا ﴾ ٥٢ ١٢٤

سورة الشعراء

﴿ أفرأيتم ما كنتم تعبدون أنتم وآباؤكم الأقدمون ... ﴾ ٧٥ - ٧٧ ٩

سورة الروم

﴿ هَلْ لَكُمْ مِّنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ فِي مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ ... ﴾ ٢٨ ٨٩

سورة الأحزاب

﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ ... ﴾ ٥٧ ١٣٢

سورة الزخرف

﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ وَمَعْنَاهُ بَرَاءً مِّمَّا تَعْبُدُونَ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي ... ﴾ ٢٦ - ٢٨ ١٠

سورة الجاثية

﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا ... ﴾ ١٨ ٢٨

سورة الحجرات

﴿ فَإِنْ بَعَثَ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي ... ﴾ ٩ ٥٠

سورة المجادلة

﴿ لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ... ﴾ ٢٢ ١٥، ١٦٣، ١٧٤

سورة الحشر

﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ ٧ ٥٢

سورة الممتحنة

- ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ... ﴾ ١ ١١ ، ١٣٣
- ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا ... ﴾ ٤ ١٠
- ﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ ... ﴾ ٨ ١٦٨ ، ١٧٥
- ﴿ لَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَأَهُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ... ﴾ ١٠ ٩٨

سورة المنافقون

- ﴿ وَاللَّهُ الْعَزِيزُ الرَّسُولُ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْكَافِرِينَ لَآ يَعْلَمُونَ ﴾ ٨ ١٦٤

فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
١٧	البراء بن عازب <small>رضي الله عنه</small>	إن أوثق عرى الإيمان أن تُحبَّ في الله...
١٥٢	عبد الله بن عباس	أخرجوا المشركين من جزيرة العرب ...
١٦٥	عبد الله بن عمر	إذا سلم عليكم اليهودُ فإنما يقول أحدهم ...
١٥٦	أبي هريرة <small>رضي الله عنه</small>	أسلموا تسلموا، واعلموا أن الأرضَ لله ورسوله..
١٤١	المسور بن مخزومة ومروان بن الحكم	أشيروا أيها الناسُ عليَّ، أترون أن أميل ...
٦٩	أبو هريرة <small>رضي الله عنه</small>	أطلقوا ثمامة، فانطلق إلى نخل قريب
١٧٨	عدة من أبناء الصحابة عن آبائهم	ألا من ظلم معاهداً أو انتقصه أو كلفه فوق ...
٥٩	أبو ثعلبة الخشني <small>رضي الله عنه</small>	أما ما ذكرت من أهل الكتاب، فإن وجدتم غيرها
١٤٩	عبد الله بن مسعود <small>رضي الله عنه</small>	إن أول ما دخل النقص في بني إسرائيل ...
٥٣	سعد بن أبي وقاص <small>رضي الله عنه</small>	إن الله طيبٌ يحبُّ الطيب، نظيفٌ يحبُّ النُظافة
٤٢	أنس بن مالك <small>رضي الله عنه</small>	إن الله قد أبدلكم بهما خيراً منهما ...
٩٧	جابر بن عبد الله	إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة ...
٨٨	عمر بن الخطاب <small>رضي الله عنه</small>	إن المشركين كانوا لا يفيضون من جمع ...
٩٥	عائشة رضي الله عنها	أن النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small> اشتري طعاماً من يهودي ...
١٢٢	أبي هريرة <small>رضي الله عنه</small>	إن اليهود والنصارى لا يصبغون، فخالفوهم ..
١٢٧	عبد الله بن عمر	أن امرأةً وُجدت في بعض مغازي النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small> ..
١٤٨	معاوية بن حيدة <small>رضي الله عنه</small>	أن تقول أسلمت وجهي إلى الله <small>صلى الله عليه وسلم</small> وتخليت ..
١١٨	ابن عباس	أن رسول الله <small>صلى الله عليه وسلم</small> كان يسدل شعره ...
٧١	جابر بن عبد الله	إن كدثم أنفاً لتفعلون فعل فارس ...
١٥٠	عبد الله بن عباس	أن ناساً من المسلمين كانوا مع المشركين ...
١١٧	عبد الله بن عمرو	إن هذِهِ من ثياب الكفار، فلا تلبسها"
١٧١	أنس بن مالك <small>رضي الله عنه</small>	أن يهوديةً أتت النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small> بشاةٍ مسمومةٍ

١٤٤	جرير بن عبد الله ﷺ	أنا بريء من كل مسلم يُقيم بين أظهر المشركين
٢٢	ابن عباس ﷺ	أنشد الله رجلاً فعل ما فعل لي عليه حق إلا قام..
١٠٧	عائشة رضي الله عنه	إنما أهلك الذين قبلكم أنهم كانوا إذا سرق... إني لم أبعث لعاناً، وإنما بعثت رحمة...
١٨١	أبي هريرة ﷺ	أهديت للنبي ﷺ ناقة فقال: "أسلمت..."
١٦٩	عياض بن حمار ﷺ	ابتغ هذه الحلة تلبسها يوم الجمعة وإذا جاءك..
١٧٣	عبد الله بن عمر	استأذنت ربي في أن أستغفر لها فلم يؤذن لي..
٧٩	أبي هريرة ﷺ	اصنعوا كل شيء إلا النكاح"
٥٥	أنس بن مالك ﷺ	اطلبوه، واقتلوه، فقتلته، فنقله سلبه
١٣٤	سلمة بن الأكوع ﷺ	افتقرت اليهود على إحدى أو ثنتين وسبعين فرقة
٤٦	أبو هريرة ﷺ	اقتلوا شيوخ المشركين واستبقوا شرخهم
١٢٦	سمرة بن جندب ﷺ	انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ...
١٣٠	علي بن أبي طالب ﷺ	بايعت رسول الله ﷺ على إقام الصلاة...
١٤٥	جرير بن عبد الله ﷺ	بيعا أم عطية - أو قال: أم هبة...
٩٤	عبد الرحمن بن أبي بكر	تؤمن بالله ورسوله؟ قال: لا. قال: "فارجع.."
١٣٦	عائشة رضي الله عنه	ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان... ثم جاءه نِسوة مؤمنات، فأنزل الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ... جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَالسِّنِّيَّتُمْ..
١٢٥	أنس بن مالك ﷺ	الحدوا ولا تشقوا، فإن اللحد لنا...
٧٥	جرير بن عبد الله ﷺ	خالفوا المشركين، ووقروا اللحى...
١٢٠	ابن عمر	سبحان الله، هذا كما قال قوم موسى..
٣٥	أبو واقد الليثي ﷺ	صل صلاة الصبح، ثم أقصر...
٦٥	عمرو بن عبسة ﷺ	طهروا أفئيتكم، فإن اليهود لا تطهر أفئيتها
٥٣	سعد بن أبي وقاص ﷺ	فإذا كان العام المقبل، إن شاء الله، صمنا اليوم..
٨٦	ابن عباس	

٨١	عمرو بن العاص ؓ	فَصَلُّ مَا بَيْنَ صِيَامِنَا وَصِيَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ
١٠٣	أنس بن مالك ؓ	قَدِمَ أَنَسٌ مِنْ عُكْلٍ - أَوْ عُرَيْنَةَ - فَاجْتَنَبُوا ...
١٦٧	أسماء بنت أبي بكر	قَدِمَتْ عَلَيَّ أُمِّي وَهِيَ مُشْرِكَةٌ فِي عَهْدِ ...
١٧٦	أنس بن مالك ؓ	كَانَ غُلَامٌ يَهُودِيٌّ يَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ ، فَمَرَضَ ..
١٥٤	عمر بن الخطاب ؓ	لَأُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ ..
١٦٣	أبي هريرة ؓ	لَا تَبَدُّوا الْيَهُودَ وَلَا النَّصَارَى بِالسَّلَامِ ...
٣٧	عبد الله بن عمر	لَا تَدْخُلُوا عَلَى هَؤُلَاءِ الْمَعْدِبِينَ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا ..
١٦١	بريدة ؓ	لَا تَقُولُوا لِلْمُنَافِقِ : سَيِّدٌ ، فَإِنَّهُ إِنْ يَكُ سَيِّدًا ...
١٥٨	عبد الله بن عباس	لَا تَكُونُ قِبَلَتَانِ فِي بَلَدٍ وَاحِدٍ
٥٧	حذيفة بن اليمان ؓ	لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ وَلَا الدِّيْبَاجَ ، وَلَا تَشْرَبُوا ...
١٠٩	عمر بن الخطاب ؓ	لَا تَلْعَنُوهُ ، فَوَ اللَّهِ مَا عَلِمْتُ إِلَّا أَنَّهُ يَحِبُّ اللَّهَ ...
١١٢	قبيصة بن هلب عن أبيه	لَا يَتَّحِلُّنَ فِي نَفْسِكَ شَيْءٌ ضَارَعَتْ فِيهِ ...
٩٢	أسامة بن زيد	لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرُ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ
٨٣	أبي هريرة ؓ	لَا يَزَالُ الدِّينُ ظَاهِرًا مَا عَجَلَ النَّاسُ الْفِطْرَ
٨٣	سهل بن سعد ؓ	لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الْفِطْرَ
٣٣	أبو سعيد الخدري ؓ	لَتَنْتَبِعَنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شَبِيرًا شَبِيرًا ..
٧٥	ابن عباس	اللَّحْدُ لَنَا وَالشَّقُّ لِغَيْرِنَا ...
٧٧	عائشة وابن عباس	لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ، اتَّخَذُوا ...
٦٣	أبو عبد الرحمن الصنابحي	لَنْ تَزَالَ أُمَّتِي فِي مُسْكَةٍ مَا لَمْ يَعْمَلُوا بِثَلَاثٍ ..
٢٦	عبد الله بن مغفل ؓ	اللَّهُ فِي أَصْحَابِي ، لَا تَتَّخِذُوهُمْ غَرَضًا بَعْدِي
١٢٨	عبد الله بن عمر	اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ خَالِدٌ ...
١٨٢	أبي هريرة ؓ	اللَّهُمَّ اهْدِ دَوْسًا وَأَنْتَ بِهِمْ
٣١	عبد الله بن عمرو	لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَشَبَّهَ بِغَيْرِنَا ..
١٠٥	علي بن أبي طالب ؓ	الْمُؤْمِنُونَ تَكَافَأُوا دِمَاؤُهُمْ وَهُمْ يَدُّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ
١١٥	رافع بن خديج ؓ	مَا أَنْهَرَ الدَّمَ ، وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكَلَوْهُ ...
٧٣	عائشة رضي الله عنها	مَا حَسَدَتْكُمْ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ ، مَا حَسَدَتْكُمْ ...

٤٩	ابن عباس	من بدّل دينه فاقتلوه
٢٩	عبد الله بن عمر	مَنْ تَشَبَهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ
١٤٦	سمرة بن جندب <small>رضي الله عنه</small>	من جامع المشرك وسكن معه فإنه مثله ...
٥٠	عبد الله بن عمر	من حمل علينا السلاح فليس منا
٢٤	أبو هريرة <small>رضي الله عنه</small>	مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنَنِي بِالْحَرْبِ ...
١٧٩	عبد الله بن عمرو	من قتل معاهداً لم يرح راحة الجنة ...
٢٠	جابر بن عبد الله	مَنْ لَكَعِبِ بْنِ الْأَشْرَفِ، فَإِنَّهُ قَدْ آذَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ؟
٤٠	ثابت بن الضحاک <small>رضي الله عنه</small>	هَلْ كَانَ فِيهَا وَتَنٌّ مِنْ أَوْتَانِ الْجَاهِلِيَّةِ يُعْبَدُ ..
٤٤	ابن عباس	هُمَا عِيدَانِ لِأَهْلِ الْكِتَابِ، فَنَحْنُ نُحِبُّ أَنْ نُخَالَفَهُمْ
١٣٩	عائشة رضي الله عنه	وَاسْتَأْجَرَ النَّبِيَّ <small>صلى الله عليه وسلم</small> وَأَبُو بَكْرٍ <small>رضي الله عنه</small> رَجُلًا ...
٨٩	ابن عباس ...	وَيَلْكُمْ قَدْ ، قَدْ ...
٦٧	عبد الله بن عمرو	يا بلالُ ، قم فنادِ بالصَّلَاةِ ...
٨٥	بشير <small>رضي الله عنه</small>	يفعلُ ذلك النصارى، ولكن صوموا كما أمركم الله

قائمة المصادر و المراجع :

- ابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمد الجزري ، (ت ٦٠٦ هـ) . النهاية في غريب الحديث والأثر ، ٥م ، (تحقيق طاهر الزواي و محمود أحمد الطناحي) ، تصوير دار الفكر ، بيروت .
- أحمد بن حنبل ، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١ هـ) . مسند الإمام أحمد بن حنبل ، ط ٢ ، ٥٠ م ، (المشرف العام على التحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٢٠ هـ .
- الأزهرى، محمد بن أحمد أبو منصور، (ت ٣٧٠ هـ) . تهذيب اللغة، تحقيق الأستاذ: إبراهيم الإبياري ، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧ م .
- الألباني ، محمد ناصر الدين ، (ت ١٤٢٠ هـ) :
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، ط ٢ ، ٩ م ، بإشراف محمد زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ .
- أحكام الجنائز وبدعها، ط ١ ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ١٤١٢ هـ .
- سلسلة الأحاديث الصحيحة، مكتبة المعارف ، الرياض ، ١٤١٥ هـ .
- سلسلة الأحاديث الضعيفة ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ١٤١٥ هـ .
- ابن باز ، عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، (ت ١٤٢٠ هـ) . مجموع فتاوى ومقالات متنوعة ، ط ٣ ، ١٩م ، (جمع وترتيب د.محمد بن سعد الشويعر) ، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء ، الرياض ، ١٤٢١ هـ .
- البخاري ، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل ، (ت ٢٥٦ هـ) . الجامع الصحيح المختصر ، ط ١ ، ٤م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٢ هـ .
- البسام ، عبد الله بن عبد الرحمن ، (ت ١٤٢٤ هـ) . توضيح الأحكام من بلوغ المرام ، ط ٢ ، ٦م ، مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة ، مكة المكرمة ، ١٤١٤ هـ .
- البغوي ، الحسين بن مسعود ، (ت : ٥١٦ هـ) . شرح السنة ، ط ٢ ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٣ هـ .

- البيهقي ، أبو بكر بن الحسين ، (ت ٤٥٨ هـ) . السنن الكبرى ، ط١ ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر أباد ، ١٣٥٥ هـ .
- _____ شعب الإيمان ، ط١ ، ٢٠ م ، (تحقيق د. عبد العلي عبد الحميد حامد) ، الدار السلفية ، بومباي ، ١٤٠٦ هـ .
- الترمذي ، محمد بن عيسى بن سورة ، (ت ٢٧٩ هـ) . الجامع الكبير ، تحقيق د. بشار عواد معروف ، دار الغرب ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٨ هـ .
- ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحلیم ، (ت ٧٢٨ هـ) . الصارم المسلول على شاتم الرسول ، (تحقيق وتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد) ، تصوير دار الكتب العلمية ، بيروت .

_____ الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٢ هـ .

_____ اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ، ط٦ ، ٢ م ، تحقيق (د. ناصر بن عبد الكريم العقل) ، دار العاصمة ، الرياض ، ١٤١٩ هـ .

_____ مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، ط١ ، ٣٧ م ، (جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم) ، مطابع الرياض ، الرياض ، ١٣٨١ هـ .

_____ مسألة في الكنائس ، ط١ ، (تحقيق علي بن عبد العزيز الشبل) ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ١٤١٦ هـ .

- الجاسم ، فيصل بن قزار ، (١٤٢٥ هـ) ، كشف الشبهات في مسائل العهد والجهاد ، ط٤ ، جمعية إحياء التراث الإسلامي ، الكويت ،
- الجلود ، محماس بن عبد الله بن محمد . (١٤٠٧ هـ) ، الموالات والمعاداة ، ط١ الرياض .
- الجيلاني ، فضل الله ، ٢ م ، فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٣٧٨ هـ .
- الحاكم ، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري ، (ت ٤٠٥ هـ) . المستدرک على الصحيحين ، وبذيله التلخيص للحافظ الذهبي ، ٤ م ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

- ابن حبان ، محمد بن حبان البستي ، (ت ٣٥٤ هـ) . الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ، لابن بلبان الفارسي ، (ت ٧٣٩ هـ) ، ط ٣ ، ١٦م ، (تحقيق شعيب الأرنؤوط) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٨ هـ .
- _____ الثقات ، (تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي) ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، ١٣٩٣ هـ .
- ابن حجر ، أحمد بن علي أبو الفضل ، (ت ٨٥٢ هـ) . تقريب التهذيب ، ط ١ ، (تحقيق وتعليق أبو الأشبال صغير أحمد شاغف) ، دار العاصمة ، الرياض ، ١٤١٦ هـ .
- _____ فتح الباري يشرح صحيح أبي عبد الله البخاري ، ط ٣ ، ١٣م ، (تحقيق محب الدين الخطيب) ، المكتبة السلفية ، القاهرة ، ١٤٠٧ هـ .
- _____ بلوغ المرام من أدلة الأحكام ، ط ٢ ، (عني بتصحيحه والتعليق عليه محمد حامد الفقي) ، مكتبة السوادي ، جدة ، ١٤١٦ هـ .
- _____ تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، ط ٣ ، عني بتصحيحه عبد الله هاشم يمانى ، تصوير دار المعرفة ، بيروت .
- _____ الإصابة في تمييز الصحابة ، ط ١ ، (بتحقيق علي البجاوي) ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤١٢ هـ .
- الحموي ، ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي أبو عبد الله ، (ت ٦٢٦ هـ) . معجم البلدان ، ٥م ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٧٥ هـ .
- ابن خزيمة ، أبي بكر محمد بن اسحاق بن خزيمة النيسابوري ، (ت ٣١١ هـ) . صحيح ابن خزيمة ، ط ٢ ، ٤م ، (تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي) ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤١٢ هـ .
- الخطابي ، حمد بن محمد أبي سليمان البستي ، (ت ٣٨٨ هـ) . معالم السنن ، ط ٢ ، ٤م ، المكتبة العلمية ، بيروت ، ١٤٠١ هـ .
- الدارقطني ، علي بن عمر ، (ت ٣٨٥ هـ) . السنن ، ط ٣ ، ٢م ، دار عالم الكتب ، بيروت ، ١٤١٣ هـ .

- الدارمي ، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل ، (ت ٢٥٥ هـ) . **المسند** ، ط١ ، ٤م ، (تحقيق حسين سليم أسد الداراني) ، دار المغني ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٢١هـ .
- أبو داود ، سليمان بن داود بن الأشعث السجستاني ، (ت ٢٧٥ هـ) . **السنن** ، ط١ ، ٤م ، (إعداد وتعليق عزت عبيد الدعاس و عادل السيد) ، دار ابن حزم ، بيروت ، ١٤١٨هـ .
- _____ **المراسيل** ، ط١ ، (تحقيق د. عبد الله بن مساعد الزهراني) ، دار الصمعي ، الرياض ، ١٤٢٢هـ .
- دوكوري ، د. عثمان دوكوري ، (١٤٢١هـ) ، **التدابير الواقية من التشبه بالكفار** ، ط١ ، ٢م ، مكتبة الرشد ، الرياض ،
- الذهبي ، محمد بن أحمد ، (ت ٧٤٨ هـ) . **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة** ، ط١ ، ٢م ، (تحقيق محمد عوامة) ، دار القبلة ، جدة ، ١٤١٣هـ .
- أبو زيد ، بكر بن عبد الله ، **خصائص جزيرة العرب** ، ط٢ ، دار ابن الجوزي ، المملكة العربية السعودية ، ١٤١٨هـ .
- الساعاتي ، أحمد عبد الرحمن البنا ، (ت ١٣٧٨ هـ) . **الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني** ، ومعه مختصر شرحه بلوغ الأمان من أسرار فتح الرباني ، دار الشهاب ، القاهرة .
- السخاوي ، محمد بن عبد الرحمن ، (ت ٩٠٢ هـ) . **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة** ، ط١ ، صححه عبد الله محمد الصديق ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٧هـ .
- ابن سعد ، محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله ، (ت ٢٣٠ هـ) . **الطبقات الكبرى** ، ٨م ، (بتحقيق إحسان عباس) ، دار صادر ، بيروت .
- السعدي ، عبد الرحمن بن ناصر ، (ت ١٣٧٦ هـ) . **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان** ، ط١ ، ام ، (تحقيق: عبدالرحمن بن معلا اللويحق) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، سنة ١٤٢١ هـ .

_____ بهجة قلوب الأبرار وقرّة عيون الأخيار
 في شرح جوامع الأخبار، ط ١ ، (تحقيق هشام بن محمد آل برغش) ، دار الوطن
 ، الرياض ، ١٤٢١هـ .

- السندي ، محمد بن عبد الهادي ، (ت ١١٣٨ هـ) . حاشية السندي على سنن النسائي ، ٥م ، تصوير دار الكتب العلمية .
 - سهيل ، د. سهيل حسن عبد الغفار (١٤١٦هـ) ، السنن والآثار في النهي عن التشبه بالكفار ، دار السلف ، الرياض .
 - الشافعي ، محمد بن ادريس الشافعي ، (ت ٢٠٤ هـ) . الأم ، ٤م ، (تصحيح محمد زهير النجار) ، تصوير دار المعرفة ، بيروت .
 - شبير ، محمد عثمان ، (١٤٢٤هـ) ، حكم الاستعانة بغير المسلمين في الجهاد الإسلامي ، ط ١ ، دار النفائس ، عمان .
 - الشقاري ، د. عبد الله بن ناصر بن محمد (١٤١٧هـ) ، اليهود في السنة المطهرة ، ط ١ ، دار طيبة ، الرياض ، .
 - آل الشيخ ، صالح بن عبد العزيز ، الضوابط الشرعية لموقف المسلم في الفتن ، مؤسسة السنة الخيرية ، المملكة العربية السعودية ، ١٤١١هـ .
 - صديق حسن خان القنوجي ، (ت ١٣٠٧هـ) . فتح العلام لشرح بلوغ المرام ، تحقيق د. محمد لقمان السلفي ، دار الداعي ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٢١هـ .
 - الصنعاني ، محمد بن إسماعيل الأمير اليمني الصنعاني ، (ت ١١٨٢ هـ) . سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ .
 - الطبراني ، سليمان بن أحمد ، (ت ٣٦٠ هـ) . مسند الشاميين ، ط ١ ، ٤م ، (تحقيق حمدي السلفي) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٦ هـ .
- _____ المعجم الأوسط ، ط ١ ، ١٠م ، (تحقيق طارق عوض الله) ، دار الحرمين ، القاهرة ، ١٤١٥ هـ .
- _____ المعجم الكبير ، ط ٢ ، (تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي) .

- الطبري ، أبو جعفر محمد بن جرير ، (ت ٣١٠ هـ) . جامع البيان ، ط ١ ، م ١٤ ، (تحقيق محمود شاكر) ، دار المعارف ، القاهرة .
- الطحاوي ، أحمد بن محمد بن سلامة ، (ت ٣٢١ هـ) . شرح مشكل الآثار ، ط ١ ، (تحقيق شعيب الأرنؤوط) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٥هـ .
- _____ شرح معاني الآثار ، ط ١ ، م ٣ ، (تحقيق محمد زهيرى النجار) ، دار عالم الكتب ، بيروت ، ١٤١٤هـ .
- عبد الرزاق ، أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، (ت ٢١١ هـ) . المصنف ، ط ٢ ، (تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي) ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٣هـ .
- ابن عبد الوهاب ، سليمان بن عبد الله بن محمد ، (ت ١٢٣٣ هـ) . تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد ، ط ١ ، (اعتنى به وأعدده للنشر عبد الله حجاج) ، مكتبة التراث الإسلامي ، القاهرة ، ١٤١٦هـ .
- العثيمين ، محمد بن صالح ، (ت ١٤٢١ هـ) . إزالة الستار عن الجواب المختار لهداية المحتر ، ط ٢ ، (اعتنى به أبوأنس علي بن حسين أبو لوز) ، دار ابن خزيمة ، الرياض ، ١٤١٨هـ .
- العراقي ، عبد الرحيم بن الحسين ، (ت ٨٠٦ هـ) . تخريج أحاديث إحياء علوم الدين ، ط ١ ، م ٧ ، (تحقيق أبي عبد الله محمود بن محمد الحداد) ، دار العاصمة للنشر ، الرياض ، ١٤٠٨ هـ .
- ابن عطية ، عبد الحق بن غالب ، (ت ٥٤٦ هـ) . المحرر الوجيز ، م ١٠ ، (تحقيق المجلس العلمي بفاس) ، ١٤٠٠هـ .
- أبي عوانة ، يعقوب بن إسحاق الأسفرائني ، (ت ٣١٦ هـ) . المسند ، ط ٥ ، (تحقيق أيمن عارف الدمشقي) ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤١٩ هـ .
- العيني ، محمد بن محمود بن أحمد ، (ت ٨٥٥ هـ) . شرح سنن أبي داود ، ط ١ ، (تحقيق خالد بن إبراهيم المصري) ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤٢٠هـ .
- ابن فارس ، أحمد أبو الحسين ، (ت ٣٩٥ هـ) . معجم مقاييس اللغة ، ط ١ ، م ٦ ، (تحقيق عبد السلام هارون) ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٣٦٦هـ .

- الفوزان ، صالح بن فوزان الفوزان . (١٤٢٢هـ) ، محاضرات في العقيدة والدعوة ، المحاضرة الثالثة عشر الولاء والبراء في الإسلام ، ط ١ ، ٣ ، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء ، الرياض ، .
- ابن قاسم ، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي ، (ت ١٣٩٢هـ) . الدرر السنية في الأجوبة النجدية - مجموعة رسائل ومساائل علماء نجد ، ط ٦ ، ١٦ م ، ١٤١٧هـ .
- ابن قدامة ، عبد الله بن أحمد بن محمد أبي محمد ، (ت ٦٢٠هـ) . المغني ، ط ٣ ، (تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي) ، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ، المملكة العربية السعودية ، ١٤١٧هـ .
- ابن القيم ، محمد بن تقي الدين أبو بكر ، (٧٥١هـ) . الداء والدواء ، ط ٧ ، (تحقيق علي بن حسن الحلبي) ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، ١٤٢٤هـ .

 طه عبد الرؤوف سعد) ، دار الكتب العلمية ، ١٤٠١هـ .

 زاد المعاد في هدي خير العباد ، ط ٢٨ ، ٦ م ، (تحقيق شعيب الأرنؤوط) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٥هـ .
- ابن ماجة ، أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ، (ت ٢٧٥هـ) . السنن ، ٢ م ، (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي) ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤١٤هـ .
- المباركفوري ، محمد عبد الرحمن ، (ت ١٣٥٣هـ) . تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي ، ط ٣ ، ١٠ م ، دار إحياء التراث العربي ، ١٤٢٢هـ .
- ابن المبرد ، يوسف بن حسن بن عبد الهادي ، (ت ٩٠٩هـ) . بحر الدم فيمن قال فيه الإمام أحمد بمدح أو نم ، ط ١ ، (تحقيق د. وصي الله بن محمد عباس) ، دار الراية ، الرياض ، ١٤٠٩هـ .
- مسلم ، مسلم بن الحجاج النيسابوري ، (ت ٢٦١هـ) . صحيح مسلم ، (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي) ، دار إحياء الكتب العربية ، بيروت .

- ابن معين ، يحيى بن معين بن عون ، (ت ٢٣٣هـ) . التاريخ برواية الدوري ، ط ١ ، م ٤ ، (بتحقيق د. أحمد محمد نور سيف) ، جامعة الملك عبد العزيز ، مكة المكرمة ، ١٣٩٩هـ .
- ابن مفلح ، محمد بن مفلح ، (ت ٧٦٣ هـ) . المبدع ، ط ١ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠١هـ .
- المنأوي ، محمد بن عبد الرؤوف ، (ت ١٠٣١هـ) . فيض القدير ، ط ٦ م ، تصوير دار إحياء السنة .
- ابن منظور ، محمد بن مكرم أبو الفضل ، (ت ٧١١ هـ) ، لسان العرب ، ط ٣ ، (اعتنى به أمين محمد عبد الوهاب) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٤١٩هـ .
- النسائي ، أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ، (ت ٣٠٣ هـ) . السنن الصغرى ، وبحاشية السندي ، تصوير دار الكتب العلمية ، بيروت .
_____ السنن الكبرى ، (تحقيق حسن عبد المنعم شلبي) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٢١هـ .
- النووي ، يحيى بن شرف ، (ت ٨٠٧ هـ) . المنهاج بشرح صحيح مسلم بن الحجاج ، ط ٢ ، م ٩ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٣٩٢ هـ .
_____ المجموع شرح المذهب ، ط ١ ، (تحقيق محمد نجيب المطيعي) ، مكتبة الإرشاد ، جدة .
_____ روضة الطالبين وعمدة المفتين ، ط ٣ ، (إشراف زهير الشاويش) ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤١٢هـ .
- الهيثمي ، علي بن أبي بكر ، (ت ٨٠٧ هـ) . مجمع الزوائد ، ط ٢ ، م ١٠ ، دار الكتاب ، بيروت ، ١٩٦٧ م .
- ياسين ، محمد نعيم ، (١٤٠٨هـ) الإيمان أركانه ، حقيقته ، نواقضه ، ط ٦ ، دار الفرقان ، عمان .
- أبو يعلى الموصلي ، أحمد بن علي ، (ت ٣٠٧ هـ) . المسند ، ط ١ ، تحقيق حسين سليم أسد ، دار الثقافة العربية ، دمشق ، ١٤١٢هـ .

AL-BARA' (REJECTING LOYALTY IN THE CAUSE OF ISLAM) IN LIGHT OF PROPHETIC SUNNAH

By

Ahmed Abdulallah Eid Al Mekhyal

Supervisor

Dr. Basem Faisal Al Jawabreh, Prof.

Abstract

This research aimed at the collection of the Prophet's says related to Al-Bara' subject (Rejecting Loyalty in the Cause of Islam), classifying them scientifically according to their subject. The purpose of this collection is to enrich the Islamic library with a book of this subject which was not handled in a modern study. Also, it objected to classify the Prophet's sayings related to Al-Bara' subjectively to serve the specialist researchers in studying these sayings without extending extra effort.

The study showed the importance of Al-Bara' belief in Muslims' life and Islam insisted on good substantive as well as the insist on essence. This was obvious in this subject as the Prophet says varied in establishing the concept of rejecting loyalty of atheists. These Prophet sayings mentioned in worship, dealing, . . . and the social topics.

The study showed the forgiveness and merciful of Islam in this belief. Deal with others should be based on justice even if they are atheists. Because the good deal with other does not affect loyalty rejecting belief.

The study in its chapters and subchapters rebutted two groups. Both groups contradict the correct and the right way in understanding the Al-Bara' belief and its use, also it rebutted the deniers of Al-Bara' of the atheists and do not use, exaggerate it, and who rejects the deservers of loyalty and support.

This study is considered as an important reference in understanding the belief of Al-Bara' (Rejecting loyalty in the cause of Islam) without exaggeration showing the Prophet Sunnah in establishing this concept and its applications.